

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم إقتصادية ، التخصص : العلوم المالية والمحاسبة

دور المراجعة المحاسبية في تحسين عملية إتخاذ القرار المالي

تحت إشراف الأستاذ :

بن شني يوسف

من إعداد الطالبة :

• زمام إسحاق

لجنة المناقشة :

أ-	جامعة مستغانم	رئيسا
أ-	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
أ-	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية : 2017 / 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« ربي اشرح لي صدري »
« يسر لي أمري »
« اطل عقدة من لساني »
« نفيها قولي .. »

صدق الله العظيم

إهداء

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ، الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع فانه الشكر والحمد .

إلى من تعلمت فيهم روح الجهد والنزاهة والعمل إلى رمز الحب والعطاء والوقار ، أطال الله في عمرهما ، أثنى لؤلؤتين أملكهما في الوجود الوالدين الكريمين أبي وأمي إلى من كانوا لي في الحياة بهجة ونعمة إلى إخوتي حفظهم الله لي .

إلى صديقي عاشور فلا درس

إلى من هم في قلبي ونسيهم قلبي .

شهرزاد

شكر وتقدير

الحمد لله على كثير نعمه وفضائل وجوده وكرمه ، فهو الواحد المنان الذي لا تحصي

عليه ثناء ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين

وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

ألف شكر إلى قسم علوم التسيير ، والشكر الخاص للأستاذ المحترم : " بن شني يوسف "

المشرف على هذه المذكرة و لمساعدتي في إنجاز هذا العمل وكل ما قدمه لي من

توجيهات علمية قيمة .

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتنا وكافة أسرة كلية العلوم المالية والمحاسبة لجامعة مستغانم

و إلى من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

وإلى كل دفعة 2017 / 2018

قائمة الجداول والأشكال

الصفحة	البيان	الرقم
18	تصنيف القرارات إلى مبرمجة وغير مبرمجة	1
23	تصنيف القرارات حسب البعد الزمني	2
169	جدول القوة والضعف الظاهرة	3
218	المكونات الخمس لنظام الرقابة الداخلية	4

الرقم	البيان	الصفحة
01	تصنيف القرارات حسب المستويات الإدارية	16
02	التمييز بين القرارات من حيث موضوع إتخاذها	22
03	مصادر التمويل الطويل الأجل	70
05	المدخل الحديث للتحليل المالي	107
07	التمثيل البياني لعتبة المردودية بعلاقة الهامش والتكاليف الثابتة	124
08	التمثيل البياني لعتبة المردودية بعلاقة النتيجة	125
09	التمثيل البياني لعتبة المردودية بعلاقة رقم الأعمال ومجموع التكاليف	126
10	خطوات إتخاذ القرار المالي	140
11	مسؤوليات تطوير نظام الرقابة الداخلية	164
12	خطوات مهمة المراجع الداخلي	172
13	رسم بياني لمرحلة التحليل المعمق للمراجعة المحاسبية	175
14	مخطط المراجعة العلمية	177
15	رسم بياني لمرحلة فحص البيانات	179
16	هيكل الأهداف في التقارير المالية	200
17	أهداف نشر القوائم المالية	201
18	إتخاذ القرار ودور المعلومات	206
19	إجراءات نظام الرقابة الداخلية	214
20	مكونات نظام الرقابة الداخلية	217

221	أهداف الرقابة الداخلية التشغيلية	21
-----	----------------------------------	----

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	فهرس المحتويات
أ	مقدمة عامة
1	الفصل الأول : إتخاذ القرار المالي
1	تمهيد
2	المبحث الأول : ما هية القرار المالي
2	المطلب الأول : مفهوم القرار المالي
2	الفرع الأول : تعريف القرار وفق منظور الإدارة العامة
4	الفرع الثاني : تعريف القرار وفق منظور القرار الإداري
8	الفرع الثالث : تعريف القرار وفق منظور الإدارة المالية
12	المطلب الثاني : أهمية القرارات الإدارية من الناحية العلمية والعملية وخصائصها
12	الفرع الأول : أهمية القرارات من الناحية العلمية
13	الفرع الثاني : أهمية القرارات من الناحية العملية
13	الفرع الثالث : خصائص وأهداف القرارات المالية
14	المطلب الثالث : تصنيف القرارات

14	الفرع الأول : حسب مصدر القرار وحسب المستويات الإدارية
17	الفرع الثاني : القرارات المبرمجة وغير مبرمجة وحسب طبيعة القرار .
19	الفرع الثالث : حسب عامل التأكد وموضوع إتخاذها
22	الفرع الرابع : حسب البعد الزمني لإنتاج أثارها وحسب نوع المشاركة
24	الفرع الخامس : حسب خطورة القرار .
24	المبحث الثاني : أنواع القرارات المالية
25	المطلب الأول : قرار التمويل
25	الفرع الأول : مفهوم التمويل
30	الفرع الثاني : مصادر التمويل
74	الفرع الثالث : تكلفة مصادر التمويل
86	المطلب الثاني : قرار الإستثمار
86	الفرع الأول : مفاهيم أساسية حول الإستثمار
92	الفرع الثاني : عوائد ومخاطر الإستثمار وقياسهما
101	الفرع الثالث : مفهوم القرار الإستثماري
105	المطلب الثالث : أساليب إتخاذ القرارات المالية
105	الفرع الأول : التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لإتخاذ القرارات المالية
121	الفرع الثاني : أسلوب تحليل التعادل .
126	الفرع الثالث : التحليل بإستخدام الروافع المالية
129	الفرع الرابع : التحليل بإستخدام النسب المالية
134	المبحث الثاني : مراحل إتخاذ القرار المالي

135	المطلب الأول : تعريف عملية إتخاذ القرار وخصائص عملية إتخاذ القرار
135	الفرع الأول : تعريف عملية إتخاذ القرار المالي
136	الفرع الثاني : خصائص عملية إتخاذ القرار المالي
137	المطلب الثاني : مبادئ إتخاذ القرارات المالية وصعوبات عملية إتخاذ القرار
137	الفرع الأول : مبادئ إتخاذ القرارات المالية
139	الفرع الثاني : صعوبات عملية إتخاذ القرار المالي
140	المطلب الثالث : خطوات إتخاذ القرار المالي
141	الفرع الأول : التعرف على المشكلة وتعريف دقائقها
142	الفرع الثاني : مرحلة تحديد البدائل
143	الفرع الثالث : مرحلة تقييم البدائل
144	الفرع الرابع : مرحلة إختيار البديل الأفضل
146	خلاصة الفصل الأول
148	الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي
149	تمهيد
149	المبحث الأول : ماهية المراجعة المحاسبية الداخلية
149	المطلب الأول : مفهوم المراجعة المحاسبية الداخلية
149	الفرع الأول : تعريف المراجعة المحاسبية الداخلية
151	الفرع الثاني : أنواع المراجعة المحاسبية الداخلية
152	الفرع الثالث : مزايا المراجعة المحاسبية الداخلية
153	الفرع الرابع : المعطيات والمعلومات محل المراجعة المحاسبية الداخلية

155	الفرع الخامس : الفرق بين المراجعة المحاسبية الداخلية والمراجعات الأخرى
158	المطلب الثاني : أهمية وأهداف وخدمات المراجعة المحاسبية الداخلية
158	الفرع الأول : أهمية المراجعة المحاسبية الداخلية
160	الفرع الثاني : أهداف المراجعة المحاسبية الداخلية
161	الفرع الثالث : خدمات المراجعة المحاسبية الداخلية
162	المطلب الثالث : وظيفة المراجعة الداخلية وأركان المراجعة المحاسبية وخطوات المراجع الداخلي
162	الفرع الأول : وظيفة المراجعة الداخلية .
165	الفرع الثاني : أركان المراجعة المحاسبية الداخلية
168	الفرع الثالث : خطوات المراجع الداخلي
173	المبحث الثاني : المسار العلمي للمراجعة المحاسبية الداخلية
173	المطلب الأول : منهجية المراجعة المحاسبية الداخلية
173	الفرع الأول : المرحلة التمهيدية
173	الفرع الثاني : مرحلة التعليق المعمق
177	الفرع الثالث : مرحلة فحص الحسابات واختبارها
180	المطلب الثاني : معايير المراجعة المحاسبية الداخلية
180	الفرع الأول : المعايير العامة
183	الفرع الثاني : معايير العمل الميداني
187	الفرع الثالث : معايير إبداء الرأي
188	المطلب الثالث : تقنيات المراجعة المحاسبية الداخلية

189	الفرع الأول : فحص الوثائق
190	الفرع الثاني : الإستبيان والمقابلة
191	الفرع الثالث : الملاحظة المباشرة
192	المبحث الثالث : مساهمة المراجعة المحاسبية الداخلية في رشادة عملية إتخاذ القرار المالي
193	المطلب الأول : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للمراجعة المحاسبية الداخلية وفعاليتها في إتخاذ القرار المالي
193	الفرع الأول : الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية وأهداف البيانات المالية
202	الفرع الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
206	الفرع الثالث : دور المراجع الداخلي في مصداقية المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات المالية
207	المطلب الثاني : نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها في جودة المراجعة المحاسبية الداخلية
207	الفرع الأول : مفهوم الرقابة الداخلية وأنواعها
212	الفرع الثاني : إجراءات ومكونات نظام الرقابة الداخلية
220	الفرع الثالث : أهداف ومقومات نظام الرقابة الداخلية
223	الفرع الرابع : العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمراجعة المحاسبية الداخلية
224	المطلب الثالث : أثر تقارير المراجع الداخلي في إختيار البدائل
224	الفرع الأول : مفهوم التقرير ومعايير إعداد التقرير
227	الفرع الثاني : أدوات كتابة التقرير ودورها في إتخاذ القرار

230	الفرع الثالث : أنواع التقارير ودورها في إتخاذ القرار
234	خلاصة الفصل الثاني
236	الخاتمة العامة
241	قائمة المراجع والمصادر



مقدمة :

لقد أدت التحولات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية إلى ظهور الحاجة إلى معلومات مالية ذات مصداقية وجودة عالية لمسايرة التطورات الحاصلة ، خاصة في ظل العولمة الإقتصادية ومتطلبات إعدادات كشوفات مالية وفق معايير المحاسبة الدولية للإعتماد عليها في إتخاذ القرارات المالية الصائبة داخل المؤسسة ، ومع تزايد حاجة المساهمين والمستثمرين إلى معلومات مالية أكيدة ومطالبتهم بحصة في الأرباح والإطلاع على وضعية المؤسسة طوال السنة بشكل مستمر للوقوف على حقيقة مساهمتهم الحالية ولأجل التقليل من حدة الأخطار المستقبلية ، كان لابد من وجود إطار شفاف مناسب لتزويد هؤلاء الأطراف بحقيقة المركز المالي للمؤسسة نهاية كل دورة مالية ، ألا وهي المراجعة المحاسبية الداخلية .

وحتى يتسنى لنظام الرقابة الداخلية ضمان تزويد المستعملين الخارجيين بالكشوفات المالية الجيدة كان لا بد من وجود مصلحة مستقلة للمراجعة الداخلية على مستوى المؤسسة تكون مهمتها التقليل من حدة الأخطاء وضمن التطبيق الفعلي والعملي للقوانين والإجراءات المحددة سلفا .

ويمكن تعريف المراجعة المحاسبية الداخلية على أنها الفحص المنظم والمستمر للتأكد من مدى صحة تطبيق القواعد والمبادئ المحاسبية بهدف ضمان إنتاج تقارير مالية دقيقة وذات مصداقية يمكن أن تعتمد عليها إدارة المؤسسة في إتخاذ القرارات المالية .

ومن خلال هذا التعريف يتضح الدور الأساسي والهام الذي تلعبه المراجعة المحاسبية الداخلية والمتمثل في تقويم النظام المحاسبي والمالي وضمان صحته وسلامته بهدف تقديم بيانات

مالية محاسبية ذات قيمة ونوعية تكون قاعدة للقرارات المالية الحالية والمستقبلية لتصحيح ومعالجة أخطاء وإنحرافات ومن ثم تعديل قرارات سابقة .

إلى جانب ظهور الشركات الكبرى وذات الفروع المتعددة مما يجعل الإهتمام بالمراجعة المحاسبية الداخلية يزداد ويتعزز لتكون هذه الكشوفات المالية مرآة الإدارة أمام المساهمين والمستثمرين .

• طرح الإشكالية :

تحاول المؤسسة اليوم بما يتوفر لديها من إمكانيات الوصول إلى تعظيم ربحيتها في ظل وجود منافسة شديدة في ظل بيئة معقدة ومتغيرة تتطلب بذل جهد أكثر للتحكم في مختلف الموارد وإستغلال أفضل لمختلف النظم بما في ذلك نظم الرقابة والمحاسبة ومن ثم كان لا بد لها من الإهتمام بالجوانب المالية والمحاسبية والرقابية ونظم القرار .

فإتخاذ القرار المالي هو عملية المفاضلة والإختيار بين الوسائل البديلة في مجال الإستثمار، التمويل ، زيادة رأس المال ، قرارات التسعير والإنتاج والإندماج والإفلاس التي تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها بأقصى درجة من الكفاءة والعالية .

وتمثل المراجعة المحاسبية الداخلية الأداة المؤثرة في عملية إتخاذ القرارات المالية بإعتبارها عملية تهدف إلى فحص دوري للوثائق المحاسبية للمؤسسة من أجل التقليل من الأخطاء وضمان مصداقية القوائم المحاسبية و المالية ، وذلك خدمة لضمان الدقة والدعم لعملية إتخاذ القرار في المؤسسة وعلى هذا الأساس يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما هو دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية إتخاذ القرار المالي ؟

الأسئلة الفرعية :

- 1 - هل يمكن أن تساهم المراجعة المحاسبية الداخلية في تفعيل عملية إتخاذ القرار المالي؟
- 2 - هل تزداد رشادة القرارات المالية المتخذة بفعل المراجعة المحاسبية الداخلية ؟
- 3 - هل القرارات المالية الناجحة تنتج بالضرورة عن توفر نظام للمراجعة المحاسبية الداخلية الجيد ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة عن الأسئلة الفرعية إعتمدنا الفرضيات التالية .

- 1 - تعتبر المراجعة المحاسبية الداخلية ركيزة أساسية لإتخاذ القرارات المالية الرشيدة لكونها توفر معلومات محاسبية ذات قيمة .
- 2 - إن فعالية المراجعة المحاسبية الداخلية تعتبر أساس رشادة إتخاذ القرارات المالية .
- 3 - تميز معلومات المراجعة المحاسبية الداخلية تعتبر أساس إتخاذ القرارات المالية .

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- وضع إطار نظري لإتخاذ القرار المالي وبيان موقعه وأهميته في المؤسسة وإبراز ما تستفيد منه هذه العملية في المراجعة المحاسبية الداخلية .
- تبيان وتشخيص المراجعة المحاسبية الداخلية في المؤسسة من حيث واقع هذه المراجعة .

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة إلى :

1/ الأهمية العلمية : محاولة تحقيق إضافة علمية من خلال التعمق في الإطار النظري للمراجعة المحاسبية الداخلية والمراجعة الداخلية بصفة عامة وفعالية إتخاذ القرار المالي .

2/ الأهمية الميدانية : محاولة تسليط الضوء على واقع المراجعة المحاسبية الداخلية ودرجة الإستفادة منها .

منهج الدراسة :

يتم الإعتماد على المنهج الوصفي فيما يخص الأجزاء المتعلقة بالجانب العلمي لعملية إتخاذ القرار المالي وعلى المنهج التحليلي للمراجعة المحاسبية الداخلية ، ويتم الربط بين المنهجين لتأسيس الدراسة الميدانية .

خطة الدراسة :

الفصل الأول ويتناول إتخاذ القرار المالي .

الفصل الثاني ويتناول المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي .

الفصل الثالث ويتناول الدراسة التطبيقية دراسة حالة شركة

الفصل الأول

تمهيد :

تعيش المؤسسة اليوم في ظل بيئة إقتصادية يميزها التنافس والعمولة الإقتصادية التي تحتم على المؤسسة مسابقة هذا الركب المتزايد وإلا فقدت مكانتها في سوق المنافسة .

لأجل ذلك تتخذ المؤسسة العديد من القرارات الفعالة خدمة للمساهمين والملاك بهدف زيادة ثروتهم ، فتتخذ من القرارات ما هو قرار تمويلي وآخر إستثماري .

ولقد أصبحت الدراسات التي تتعلق بقراري الإستثمار والتمويل كقراري إستراتيجيين في المؤسسة من بين أولويات القرارات المالية في المؤسسة التي توليهم الإدارة المالية عناية خاصة لما لهم الأثر البالغ والفعال على مكانة المؤسسة ، وتزداد الرشادة الإقتصادية لهذه القرارات المالية كلما إتبعته المؤسسة ممثلة في إدراتها المالية الأسلوب العلمي والعقلاني المبني على دراسة الأهداف بدقة وصولاً إلى صياغة القرار المالي ووضع موضع التنفيذ ولأجل الإلمام والدراسة النظرية لهذين القرارين الماليين تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول : ما هية القرار المالي .

المبحث الثاني : أنواع القرارات المالية .

المبحث الثالث : مراحل إتخاذ القرار المالي .

المبحث الأول : ما هية القرار المالي .

إن الهدف الأساسي للممارسة الإدارية هو محاولة إتخاذ قرارات لاجل حل المشاكل اليومية التي تعرفها الإدارة وذلك بأقل تكلفة ممكنة وبأقصر وقت ممكن .

وعليه يجب على المدير أو القائم بعملية الإدارة أن يدرك الوسائل العلمية والعملية لإتخاذ هذه القرارات ومتابعة تنفيذها .

ولقد تنوعت القرارات في ميادين متنوعة من حيث مفهومها في ميدان الإدارة العامة لإدارة المالية ولدى فقهاء القانون ، ومن أجل الإلمام بمفهوم القرار سوف نتطرق إلى هذا المفهوم في الميادين الثلاثة السابقة .

المطلب الأول : مفهوم القرار المالي .

الفرع الأول : تعريف القرار وفق منظور الإدارة العامة .

لقد تنوعت مفاهيم القرار في ميدان الإدارة العامة من طرف العديد من المفكرين ويمكن ذكر بعض هذه المفاهيم .

- القرار الإداري هو " إختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة " ¹.

¹ - خليل محمد حسن الشماع ، مبادئ إدارة الأعمال ، وزارة التعليم العالي ، بغداد 1980 ، ص 101 .

- كما يعرف القرار الإداري بأنه " إختيار أنسب وليس أمثل البدائل المتاحة أما القرار لإنجاز الهدف أو الأهداف الموجودة أو حل المشكلة التي تنتظر الحل المناسب " ¹
- كما عرف أيضا القرار الإداري بأنه " الإختيار المدرك بين عدد من البدائل المحتملة لتحقيق هدف أو أهداف محددة مصحوبة بتحديد إجراءات التنفيذ " ².
- بينما القرار الإداري عند TANNENBAUM , WESHLER AND MASSARIK هو " الإختيار الحذرو الدقيق لأحد البدائل من بين إثنين أو أكثر من مجموعة البدائل السلوكية ... " ³
- في حين إعتبر هربيرت سايمون H.SIMON أن عملية إتخاذ القرار هي جوهر عمل المدير في أي مؤسسة حيث أشار إلى أن وقت عمل المدير بمؤسسة يقضيه في ثلاثة أنشطة تعتبر أساس إتخاذ القرار هي : ⁴

- البحث عن المشاكل التي يتم بصدها إتخاذ القرارات .

- تحديد البدائل المتاحة كحل للمشكلة .

- إختيار أحد أفضل هذه البدائل .

وإتخاذ القرار يعتبر إختيار أحد البدائل المتاحة أمامه من أجل حل المشكلة التي تواجهه .

كما أورد عبد الغفار الحنفي وعبد السلام أبو قصف تعريفا لعملية إتخاذ القرار عند حد يثهم عن

عملية إتخاذ القرار " عملية إختيار بديل واحد من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو

¹ - محمد عبد الفتاح ياغي ، مبادئ الإدارة العامة ، مطابع الفرزدق التجارية ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى 1983 ص

85-84

² - عبد الغني بيسوني عبد الله ، أصول علم الإدارة العامة ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، الطبعة الثانية 1992 ، ص 288 .

³ - نواف كنعان ، إتخاذ القرارات ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، الإصدار السادس ، الأردن ، 2003 ، ص 83 .

⁴ - المهدي الطاهر غنية ، مبادئ إدارة الأعمال ، دار الكتب الوطنية ، الطبعة الأولى ، ليبيا ، 2003 ، ص 48 .

مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة"¹.

من خلال التعاريف السابقة يتبين أن هناك عناصر ضرورية لوجود القرار وهي :

- وجود مشكلة .

- ضرورة الإختبار لأحد البدائل وبأقل تكلفة ممكنة .

- المتابعة والتنفيذ للقرار .

إذن تعتبر هذه العناصر بمثابة عناصر أساسية لقيام القرار حتى يصل إلى تحقيق هذه الإدارة .

الفرع الثاني : تعريف القرار وفق منظور القانون الإداري :

أولاً : مفهوم القرار في القانون الإداري :

يتفق فقهاء القانون الإداري أن الإدارة تستخدم ثلاثة وسائل للممارسة نشاطها ، وسيلة بشرية تتمثل في الأشخاص العاملين ، وسيلة مادية تتمثل في الأموال والمعدات التي تستخدمها ، ووسيلة قانونية تتمثل في التصرفات التي تقوم بها الإدارة وهذه الوسيلة الأخيرة يتم ممارستها بوسيلتين هما العقود الإدارية ، والقرارات الإدارية ومن هذا تعتبر القرارات الإدارية من هذه الوجة وسيلة تستخدمها الإدارة لتمكينها من القيام بوظائفها ومباشرة النشاطات المملوكة لها .²

لأجل ذلك كان هناك إجتهد من طرف فقهاء القانون الإداري في محاولة وضع تعريف للقرار الإداري منها :

¹- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف ، تنظيم إدارة الأعمال ، المكتب العربي الحديث للنشر ، الإسكندرية 1993 ، ص 132 .

²- نواف كنعان ، مرجع سابق ذكره ، ص 75 .

- القرار الإداري " عمل قانوني نهائي صادر بالإرادة المنفردة والملزمة لجهة الإدارة العامة الوطنية ، بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والأنظمة ، وفي الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد إنشاء أو تعديل أو إلغاء حق أو إلزام قانوني معين ، مما كان ذلك ممكنا أو جائزا قانونا وإبتغاء المصلحة العامة " .¹

يتضح من التعريف السابق أن القانون الإداري يتميز عن باقي القرارات الأخرى بكونه صادر عن إدارة عامة مخولة لها سلطة قانونية في إصداره وكونه كذلك الوسيلة أو الوظيفة التي تستخدمها الإدارة في إبرام العقود .

ثانيا : خصائص القرار الإداري : من هذا التعريف كذلك نجد أن القرار الإداري يتميز ببعض الخصائص التي لا تتميز بها باقي القرارات الأخرى وهي :²

1 - القرار الإداري عمل قانوني : يعني أن القرار الإداري يقوم على تعبير الإدارة عن إرادتها بقصد ترتيب أثر قانوني وهذا الأثر القانوني فيكون حالة قانونية جديدة أو تعديل مركز قانوني قديم أو إلغاءه .

2 - القرار الإداري عمل قانوني من جانب واحد : القرار الإداري أين كان نوعه هو عمل قانوني يصدر بإدارة الإدارة المنفردة ، وهذا العنصر هو أساس التفرقة بين القرار الإداري والعقد الإداري ، وذلك أن العمل القانوني في العقد لا يظهر أثره إلا إذا تلاقت إرادة الإدارة وإرادة الفرد أو الجهة المتعاقدة معها ، في حين أن العمل القانوني في القرار الإداري يظهر أثره دون تدخل من جانب الأفراد وإرادة الإدارة وحدها ، رضي الأفراد أو لم يرضوا .

¹ - نواف كنعان ، القانون الإداري ، الكتاب الثاني ، الطبعة 1 ، الإصدار الخامس دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2007، الأردن، ص 237

² - نواف كنعان ، نفس المرجع السابق ، ص ص 238 – 242 .

3 - صدور القرار الإداري من سلطة عامة : إن القرار لا يعتبر قرارا إداريا ما لم يكن صادرا عن سلطة إدارية عامة سواء كانت هذه السلطة مركزية أو لا مركزية ، وبغض النظر عن طبيعة النشاط الذي تتولاه ، وعليه لا يعتبر العمل أو التصرف الصادر من سلطة عامة أخرى غير إدارية كالسلطة التشريعية والقضائية .

4 - صدور القرار الإداري بإرادة الإدارة الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والأنظمة : يعني صدور القرار الإداري إبتداء تعبير الإدارة عن إرادتها المنفردة والملزمة سواء أتخذ هذا التعبير أو الإفصاح عن الإرادة موقفا إيجابيا ، فيكون القرار في هذه الحالة قرار صحيحا أو إتخذ التعبير موقفا سلبيا فيكون القرار في هذه الحالة قرارا سلبيا أو ضمنيا وأيا كانت صيغة التعبير عن إرادة الإدارة – إيجابيا أو سلبيا – فإن القرارات الصحيحة أو الضمنية يمكن الطعن بعدم مشروعيتها .

5 - أن يكون القرار الإداري نهائيا : تعتبر نهاية القرار من الخصائص المميزة للقرار الإداري فالعمل أو التصرف الذي يصدر من الإدارة مستوفيا الشروط السابقة ، يتعين أن يكون متخذا صفة تنفيذية دون حاجة إلى تصديق سلطة أعلى .
وحتى يكون القرار الإداري ذو صيغة مشروعة أو غير مشروعة فإنه يتطلب وجود أركان لهذا القرار الإداري وهذه الأركان تمثل دعامة لوجوده وقوته الإلزامية .

ثالثا : أركان القرار الإداري : تعتبر بمثابة العناصر الأساسية أو الجوهرية في نظر فقهاء القانون

الإداري لوجود القرار الإداري وهذه الأركان هي :

1 - الإختصاص : (من يتخذ القرار) يعني الإختصاص كركن من أركان القرار الإداري ، القدرة القانونية على مباشرة عمل إداري معين جعله المشرع من سلطة معينة أو فرد آخر....

- والجهة المختصة بإصدار القرار هي الجهة التي جعل لها المشرع صلاحية إصداره ... فالمشرع يوزع الإختصاصات في الأجهزة الإدارية مراعيًا في ذلك المستويات الوظيفية وطبيعة الإختصاصات ، إلا أن الفئة الوظيفية التي تملك سلطة التقدير تكون محدودة نسبيًا .
- 2 - الشكل : (كيف يتخذ القرار الإداري) يعني شكل القرار الإداري الصورة التي يوضع فيها القرار سواء إتخذت هذه الصورة الكتابة أو إتخذت صورة أخرى غير الكتابة كأن يصدر القرار شفاهة أو بطريق الإشارة أو الإيماءة أو السكوت الذي يعني الرفض أو القبول .
- 3 - الإجراءات : (ما هي الخطوات التي يجب أن يمر بها القرار قبل إصداره) تعني الإجراءات مجموع الخطوات أو العمليات التي يجب على الإدارة مراعاتها منذ بدر التفكير في إصدار القرار لحين وضعه في الصورة التي يصدر فيها ¹.
- 4 - السبب : (لماذا يتخذ القرار) سبب القرار من وجهة نظر فقهاء القانون الإداري هو الحالة القانونية أو الواقعية التي توجد لدى متخذ القرار فتحركه أو تلزمه بإتخاذه ، وتتمثل الأسباب القانونية للقرارات في الواقعة القانونية التي تلزم متخذ القرار أو تجيز له إتخاذ قرارات محددة .
- فمثلا سبب القرار الصادر بعقوبة تأديبية على موظف هو وجود مخالفة وقعت منه ، وسبب القرار الصادر بإنهاء خدمة موظف لعجزه عن العمل هو عجزه الصحي .
- يعتبر سبب القرار الجانب المادي في القرار الإداري بينما يمثل الغرض أو الغاية الجانب الشخصي في القرار .
- 5 - المحل : (من يتأثر بالقرار) يعني محل القرار الأثر القانوني الذي يترتب على القرار ، فالقرار الذي يصدر بفصل موظف محله هو قطع العلاقة بين الإدارة والموظف مثلا .

¹ - نواف كنعان ، القانون الإداري ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 251-268 .

- كما أن لكل قرار إداري محل هو الأثر القانوني الذي يترتب عليه والذي تريده الجهة التي أصدرته من إصداره ، وعليه لا يكون القرار الإداري سليما في محله إلا إذا كان محل هذا القرار مشروعا وجائزا من الناحية القانونية وممكنا من الناحية العلمية .
- من الناحية القانونية : لا يكون محل القرار مشروعا وجائزا متى كان الأثر القانوني الذي يترتب على إتخاذه مخالفا لقاعدة قانونية .
- من الناحية العلمية : لا يكون محل القرار جائزا إذا كان هذا المحل غير ممكن تحقيقه أو إنجازه من الناحية العلمية حتى لا يستحيل تنفيذ القرار .
- 6 - الغاية : (لماذا يتخذ القرار) وهي الهدف الذي يسعى متخذ القرار إلى تحقيقه من إتخاذ قراره .

إن الهدف من تحديد الغرض أو الغاية من إتخاذ القرار هو حماية الأفراد والجماعات من احتمالات إساءة رجال الإدارة لإستعمال سلطاتهم أو تعسفهم في إستخدامها ، أو محاولتهم لإستغلالها لتحقيق بعض المنافع الشخصية ، ويطلق فقهاء القانون الإداري على القرارات التي تفتقر إلى توفر هذا الركن بأنها مشوبة بعيب الإنحراف وهو عيب داخلي يتصل بنية متخذ القرار وغرضه وغالبا ما يتم إثباته عن طريق الإعتراف الصريح أو من خلال سلوك متخذ القرار وسوابقه .¹

الفرع الثالث : تعريف القرار وفق منظور الإدارة المالية :

أولا : مفهوم القرار المالي .

¹ - نواف كنعان ، القانون الإداري ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 79-82 .

الإدارة المالية كغيرها مثل باقي الإدارات الأخرى تتنوع فيها القرارات اليومية بمختلف أنواعها ، ومن هنا كان لابد للإدارة المالية ممثلة في المدير المالي أن تتخذ مثل هذه القرارات خدمة لصالح الملاك ولزيادة قيمة المنشآت و طالما أن دراستنا هذه تتمحور حول القرار المالي ومكانته ضمن الإدارة المالية فسوف نتطرق إلى مفهوم هذا القرار من جهة ، ووظيفة المدير المالي وأهداف الإدارة المالية من وراء القرار المالي .

- من المفاهيم الإصطلاحية للقرار المالي في ميدان الإدارة المالية ما يلي :
- لقد عرف نيجرو nigro القرار بأنه " الإختيار المدرك (الواعي) بين البدائل المتاحة من موقف معين " ¹
- كما عرف أيضا " إختيار بديل من عدة بدائل متوفرة لتحقيق هدف ، حل مشكل إنتهاز فرصة " ²

ثانيا : وظائف المدير المالي : بالرجوع للقوائم المالية الأساسية لشروع يمكن إستخلاص ثلاث وظائف للمدير المالي هي : ³

- 1 - دراسة وتحليل البيانات المالية : تختص هذه الوظيفة بتحويل البيانات المالية إلى شكل أو نمط معين بحيث يمكن إستخدامها لمعرفة جوانب القوة والضعف بالمركز المالي للمشروع وتخطيط عمليات التمويل في المستقبل وتقدير مدى الحاجة لزيادة الطاقة الإنتاجية

¹ - نواف كنعان ، إتخاذ القارات الإدارية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة 5 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1998 ، الأردن ، ص 73 .

² - jeanfrancois dhenin , brigittefournie , 50 th eme d'initiation à l'economie d'entreprise , edition beral , paris

1998,p175 .

³ - عبد الغفار حنفي ، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2007 ، ص 21 .

- للشركة وبالتالي تقدير حجم التمويل الإضافي المطلوب لذلك فإن الأداء الجيد لهذه الوظيفة ضروري لأداء الوظائف الأخرى الخاصة بتحديد هيكل الأصول والمركز المالي المشترك .
- 2 - تحديد هيكل أصول الشركة : يحدد المدير المالي نمط هيكل الأصول وأنواعها كما تظهر بقائمة المركز المالي ، ويعني ذلك حجم الأموال المستثمرة كأصول ثابتة كأصول متداولة ، وبعد تحديد هيكل الأصول يحدد بقدر الإمكان الحجم الأمثل للإستثمار في كل نوع من أنواع الأصول المتداولة .¹ وأن يحد وأيضا ما هي الأصول الثابتة التي ينبغي إستخدامها ، ومتى تصبح الأصول الثابتة متقدمة فنيا ومتى يتم إستبدالها أو تطويرها .
- 3 - تحديد الهيكل المالي للشركة : تتصل هذه الوظيفة بالجانب الأيسر من قائمة المركز المالي حيث يوجد نوعيم من القرارات خاصة بالهيكل المالي ، يتصل النوع الأول من القرارات بتحديد المزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل ، ويعتبر ذلك من أهم القرارات لما لها من أثر على الربحية والسيولة العامة .²
- ويقال وفقا للضرورة ، وقد يتطلب البعض منها تحليلا مستفيضا ودراسة متعمقة للبدائل المتاحة ، وتكلفة كل بديل والآثار المترتبة على كل منها من الأجل الطويل .
- إن الوظائف الأساسية للمدير المالي ذات علاقة بالمركز المالي للشركة فبقيام المدير المالي بتحليل وتقييم الميزانية فهو يحلل ويدرس الوضع المالي للشركة ويمكنه ذلك من ضبط وتنظيم العمليات المالية للشركة بالبحث عن المناطق أو المراكز التي تعتبر بؤرة للمشاكل والضعف وتقويمها وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لمواجهتها .

¹ -solomone : the the orof ficialmangement : newyourk colombia , university , press , 1963 , p8.

² -gitmanl.j , principales of mangerial finance , new yourk har pered row publishers , 1976 , p9.

- وفي تحديد تحديده لهيكل الأصول فهو يحدد الجانب الأيمن من الميزانية وإقراره الهيكل المالي والتمويلي فهو يشكل الجانب الأيسر من الميزانية .

ثالثا : أهداف الإدارة المالية :

تسعى الإدارة المالية من وراء إتخاذ القرارات المالية .

1 - تعظيم الثروة : أو بمعنى آخر تعظيم القيمة الحالية للإستثمار أو لتصرف معين وهذا الهدف لا يوجه إهتمامه إلى الأرباح في حد ذاتها بل يوجه أيضا ناحية توقيت هذه الأرباح وعنصر الخطر.¹

ومن الأمور التي دفعت المديرين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغليب هدف تعظيم ثروة الملاك على الأهداف الأخرى ، والخوف من إنخفاض قيمة أسهم الشركة في السوق ، والذي قد يدفع شركات أخرى إلى إمتلاك وضم الشركة ضد رغبات المديرين أو حدوث ما يطلق عليه معركة التفويض حيث يتم السيطرة على الشركة وذلك بإغراء جملة الأسهم على التموين على تغيير فريق الإدارة المالي بفريق جديد.²

كما يعتبر تعظيم الثروة كهدف إستراتيجية مثلى بالمقارنة بإستراتيجية تعظيم الربح كهدف لعدة أسباب:³

1 - هي إستراتيجية طويلة الأجل ، تعمل على تعظيم القيمة الحالية لإستثمارات الملاك بإقرار

المقترحات الإستثمارية التي تزيد من القيمة السوقية للأوراق المالية .

¹ - محمد سعيد عبد الهادي ، الإدارة المالية ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008 ، ص 33 .

² - محمد صالح الحناوي، جلال العبد إبراهيم ، الإدارة المالية ، مدخل القيمة وإتخاذ القرارات،الدار الجامعية،مصر، 2007،ص 38 .

³ - عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 24-25 .

- 2 - أن الملاك يعطون أهمية خاصة للتوزيعات النقدية المنظمة التي يحصلون عليها بصرف النظر عن حجمها .
- 3 - تعظيم الربح : أي زيادة القيمة السوقية للسهم : بحيث يتعرض الملاك لإنخفاض القيمة السوقية للأسهم إذا ما كانت القرارات التي إتخذها المدير المالي خاطئة ، ويحدث العكس إذا كانت هذه القرارات سديدة ، حيث ترتفع القيمة السوقية للأسهم مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب رأسمالية¹ .

تحقيق التوازن بين السيولة والربحية : وبعبارة أخرى تحقيق التوازن بين الإستثمار الكامل للموارد المالية للمشروع لتعظيم الربح وبين ضرورة الإحتفاظ بجانب تلك الموارد في شكل نقدي لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع إذا لم تتوافر لديه السيولة الكافية وقد يؤدي تحقيق هذا التوازن إلى الإستمرار في إنتاج سلعة معدل ربحها أقل من غيرها مما يمكن أن يوجه الإنتاج إليه أولاً يترتب على إنتاجها في الفترة القصيرة .

المطلب الثاني : أهمية القرارات الإدارية من الناحية العلمية والعملية وخصائصها :

إن عملية صناعة القرار وإتخاذه تكسب المؤسسة من وراءها أهمية علمية وأخرى عملية .

الفرع الأول : أهمية القرارات من الناحية العملية :²

- تعتبر القرارات الإدارية وسيلة علمية فنية خدمية ناجعة لتطبيق السياسات والإستراتيجيات للمنظمة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية .

¹ - عبد الغفار حنفي ، الإدارة المالية المعاصرة ، مدخل إتخاذ القارات ، الدار الجامعية ، مصر 1991 ، ص 27 .

² - محمد سعيد عبد الهادي ، مرجع سابق ذكره ، ص 33 .

- تلعب القرارات الإدارية عن طريق عملية إتخاذ القرار دوما هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية عن طريق إستعمال وسائل علمية وتكنولوجية متعددة ومختلفة للحصول على المعلومات اللازمة للتنظيم الإداري .

الفرع الثاني : أهمية القرار من الناحية العلمية

- تكشف القرارات الإدارية عن سلوك وموقف القادة والرؤساء الإداريين وتكشف عن القوى والعوامل الداخلية والخارجية الضاغطة على متخذي القرار ، الأمر الذي يسهل مهمة الرقابة على هذه القرارات والتحكم فيها والتعامل مع هذه المواقف والضغوط مستقبلا بصورة حسنة .
- تعتبر القرارات الإدارية وسيلة لإختيار وقياس مدى قدرة القادة والرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوب تحقيقها وإنجازها بأسلوب علمي وعملي .
- تعتبر القرارات الإدارية ميدانا واسعا للرقابة الإدارية .

الفرع الثالث : خصائص وأهداف القرارات المالية .

أولا : خصائص القرارات المالية : يمكن تلخيص خصائص القرارات المالية في الخصائص التالية :

- القرارات المالية تتغلغل في جميع أوجه نشاط المؤسسة وبالتالي تشكل نوع من التشابك مع كل الوظائف ومنه وجود علاقة ترابط في كل قرار مالي بين جميع وظائف المؤسسة .
- القرارات المالية مصيرية لكونها تمثل رهان ومخاطرة لإدارة المؤسسة .
- توفير سيولة نقدية كافية لمواجهة الإلتزامات الدورية .

- ضمان التشغيل الفعال و تحمل لمصاريف وأعباء مما يمكن ضمان إستمرارية بقاء المؤسسة .

- محاولة سد الديون في تواريخ إستحقاقها من دون تباطأ .

المطلب الثالث : تصنيف القرارات

تعددت القرارات التي يمكن إتخاذها داخل المؤسسة إما لكبر حجم المؤسسة أو لإختلاف الزمن ، وحتى من مؤسسة إلى أخرى ، فيمكن تصنيف القرارات إلى عدة مجموعات .

الفرع الأول : حسب مصدر القرار وحسب المستويات الإدارية

أولا : حسب مصدر القرار: وهناك ثلاثة مصادر للقرارات :¹

- 1 - قرارات تكون نتيجة إتصال المدير بمستويات إدارية أعلى منه .
 - 2 - قرارات تكون نتيجة إتصال المدير بمستويات إدارية أقل منه .
 - 3 - قرارات تكون بالمبادأة .
- فالقرارات التي تتخذ نتيجة لإتصال بسلطة أعلى غالبا ما تتعلق بتفسير التعليمات والأوامر وتطبيقها وتوزيعها ، فإذا كانت هذه القرارات كثيرة جدا ، تطلب الأمر إعطاء سلطة أكبر للمستويات الإدارية الأقل في إتخاذ القرارات بدلا من الرجوع بإستمرار إلى المستويات الإدارية العليا .

¹- عبد العزيز النجار، الإدارة الذكية ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، 2008 ، ص 77 .

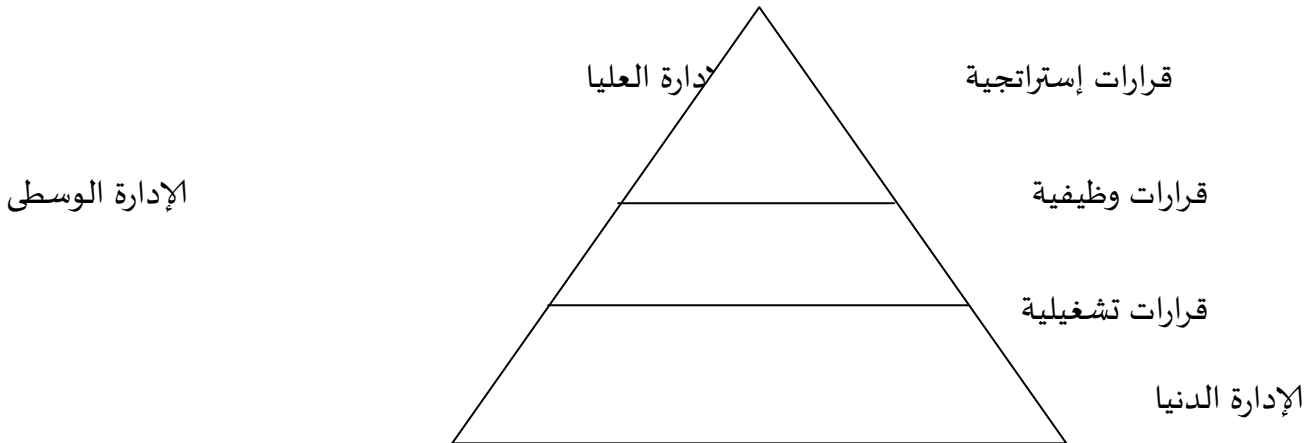
- وتنشأ القرارات التي تتخذ نتيجة لإتصال بالمرؤوسين إلى عدم فهم المرؤوسين للقرارات السابقة ، كما قد يرجع السبب إلى أن المشكلة حديثة العهد أو إلى وجود إلتباس بين عدة قرارات .
- أما القرارات التي يتخذها الإداري زمن نفسه فهم أهم القرارات ، نظرا لكونها تكون مقياسا لكفاءته الإدارية حيث يتطلب الأمر تحديد أهداف أو إعادة تحديدها وتحديد سياسة أو تصحيحها وهكذا .
- ثانيا : قرارات حسب المستويات الإدارية : كما تتميز القرارات وفقا للمستوى التنظيمي الذي يتخذ فيه القرار وهي :¹
 - القرارات التشغيلية .
 - القرارات الإدارية
 - القرارات الإستراتيجية .
- أ - القرارات التشغيلية : وهي القرارات التي تضع في المستويات التنظيمية الدنيا ، والمتعلقة بالعمليات التشغيلية للمؤسسة وهي أقرب لإتباع تعليمات وإرشادات منها الإختيار بين البدائل وعادة تكون متعلقة بالتأكد من المهام والأنشطة التي قد تم تنفيذها بكفاءة وفعاليتها ، ويؤخذ هذا النوع من القرارات في ظل ظروف تأكد تام ونتائجها معروفة مسبقا مثل تعطل في خط الإنتاج وما يحتاجه من تصليحه من إجراءات نمطية معينة .
- ب -القرارات الإدارية : فهي قرارات تؤخذ على مستوى إداري أعلى مما تؤخذ فيه القرارات التشغيلية ، فعند هذا المستوى يقوم المديرون بإتخاذ قرارات لحل مشكلات التنظيم

¹ . - 2 . oslon , d et courtney, j, decision support models and expertsystem, mac milan , ny , 1990 , p2 .

والرقابة على الأداء وفرض كذلك قرارات متعلقة بالتأكد من الإستخدام الفعال لموارد المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها ، ولا توجد في هذا النوع من القرارات إجراءات معروفة مسبقا يجب إتباعها ولكن متخذ القرار يقوم بتجميع المعلومات اللازمة لتشخيص وحل المشكلة وأن يستخدم حكمه الشخصي ورصيده من الخبرة في إختيار البدائل وفي هذه الحالة يتم إتخاذ القرارات في ظروف تتسم بعدم تأكد نسبي من أي مخاطرة .

ت -القرارات الإستراتيجية : هي قرارات تأخذ على مستوى قمة الهيكل التنظيمي ، بواسطة الإدارة العليا في المؤسسة وهي قرارات تغطي مدى زمني أطول مقارنة بالقرارات السابقة وتتعلق القرارات الإستراتيجية بالوضع التنافسي للمؤسسة في السوق ، وفي إغتنام الفرص وتجنب مخاطر البيئة وهذا النوع من القرارات يحتاج إلى معلومات خاصة بالبيئة أكثر من غيره كما تهتم القرارات الإستراتيجية بتحديد أهداف المؤسسة و الموارد اللازمة لتحقيقها والسياسات التي تحكم عمليات التوزيع والإستخدام لهذه الموارد ... إلخ .

الشكل رقم 01 : تصنيف القرارات حسب المستويات الإدارية .



Source : lasary , économie d'entreprise imprimerie es – Salam , Alger , 2001 , p 74 .

الفرع الثاني : القرارات المبرمجة وغير المبرمجة وحسب طبيعة القرار .

أولا : القرارات المبرمجة وغير مبرمجة

ميز هريبرت سيمون " h.simon " بين نوعين أساسيين من أنواع القرار هي :¹

- قرارات مبرمجة .
- قرارات غير مبرمجة .
- أ - القرارات المبرمجة : تعتبر قرارات مبرمجة لأن معايير الحكم فيها عادة ما تكون واضحة ، وغالبا ما تتوفر المعلومات الكافية بشأنها ومن السهل تحديد البدائل فيها ، ويوجد تأكيد نسبي بشأن البدائل المختارة ، وهي قرارات متكررة روتينية ومحددة جيدا ، لها إجراءات معروفة ومحددة مسبقا للتعامل معها .
- ب - القرارات غير مبرمجة : عادة ما تظهر الحاجة لإتخاذها عندما تواجه المؤسسة المشكلة لأول مرة ولا توجد خبرات مسبقة بكيفية حلها ، ففي هذا النوع عادة ما يصعب تجميع معلومات كافية عنها ، ولا توجد معايير واضحة لتقييم البدائل والإختيار بينها ولذلك فإن الظروف التي تسود هذه الحالة هي ظروف التأكد بشأن بدائل نتائج التصرفات البديلة ، ونتيجة لهذه الخصائص فإن كل قرار يتم صنعه وفقا لظروف ومتطلبات وخصائص المشكلة ولا توجد أنماط موحدة لحل هذا النوع من المشكلات ويمكن لمتخذ القرار في هذه الحالة إستخدام حكمه الشخصي وتقييمه ورؤيته للمشكلة وهي قرارات غير متكررة وكل

¹ - محمد علي شبيب ، إدارة العمليات والإنتاج في المؤسسات الصناعية والخدمية ، مطبعة جامعة القاهرة ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، 1989 ، ص 52 .

منها به طبيعته المميزة وغالبا ما تكون على درجة من الأهمية والتميز بين هذين النوعين من

القرارات موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : تصنيف القرارات مبرمجة و غير مبرمجة

أساسيات التفرقة	قرارات مبرمجة	قرارات غير مبرمجة
طبيعتها	روتينية و متكررة	غير منتظمة و غير متكررة
معايير الحكم فيها	واضحة	يمكن إستخدام الحكم الشخصي
تحديد البدائل	سهلة	تتسم بنوع من الصعوبة
ظروف إتخاذ القرار	تأكد	عدم تأكد نسبي
الإجراءات	محددة	غير محددة مسبقا
المعلومات	متوفرة	قليلة جدا و غير كافية
أدوات الحل	الطرق الكمية و برامج الحاسوب الجاهزة	الخبرة ، برامج الحاسوب المتطورة

المصدر: حسين بلعجوز ، مرجع سابق ذكره ، ص 102 .

ثانيا : حسب طبيعة القرارات .

فإتخاذ القرارات قد يكون متعلقا بأعمال إدارية ذات صيغة عامة في التخطيط والتنظيم والتوجيه

والرقابة .

كما قد يكون متعلقا باحدى النشاطات الفنية المتخصصة بالمشروع : الإنتاج ، التسويق ، التمويل
...إلخ.¹

الفرع الثالث : حسب عامل التأكد وموضوع إتخاذها

أولا : حسب عامل التأكد .

هناك أنواع أخرى من القرارات التي تعتمد على توفر عامل التأكد أو وجود نوع من الإحتمالية في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها متخذ القرار ويمكن تحديدها بالأنواع التالية :²

أ - إتخاذ القرار في حالة عدم التأكد التام : وهذه أبسط أنواع القرارات التي تواجه متخذ القرار حيث يستطيع فيها تحديد نتائج كلا بديل من البدائل المتوفرة بشكل مؤكد والسبب يعود إلى توفر البيانات والمعلومات اللازمة حسب طبيعة المشكلة ، وهذه البدائل هي أساليب بيد متخذ القرار لتقييم البدائل المختلفة وإختيار البديل الأفضل (وتسمى حالة طبيعية 100%).

ب - إتخاذ القرار في حالة عدم التأكد (المخاطرة) : تعرف هذه الحالة أيضا بعملية إتخاذ القرار تحت ظروف الخطر حيث يتصف القرار في هذه الحالة بأن متخذ القرار على معرفة تامة بإحتمالية حدوث أي حالة من الحالات والتي تؤثر على بدائل القرار المختلفة وبموجب هذا سوف يبحث متخذ القرار على أعلى قيمة متوقعة يمكن الحصول عليها في ظل إحتمالية حدوث كل حالة من الحالات ، وهناك معايير يجب أن يستخدم متخذ القرار منها معيار القيمة المالية المتوقعة ، أو معيار القيمة المتوقعة للمعلومات الكاملة ، وكذلك معيار

¹ - عبد العزيز النجار ، مرجع سابق ذكره ، ص 76 .

² - سهيلة عبد الله سعيد ، الجديد في الأساليب الكمية وبحوث العمليات ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 1 ، 2007 ، ص 19-20 .

خسارة الفرص الضائعة ، لذا يعتبر القرار في حالة المخاطرة تطبيقا مباشرا لنظرية الإحتمالات .

ت- إتخاذ القرار في حالة عدم التأكد التام : في هذه الحالة يكون متخذ القرار غير متأكد من إحتمالات الأحداث المتعددة وذلك لعدم وجود تجارب في الماضي يمكن متخذ القرار من تقرير هذه الإحتمالات فمثلا أن المنشآت الإنتاجية أو الخدمية التي تعمل في ظل النظم الإقتصادية تتسم فيها الأسواق كونها غير متوازنة ويسودها الإضطراب من حيث علاقة العرض والطلب ، إضافة إلى كونها مفتوحة أمام الصراعات والمنافسات ، وذلك من أجل الهيمنة على أكبر حصة سوقية أو الإنفرد بعملية إنتاج سلعة معينة ، ولهذا فإن المنشآت الداخلة في مثل الأسواق تتسم قراراتها بحالة عدم التأكد وهذا يعود إلى البيانات والمعلومات المتاحة حول نتائج القرار غير الكافية ، وخاصة فيما يتعلق بإحتمالات تحقق كل حالة من حالة من حالات الطبيعة ، وفي ذلك يستخدم متخذ القرار المعايير التالية¹ :

أ/ معيار أقصى - الأقصى (MAXI - MAX)

ب/ معيار أقصى - أدنى (MAXI - MAX)

ج/ معيار للأسف - (أدنى أقصى) (MINI - MAX)

د/ معيار الإحتمالات المتساوية (EQUILY - MAX)

هـ/ معيار الواقعية (CRITE ROIN OF REALISM)

¹ - حسين بلعجوز ، مرجع سابق ذكره ، ص 277 .

ثانيا : من حيث موضوع إتخاذها .

هذا الإطار نجد أن القرارات إما تتعلق بتخصيص أو إعادة تخصيص موارد إقتصادية على فرص إستخدام بديلة في متوفرة ، أو تتعلق بالكيفية والكفاءة والفعالية التي يتم بها إستغلال الموارد الإقتصادية في الفرص النائم تخصيصها بها .

لا ينفي ذلك أن يكون قرار التخصيص أو إعادة التخصيص هو قرار إستغلال في نفس الوقت ، وكل ما في الأمر أن واقعة التخصيص عادة ما تكون سابقة ضرورية على واقعة الإستغلال .

تتطلب قرارات التخصيص أو إعادة التخصيص بيانات ومعلومات عن مخزون الموارد المتاحة في الحاضر والجدوى المتوقعة مستقبلا من كل فرصة من هذه الفرص بالنسبة للهدف أو مجموعة الأهداف المزمع أو المرغوب تحقيقها .

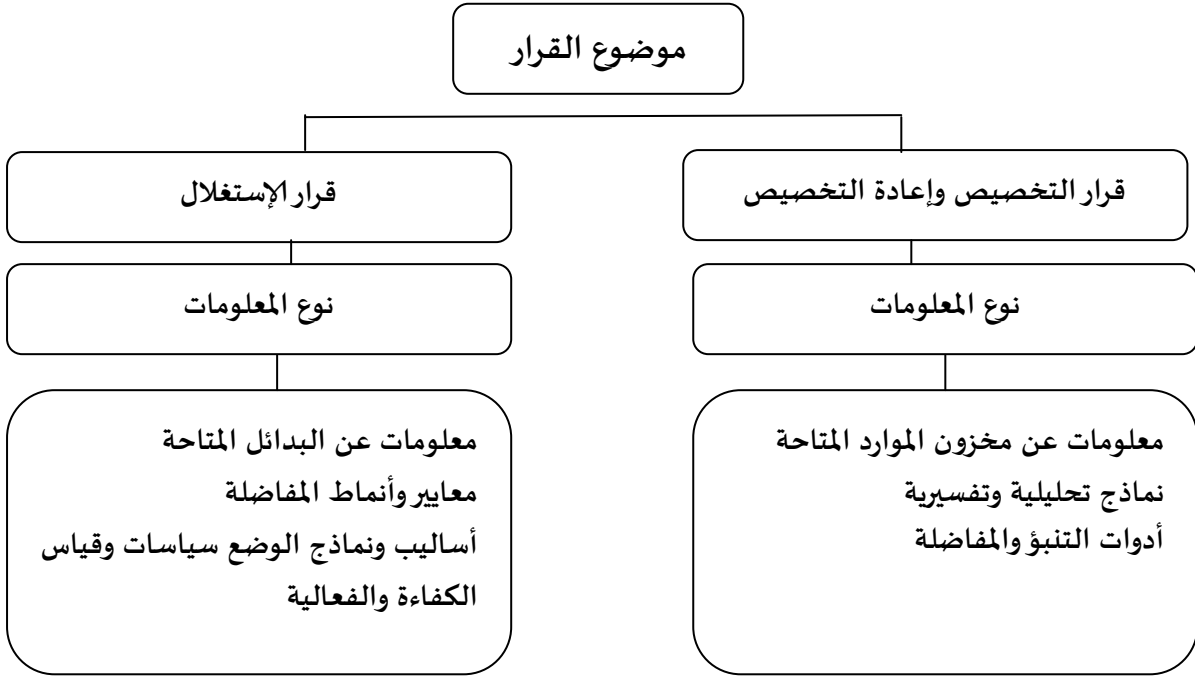
كما تتطلب قرارات الإستغلال معلومات ملائمة ورشيدة عن كل بدائل الإستغلال المتاحة ومعايير وأنماط المفاضلة والتفصيل والمزج بينهما بما يمكن من تخطيط تحقيق الأهداف المرحلية المؤدية – تراكميا – إلى تحقيق أهداف التخصيص النهائية ، كما تتطلب معلومات وأساليب ونماذج سليمة ومواتية لوضع السياسات وفعالية الأداء في تحقيق المستهدف من غايات .¹

ويمكن إبراز التمييز بين هذه القرارات في الشكل التالي :

الشكل رقم : 02 التمييز بين القرارات من حيث موضوع إتخاذها

¹ - عطية عبد الحي مرعي ، في المحاسبة الإدارية " أساسيات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة وتقييم الأداء " ، المكتب الجامعي

الحديث ، مصر ، 2008 ، ص ص 32 - 33 .



الفرع الرابع : حسب البعد الزمني لإنتاج أثارها وحسب نوع المشاركة :

أولاً : حسب البعد الزمني : في هذا الإطار تصنف القرارات إلى قرارات قصيرة الأجل ، متوسطة الأجل وطويلة الأجل .

- فالقرار قصير الأجل يؤدي ثماره خلال فترة زمنية وجيزة لتحقيق دورة عمليات متكاملة الأركان والجوانب والظروف ، وعلى هذا الأساس تعتبر قرارات الإستغلال في غالبيتها قصيرة الأجل وإن كان للكثير منها أبعاداً تمتد للمدى المتوسط والطويل .
- أما القرارات طويلة الأجل فهي تلك التي يتوقع أن تؤدي معظم أثارها خلال فترة زمنية طويلة تكفي لتحقيق الأهداف النهائية وهي على هذا الأساس تنطوي معظمها على قرارات شخصية أو تتعلق بإعادة التخصيص .

- أما القرارات متوسطة الأجل فهي تمتد أثارها لما يزيد عن فترة عمليات متكاملة وبما لا يصل إلى نقطة تحقيق الأهداف النهائية .

تختلف حاجة القرارات إلى بيانات باختلاف البعد الزمني لإنتاج أثارها ، فالقرارات قصيرة الأجل تحتاج للكثير من البيانات والمعلومات عن الحاضر والقليل عن المستقبل القريب في ضوء خبرة الماضي التي قد تظل - لقصر فترة إيتاء الأثار - ملائمة للقياس والتنبؤ بينما القرارات طويلة الأجل تحتاج لكثير من البيانات والمعلومات عن المستقبل والقليل من الحاضر ، كما تقل أهمية خبرة الماضي .¹ و التمييز بين هذه القرارات يمكن إبرازها في

الجدول التالي :

الجدول رقم : 02 تصنيف القرارات حسب البعد الزمني .

نوع القرار	موضوع القرار	فترة إنتاج الأثر
قصير الأجل	قرار الإستغلال	فترة قصيرة ، دورة إستغلال
متوسط الأجل	قرار إستغلال وتخصيص جزئي	متوسطة أزيد من دورة إستغلال ما بين 2-3 سنوات
طويل الأجل	قرار تخصيص أو إعادة التخصيص	فترة طويلة عادة أزيد من 5 سنوات

المصدر: من إعداد الطالب .

ثانيا : حسب نوع المشاركة .²

يمييز بين القرارات وفقا لنوع المشاركين في صنع القرار.

¹- عطية عبد العي مرعي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 34 - 37 .

² . 1989 . 2^{ed} , macgrow.hill canada , la pratique du management , turgeon bernard .

أ/ فهناك القرارات الفردية : وهي قرارات يقوم بإتخاذها مسير واحد .

ب/ قرارات تنظيمية : وهي تلك التي يشارك فيها العديد من متخذي القرار .

الفرع الخامس : حسب خطورة القرار .

قد يكون القرار خطيرا لأنه يتعلق بصرف أموال هائلة أو بتقرير مصير مئات الموظفين والعمال ...وقد يكون القرار ضئيلا روتينيا .¹

إن تداخل أسس تقسيم أنواع القرار مع بعضها البعض يؤدي إلى مزيج من المجموعات القرارية المتعددة من حيث النوعية والخصائص والموضوع والآثار والظروف وغيرها وفي كل الأحوال يكون للبيانات و المعلومات المحاسبية دورا لا ينكر ما دامت القرارات تتعلق بمواضيع إقتصادية أو منتجة لأثار إقتصادية ، فالبيانات والمعلومات المحاسبية هي فعلا من الركائز الأساسية في إتخاذ القرارات ذات الطبيعة أو الأثار الإقتصادية .²

المبحث الثاني : أنواع القرارات المالية .

يهدف زيارة ربحية أسهم الشركة والرفع من قوتها التنافسية في المستوى وتعظيم قيمة المؤسسة ، فإن المؤسسة ممثلة في الإدارة المالية تعمل على إتخاذ العديد من القرارات ذات الأهمية كقرار التمويل والإستثمار ، وقرار توزيع الأرباح ، وللإلمام بعملية إتخاذ القرارات المالية في بحثنا هذا سوف نتناول إحدى أهم هذه القرارات وهما قرار التمويل والإستثمار .

¹ - عبد العزيز النجار ، مرجع سابق ذكره ، ص 77 .

² - عطية عبد الحي مرعي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 34-37 .

وسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث يتم تناول قرار التمويل في المطلب الأول ،
وقرار الإستثمار في المطلب الثاني ، ثم أساليب إتخاذ القرارات المالية في المطلب الثالث .

المطلب الأول : قرار التمويل .

مع تطور المؤسسة وزيادة نشاطها تزداد الحاجة إلى البحث عن مصادر تمويلية كافية لمواجهة
الإحتياجات المالية المتزايدة سواء من مستحقات مالية ، نفقات التسيير ، نفقات التجهيز كما
يتطلب ضرورة توفير الأموال اللازمة لتلك الإحتياجات ، فلقد أصبح التمويل اليوم يشكل أهمية
بالغة في المؤسسة بكونه يعد بمثابة القرار الفعال في تحريك وترشيد باقي القرارات الأخرى .

الفرع الأول : مفهوم التمويل .

التعريف الأول : التمويل يعني " توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام
1، "

التعريف الثاني : " التمويل يمثل إحدى وظائف المنشآت التي تشمل تنظيم مجرى الأموال فيها
وتخطيطه والرقابة عليه والتحفيز المالي لأفراد المنشآت " .²

التعريف الثالث : التمويل " يقصد به إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية
التي توجه لتكون رؤوس الأموال الجديدة " .³

¹ - أحمد بوراس ، تمويل المنشآت الإقتصادية ، دار العلوم ، الجزائر ، 2008 ، ص 24 .

² - دخيل الشماع ، نقلا عن هاشم رحيم السموراني في مرجعه ، الإدارة المالية ، منهج تحليلي شامل ، ليبيا ، الجامعة المفتوحة ،
ط2 ، 1997 ، ص 24 .

³ - معي الدين عمرو ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، دون سنة نشر ، ص 254 .

يتضح من التعاريف السابقة التي تناولت مفهوم التمويل أن التمويل ما هو إلا حصر الأموال من طرف الوظيفة المالية لأجل إتخاذ القرارات الإستثمارية ، ومنه فإن قرار التمويل و بالرجوع إلى الميزانية للمؤسسة نجده يهتم بالجانب الأيسر أي جانب الخصوم ومنه فكل قرارات التمويل سواء الطويلة الأجل أو القصيرة الأجل هي قرارات تدور مجراها في الجانب الأيسر للميزانية .

ومنه يتضح أن التمويل يعني التغطية المالية اللازمة للمشروع لإتخاذ بشأنها قرارات إستثمارية¹ . كما يتضح من التعاريف السابقة أن المؤسسة في حاجة إلى عدة أشكال من التحويلات تبعا لنوع إحتياجاتها المالية ، سواء كانت هذه الإحتياجات المالية في مرحلة التأسيس أو النمو أو التوسع أو النضج أو خلال مرحلة الإنحدار ، وخلال كل مرحلة من هذه المراحل نجد المؤسسة بحاجة إلى نوع معين من أشكال التمويل .

أ/ الإحتياجات المالية في طور التأسيس : تحتاج المؤسسة في هذه المرحلة بداية من توفر فكرة الإستثمار لدى المؤسسة حتى مرحلة النمو حينها تكون المؤسسة بحاجة غلى رأس مال تخاطربه في سبيل إنشاء الفكرة الإستثمارية ، ضمن هذا الصدد نميز بين ثلاثة أنواع من الإحتياجات المالية² .

1 - رأس المال الأولي : خلال الفترة التأسيسية يحتاج المشروع لتمويل يسبق إنطلاقه ويهدف إلى

إثبات جدواه في ميدان الأعمال ، حيث تسمى مرحلة إنشاء المنشآت أو بداية نشاطها

بمرحلة الصفر وعادة ما تكون هناك صعوبة في الحصول على أموال من مصادر خارجية ،

ولذلك فغالبا ما يتخوف المستثمرون أو الممولون وكذلك البنوك من هذا النوع من التمويل

¹ - عبد الله بلعدي ، 2008 ، التمويل برأس المال المخاطر: دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة ، رسالة ماجستير في

الإقتصاد الإسلامي منشورة ، جامعة باتنة ، ص 6 .

² - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 19 .

لأنه يعتبر الأكثر مخاطرة لكون المشروع في بدايته ولا يعرفون مدى كفاءة صاحب المشروع لمقاومة الطوارئ لذلك يقوم صاحب المشروع بإعادة خطة التطوير من أجل إقناع المستثمرين لتمويل الإنطلاق أو عند بعث منتج جديد .

2 - تمويل الإنطلاق الفعلي : وهو التمويل المتعلق بالسنوات الأولى من حياة المنشآت والتي تكون فيها المنشآت قد أنهت تصميم وتطوير منتج معين ، ولكن تكون بحاجة إلى أموال الإنطلاق في تصنيعه وبيعه ، وبالتالي تتطلب هذه المرحلة كذلك توفر الأموال الخاصة التي يتمكن من مواجهة جزء من المصاريف الأولية مثل المصاريف الإعدادية ، مصاريف حيازة المعدات مصاريف التشغيل ، أي الأموال الضرورية لبدء النشاط وما يكفي لإستمراره إلى أن تتمكن العوائد المتأتية من تصريف المنتجات من تغطية المصاريف الإدارية المتكررة .

تسمى هذه المصاريف بالمصاريف الإعدادية أو التمهيدية السابقة أو اللاحقة لبداية النشاط والتي يسمح المخطط المحاسبي الوطني بإطفاؤها خلال مدة 5 سنوات كحد أقصى من الإنطلاق الفعلي للنشاط وهذه المصاريف الإعدادية كما جاءها بها المخطط الوطني المحاسبي .

مفهوم المصاريف الإعدادية حسب المخطط الوطني المحاسبي : " هي تلك المصاريف التي تتعهد بها المؤسسة عند إنشائها ، عند شرائها لوسائل إنتاجها الدائمة وكذلك تلك المصاريف المتعلقة بتطوير نشاطها " ¹.

هذا وقد صنفها الدليل الوطني المحاسبي إلى الحسابات التالية :

ح/200 مصاريف متعلقة بعقد الشركة .

¹ - هوام جمعة ، تقنيات المحاسبة المعقدة ، ج 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4 ، 2008 ، ص 20 .

ح/201 مصاريف القروض .

ح/202 مصاريف الإستثمارات .

ح/203 مصاريف التكوين المهني .

ح/204 مصاريف سير العمل السابق للإنتلاق .

ح/205 مصاريف الدراسات والابحاث .

ح/208 مصاريف إستثنائية .

3 - الإحتياجات المالية في طور النمو: خلال هذه المرحلة تكون المؤسسة قد تمكنت من فرض

نفسها في الوقت وبالتالي وزيادة مبيعاتها تبعاً لزيادة حجم الإنتاج ، هذا ما ينعكس على زيادة

الأرباح وبالتالي قلة المخاطر ، غير أن هذا النمو يتطلب على المؤسسة البحث عن توفير

إستثمارات جديدة بهدف زيادة قدرتها الإنتاجية أو التوسع في المشروع .

تحتاج المنشأة في هذه المرحلة إلى ما يسمى برأسمال النمو الذي سوف يدعم الأموال الخاصة

التي تملكها هذه المنشأة لتمويل نموها وتوسعها أو لإجتياز مرحلة جديدة ، كتدعيم وتعزيز

سياستها التجارية ، الرفع من مستوى إنتاجها ، بعث منتجات جديدة أو اللجوء إلى أسواق

جديدة .

ب/ الإحتياجات المالية في مرحلة النمو الثانية للمنشأة: لأجل أن تكتسب المؤسسة مكانة في سوق

المنافسة أو على الأقل المحافظة على حقها من السوق ، نجد المؤسسة في هذه المرحلة في إحتياج

مستمر للتمويل القصير الأجل من أجل تلبية إحتياجات رأس المال العامل الناجمة عن نمو وتطور المبيعات¹ ، بالإضافة إلى بعض التمويلات الطويلة الأجل .

ج/ الإحتياجات المالية في مرحلة التوسع : في هذه المرحلة تبدأ المؤسسة في تنوع اساليب التسيير بفعل زيادة رقم أعمالها ومنه البحث عن كيفية زيادة الطاقة الإنتاجية وتنويع مزيجها الإنتاجي هذه الأخيرة تستلزم نوع من التمويلات الكبيرة نسبيا .

د/ الإحتياجات المالية في مرحلة النضج : بعد مرحلة التوسع الناجمة تكون المؤسسة قد ضمنت حصة سوقية و تكون قد بلغت أعلى مستوى مردودية ممكنة وبذلك تصل إلى مرحلة تتسم بالنضوج من حيث الإستقرار ونمو المبيعات والأرباح وكذلك إستقرار ونمو التدفقات النقدية ، وفي هذه المرحلة تحاول المنشأة الإقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها الحفاظ على حصتها في المبيعات ، وهذا ما يجعلها في إحتياج مستمر ولكن بنسبة أقل للتمويل قصير الأجل وذلك من أجل تلبية إحتياجات الدورة الإستغلالية وما تتطلبه من سياسات بيعية الأجل ، وقليل من التمويل الطويل الأجل لتمويل منتجات بديلة أو تطوير المنتجات الحالية .

وبذلك سوف تعرف إحتياجاتها التحويلية الإضافية إنتفاضا كبيرا لأن المنشآت ملزمة فقط بالإبقاء على مستوى رأس المال ورأس المال العامل وليست ملزمة بالرفع والزيادة فيها .

من جهة أخرى يسمح مستوى الإنتاج الذي بلغته المنشآت من إمتصاص أي تغطية جميع التكاليف الثابتة و بالتالي إمكانية توفير مصادر تمويل ذاتية² .

تعتبر هذه المرحلة أقل مخاطرة ولا تواجه المؤسسة هناك عوائق مالية من جانب التمويل .

¹- أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 21 .

²- أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 22 – 23 .

هـ/الإحتياجات المالية في مرحلة الإنحدار: خلال هذه المرحلة تكون مبيعات المؤسسة في مرحلة هبوط نظرا لقلّة الطلب ومنه نقص الميزة التنافسية لها في السوق ، وبذلك تكون أمام تحدي جديد وهو محاولة البحث عن صناعة منتج جديد يعوض المنتج القديم وعليه تزداد حاجاتها التمويلية لذلك تبرز هنا دور المؤسسات التمويلية مثل البنوك وغيرها في دعم هذه المشروعات ومساندتها ليس بالتمويل المناسب فقط بل ببرامج متكاملة كعمليات إعادة التأهيل الخاصة بجميع وظائف المنشآت¹.

يتضح لنا من خلال هذه الأنواع للإحتياجات المالية أن المؤسسة وطوال حياتها بدءا من مرحلة التأسيس إلى مرحلة الإنحدار في رحلة بحث عن هذه الإحتياجات لضمان البقاء من جهة ولأجل زيادة مكانتها السوقية من جهة أخرى وتمويل مختلف الإحتياجات من الإستغلال والإستثمار. وعليه تكون المؤسسة أما إختبار المفاضلة بين هذه المصادر المختلفة من مصادر التمويل وأن أي قرار تمويلي يجب أن يأخذ في الحسبان عاملان أساسيان .

تكلفة التمويل : وهي نسبة كل عنصر من مكونات الهيكل التمويلي للمؤسسة .

المخاطرة : وهي درجة الدفع المالي التي تسمح بتخفيض تكلفة التمويل .

الفرع الثاني مصادر التمويل .

تواجه المؤسسة في سبيل تعظيم قيمة السهم والرفع من قيمة المنشأة صعوبات مالية في البحث عن الأموال اللازمة لذلك سواء بالإعتماد على مصادرها الداخلية أو اللجوء إلى الإقتراض من الغير ،

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 23 .

ومنه تعرف مصادر التمويل بتشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تحويل إستثماراتها أو عملياتها الإستغلالية.¹

يتضح لنا من التعريف أن مصادر التمويل هي جانب الإلتزامات من ميزانية المؤسسة أي ما يعرف بالهيكل المالي في القروض الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة الأجل .

غير أن عملية المفاضلة بين هذه المصادر تستلزم بعض المحددات أو الإعتبارات التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار في عملية المفاضلة .

1 - محددات الإختيار بين مصادر التمويل

تمثل قيود وإعتبارات يجب على المؤسسة مراعاتها عند الإحترام على الإختيار بين مصادر التمويل المتاحة ومنه فالمؤسسة تقيم مختلف مصادر التمويل المحتملة في ضوء الإعتبارات التالية:²

- 1 - حجم الأموال التي تحتاجها المنشأة والفترة الزمنية التي سوف يتم توظيف الأموال خلالها .
 - 2 - توافق مصادر الأموال لأوجه إستخدامات توظيف هذه الأموال .
 - 3 - تكلفة التمويل مقارنة مع معدل التكلفة السائد ومع الإستثمار المتوقع .
 - 4 - أجل التسديد وتزامنها مع التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من إستغلال المشاريع الممولة
 - 5 - القيود المفروضة من الممولين على المنشأة المفروضة قبل عدم الإقتراض الإضافي ، عدم توزيع الأرباح ، المحافظة على معدلات محددة من النسب المالية طوال فترة الإقتراض .
- معايير التفرقة بين مصادر التمويل :

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 35 .

² - عبد العزيز النجار ، الإدارة الذكية ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، 2008 ، ص 77 .

تتنوع معايير التفرقة بين مصادر التمويل المختلفة فيعتمد في ذلك على معيار الزمن أو حسب معيار الملكية .

أ - حسب معيار الزمن : تصنف وفق هذا المعيار إلى مصادر قصيرة الأجل لأجل تمويل عمليات

الإستغلال القصيرة الأجل ومصادر تحويل متوسطة الأجل تهدف بصفة عامة إلى تجديد

بعض الإستثمارات وإلى مصادر طويلة الأجل بغرض الإنفاق الإستثماري .

ب - حسب معيار الملكية : تصنف في هذا المعيار إلى مصادر تحويل داخلية أو ذاتية نابغة من

النشاط الأساسي أو الثانوي للمؤسسة وإلى مصادر تمويل خارجية أي من خارج المؤسسة

مثل القروض بمختلف أنواعها .

ولأجل الإلمام بدراسة هذه المصادر فسوف يتم تقسيمها إلى مصادر تمويل داخلية وأخرى خارجية .

أولاً : مصادر التمويل الداخلية :

يشكل التمويل حبس وتحدي أمام المؤسسات خاصة في الفترات الأولى لبداية النشاط وعليه نجد

المؤسسات في بادئ الأمر تلتجئ إلى الإعتماد على الموارد المالية الذاتية .

وضمن هذا الإطار يعتبر التمويل الذاتي الركيزة الأولى التي تعتمد عليها المؤسسة لأجل تطويرها

لكونه يسمح بتخفيف الأعباء المالية على المؤسسة ممثلة في تكاليف القروض .

1 - مفهوم التمويل الذاتي :

يقصد بالتمويل الداخلي الأموال المتولدة من العمليات التجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية.¹

وهو ما يسمح للمؤسسة من تغطية الإحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الإستثمارات وزيادة رأس مال العامل.²

لذلك التمويل الذاتي يعطي قوة مالية زائدة للمؤسسة لأنه يمنحها الإستقلالية أكثر من التمويلات الأخرى.³

2 - مكونات التمويل الداخلي :

من خلال الأنشطة الإستغلالية والمالية والإستثنائية للمؤسسة نجد أن التمويل الذاتي يتكون من عنصرين هامين:⁴

ب-التمويل الذاتي لتوسيع النشاط : ينتج عن النتيجة الصافية غير الموزعة بعد إقتطاع الأرباح الموزعة ، حيث تستعمل للتوسع في نشاط المؤسسة بفتح خطوط إنتاج جديدة أو إستثمارات جديدة .

هذا وتختلف قدرة التمويل الذاتي عن التمويل الذاتي .

¹ - عبد الغفار حنفي ، الإدارة المالية ، مدخل إتخاذ القرارات ، مرجع سابق ذكره ، ص 413 .

² - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 27 .

³ - j.p. couvreur , la décision d'investir dans l'entreprise , ed , esf , 1982 , p 31 .

⁴ - ناصر دادي عدون وآخرون ، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة ، دارالمحمدية ، الجزائر ، 2008 ، ط1 ، ص 91 .

مفهوم قدرة التمويل الذاتي : تمثل قدرة التمويل الذاتي الفرق بين مجموع الإيرادات الممكن تحصيلها ومجموع التكاليف المحتمل تسديدها فهي تعبر عن تدفق محتمل للخزينة وليس حقيقيا وهذا الفرق ناتج عن مدة الفارق بين تسجيل العملية (المشتريات والمبيعات) ¹.

قدرة التمويل الذاتي : نتيجة الدورة الصافية + حصة الإهلاك + حصص المخصصات والمؤونات .
التمويل الذاتي : قدرة التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة .

فقدرة التمويل الذاتي ليست خزينة حقيقية متاحة ، ولكن خزينة محتملة وتصبح حقيقية عندما يتم تحصيل كل الإيرادات القابلة للتحصيل وتسديد كل المصاريف القابلة للتسديد ، وبما أنها ليست حقيقية فهي تتعلق ببعض عناصر الأصول والخصوم ، نتيجة فترات مختلفة ومتباعدة لتحويلها إلى سيولة ومن بين هذه العناصر: مدة دوران المخزون ، مدة تحصيل ديون الزبائن ، مدة تسديد ديون الموردين ².

وتحسب قدرة التمويل الذاتي بطريقتين مختلفتين إنطلاقا من جدول حسابات النتائج

الطريقة الأولى : إنطلاقا من النتيجة .

نتيجة السنة المالية

+ الإهلاكات والمؤونات

-إسترجاع الإهلاكات والمؤونات .

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 91 .

² - نفس المرجع السابق ، ص ص 91 – 92 .

+ القيمة المحاسبية لعناصر الأصول المالية المتنازل عنها .

-نواتج التنازل عن عناصر الأصول الثابتة .

-إعانات الإستثمارات المحولة إلى حساب النتيجة .

= قدرة التمويل الذاتي

الطريقة الثانية : طريقة الجمع

الفائض الإجمالي للإستغلال

+تحويل تكاليف الإستغلال

+ إيرادات أخرى ومصاريف أخرى .

+ حصة النتيجة عن العمليات المنجزة جماعيا

+ الإيرادات المالية

-المصاريف المالية

+ الإيرادات الإستثنائية

-المصاريف الإستثنائية

- الضرائب على الأرباح

= قدرة التمويل الذاتي

ولأجل معرفة قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها نستخدم في ذلك العلاقة التالية

نسبة التمويل الذاتي = التمويل الذاتي / الإستثمارات ، بحيث تسمح هذه النسبة من معرفة مدى إستطاعة المؤسسة من تمويل إستثماراتها بنفسها وكذلك معرفة نسبة النمو عن طريق مقارنة هذه النسبة لسنوات متتالية .

من علاقة قدرة التمويل الذاتي نجد أن التمويل الذاتي يتكون من العناصر التالية

- الإهتلاكات

- المؤونات والمخصصات

- الأرباح المحتجزة

أ - الإهتلاك :

مفهوم الإهتلاك : يعبر عن إجراء محاسبي لتخصيص كلفة عن نقص قيم الأصول المادية ،

وهي تعكس تناقص القدرة الإنتاجية الناتجة عن الإستعمال مدى الحياة .¹

- كما يعرف على أنه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث

بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الإستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن نتيجة

الإستعمال أو التلف أو التقادم التكنولوجي .²

- يعرف الإهتلاك على أنه ذلك الجزء من تكلفة الأصل الثابت الذي يخصم من الإيرادات

مقابل خدمات الأصل الثابت المستخدم في نشاط المؤسسة .³

¹ - ناصر دادي عدون وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 18 .

² - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 28 .

³ - هوام جمعة ، مرجع سابق ذكره ، ص 53 .

- تعريف الإهلاك حسب المخطط الوطني المحاسبي : " عبارة عن تخصيص محاسبي لتدني

قيمة الأصول الثابتة المادية من أجل إسترجاع أو تجديد الأموال المستثمرة " .

يتضح لنا من التعاريف السابقة أن الإهلاك هو إثبات محاسبي للنقص في قيمة الإستثمارات جزئيا وعلى مدار العمر الإنتاجي أو حياة الإستثمار .

هذا النقص قد يكون ماديا ومعنويا بفعل الإستعمال المكرر للإستثمارات أو نتيجة التقدم

التكنولوجي ، هذا وقد تعددت المفاهيم الخاصة بالإهلاك من مفهوم مالي وإقتصادي ومحاسبي .

1 - المفهوم الإقتصادي الإهلاك هو عبارة عن توزيع لتكلفة الشراء للأصل الثابت أو الفرق بين

تكلفة وإيرادات المبيعات مقسومة على تكاليف الإنتاج التي تخص دورات من أجل قياس

تكلفة رأس المال الثابت أو حساب النتيجة¹ .

2 - المفهوم المالي : هو العملية التي تمكن المؤسسة بفعل الأقساط المتتالية للإهلاك من إعادة

تجديد إستثماراتها عند نهاية عمرها الإنتاجي على الأقل .

3 - المفهوم المحاسبي : يهدف الإهلاك إلى قياس قيمة الأصل الثابت في أي مرحلة من مراحل

حياته وذلك من أجل :

- قياس الربح الذي نتج عن إستخدام الأصل الثابت خلال فترة زمنية وأن هذا الربح يقيم

كجزء من تكلفة ذلك الأصل .

- الإهلاك في حد ذاته لا يوفر أموال لتعويض الأصل الثابت المهلك وإنما هو ضمان لصيانة

رأس المال² .

¹ - هوام جمعة ، مرجع سابق ذكره ، ص 53 .

² - نفس المرجع ، ص 54 .

هذا ولقد اختلف فقهاء الإدارة المالية حول مخصص الإهلاك كمصدر للنقدية.¹

- حيث يرى البعض أن الإهلاك مصدر للنقدية ، بينما يرى البعض الآخر أن المبيعات هي المصدر الوحيد للنقدية ، حيث يمثل الإهلاك تدفقا ماليا لتخفيض الربح وزيادة الفائض المحتجز .

- في حين يرى آخرون إعتبار أن الأموال المتولدة من المبيعات تفوق المصروفات التي تستخدم أموالا حاضرة وعلى ذلك فالإهلاك يحقق ميزة ضريبية وله تأثير على الفائض النقدي بعد الضريبة فهو بمثابة قيد محاسبي لتوزيع تكلفة شراء الأصول الثابتة والتي كانت تدفقا خارجا في ذلك الوقت على الفترات التي تستفيد منها ولا يعتبر بالتالي موردا للنقدية وإستخداما لها في نفس الوقت .

- وعليه فإن المبيعات هي المصدر الأساسي للنقدية بالشركة ولا يعتبر الإهلاك مصدرا للنقدية إلا إذا كانت الشركة رابحة رغم إختلاف وجهات النظرية للإهلاك في الميدان الإدارة المالية لا ينقص من دور الإهلاك سواء من الجانب الإقتصادي أو المالي أو القانوني وأهمية بالغة في المؤسسة خاصة التي تتميز بمركز مالي مستقر .

أ - دور الإهلاك : للإهلاك أدوار ثلاثة.²

1 - الدور الإقتصادي للإهلاك : الإهلاك الطبيعي هو الإستهلاك التدريجي للإستثمار فكل دورة إستغلال لا بد أن تأخذ بعين الإعتبار تدهور الإستثمار نتيجة الإستخدام ، لذلك لا بد من توزيع تكلفة الإستثمار عبر الزمن ، أي عدم تحميل دورة مالية واحدة عبر الإستثمار بل يجب توزيع تكلفته عبر العمر الإقتصادي للإستثمار .

¹ - عبد الغفار حنفي ، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009 ، ص 332 .

² - هوام جمعة ، مرجع سابق ذكره ، ص 54 .

2 - الدور المالي : يتم تخصيص الإهلاك من أجل إسترجاع المبلغ الذي أنفق من أجل شراء هذا الإستثمار وذلك خلال مدة إستخدامه .

3 - الدور القانوني : فيمثل دور الإهلاك من الناحية القانونية في إعادة التوازن إلى الميزانية حيث تصبح ميزانية سليمة وتعبر عن مركز مالي سليم للمؤسسة .

ب - أهمية الإهلاك : تكمن أهمية الإهلاك في :¹

1 - المحافظة على رأس المال : ويكون ذلك عن طريق إستيراد كل ما ينفقه المشروع من أموال لشراء الأصول تدريجيا من الإيرادات المحققة ولاسيما أن العمر الإنتاجي للأصل الثابت يكون طويلا .

2 - تحديد تكاليف الإنتاج : إن الإهلاكات من أهم عناصر التكلفة وتجاهلها يؤدي إلى عدم صحة ودقة التكاليف وذلك بإحتمال حسابها بأقل ما تكون عليه حقيقية .

3 - قياس الربح : على إعتبار أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والمصاريف وعليه فإستبعاد الإهلاك من هذه المصاريف يؤدي إلى إختلالات في المركز المالي للمنشأة كما أنه لا يعتبر خسارة لمفهومها الدقيق لأنه يؤدي إلى تعويض إهلاك الأصل وبالتالي فهو تكلفة مالية يهدف إلى إستبدال الأصول الثابتة .

ب-المؤونات والمخصصات :

المفهوم العام للمؤونة : عبارة عن تكلفة من التكاليف تحمل إلى الدورة المحاسبية .²

¹- أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 29-30 .

²- هوام جمعة ، مرجع سابق ذكره ، ص 246 .

وتعرف كذلك على أنها مكون مالي من أموال المنشأة يحتجز لغرض مواجهة خسائر محتملة أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل.¹

بينما تعرف المؤونة حسب المخطط الوطني الحسابي بأنها عبارة عن أعباء تتضمن عنصر عدم اليقين بالنسبة لمبلغها ، وفي بعض الأحيان بالنسبة لوجودها .

يتضح لنا من المفاهيم السابقة للمؤونة بأنها عبارة عن مخصص مالي لمواجهة خسارة محتملة بمفهوم آخر أن المؤونة ما هي إلا خسارة تحميلية لنتيجة الدورة ، حيث تسمح بتخفيض العبء الضريبي على المؤسسة لكونها تطرح ضمن المصاريف الإستثنائية قبل فرض الضريبة على الأرباح وهو ما تمثل وفر ضريبي للمؤسسة .

أنواع المؤونات : تصنف المؤونات إلى :²

1 - المؤونة القانونية : هي مؤونة ذات طابع ضريبي لهذا لا يتوقع من ورائها خسائر ، حيث ألزم

المشرع تكوينها وهي لا تؤدي إلى فرص ضريبية مستقبلية ، أي أنه لا تتحمل عنها المنشأة

ضرائب خلال مدة تكوينها ، ويجب على المنشأة الأخذ بعين الإعتبار حدود ومدى تكوينها مثل

ذلك مخصصات

تدني قيمة المخزون ، مخصصات تدني قيمة الأوراق المالية . إضافة إلى مؤونة الديون المشكوك

فيها والتي تسترجع في حالة زوال عدم تحصيلها .

2- مؤونة الأخطار والتكاليف : مؤونة مكونة لتغطية أخطار أو أعباء محتملة عند نهاية الدورة

الإستغلالية دون أن تكون هناك إمكانية تخصيصها كغطاء لعامل خاص بالأموال .

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 30 .

² - نفس المرجع السابق ، ص 30 .

ومن هذه المؤونات مؤونة النزاعات القانونية ، مؤونة التكاليف الواجب توزيعها على عدة سنوات .

أهمية المؤونة : تسمح المؤونة المكونة للمؤسسة ب:

- مواجهة الأعباء والخسائر المحتملة في الدورة أو الدورات الموالية حسب نوع المؤونة
- تخفيف العبء الضريبي .

- تعتبر بمثابة مورد مالي يسمح بإمكانية تعويض النقص المسجل في عناصر الأصول

ج- الأرباح المحتجزة : تتمثل في الأرباح التي حققتها المؤسسة من العمليات التجارية والإستثمارية في الدورات السابقة والتي لم يتخذ قرار بشأنها بعد ، وتحفظ المؤسسة بهذه الأرباح في صورة نتائج رهن المخصصين أو إحتياطات بمختلف أنواعها مثل الإحتياطات القانونية ، الإحتياطات التنظيمية ، الإحتياطات التعاقدية والإختيارية .

يعتبر التمويل الذاتي أقل مصادر التمويل خطورة وبقدر ذلك فهو يمنح نوع من الإستقلالية المالية للمؤسسة إتجاه الغير . غير أن هذا لا يمنع من وجود مزايا وعيوب للتمويل الذاتي .

3- مزايا وعيوب التمويل الذاتي :

أ - مزايا إستخدام التمويل الذاتي في التمويل :

لإستخدام التمويل الذاتي في العملية التمويلية عدة مزايا ¹.

- التمويل الذاتي يزيد من رأس مال الشركة ويجنبها الوقوع في أزمات السيولة الطارئة أو الناتجة عن زيادة الأعباء الثابتة .

¹- أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 31-32 .

ب - عيوب إستخدام التمويل الذاتي في عملية التمويل :

لا تخلو عملية التمويل عن طريق التمويل الذاتي من بعض العيوب والأخطار منها .

- تبيد الأرباح المجمعة وعدم خضوع إستخدامها لأي نوع من الرقابة فقد يؤدي ذلك إلى تجميد جزء هام من رأس مال وعدم الإستفادة منه أو إستثماره في مشروعات غير ضرورية وإغفال العائد .
- قد يؤدي الإعتماد عليه إلى التوسع البطيء ، مما يؤدي إلى عدم الإستفادة من الفرص الإستثمارية المتاحة المريحة بسبب قصور التمويل الداخلي عن توفير الإحتياجات المالية .
- قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات إستخدام الأموال المدخرة بواسطة الشركة كتلك المتحصل عليها من الغير مما يؤدي إلى إضعاف العائد¹ .
- تشاؤم اليد العاملة في المؤسسة من عملية الإفراط في تكوين التمويل الذاتي لحرمانهم من جزء من الأرباح وبالتالي تعد عائقا أمام زيادة الطاقة الإنتاجية وتخفيض القدرة الشرائية لهم
- إن تدعيم سياسة التمويل الذاتي عن طريق تعظيم أقساط الإمتلاك في السنوات الأولى يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع المنتجة والتي من شأنها أن تؤدي إلى إرتفاع الأسعار والذي يكون على حساب المستهلك وكذا إنخفاض تنافسية المنشأة في السوق² .

¹ - عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ذكره ، ص 422 .

² - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 33 .

إن هذه المزايا التي يحققها التمويل الذاتي كمصدر من مصادر التمويل خاصة الإستقلالية المالية وإرتفاع قدرة التمويل الذاتي تسمح للإدارة المالية من إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية بمنأى عن أي صعوبة .

- غير أن العيوب التي تحيط بعملية التمويل الذاتي تجعل من المؤسسة وضع جهاز رقابة مالي يسمح بعملية مراقبة وجهة التمويل الذاتي من حيث عدم الإفراط في تكوينه ومحاولة البحث عن فرص إستثمارية لإستغلاله .

ثانيا : مصادر التمويل الخارجية .

يتم تصنيف مصادر التمويل هنا وفق معيار الزمن حيث تكون أمام مصادر تمويل قصيرة الأجل ومصادر تمويل متوسطة وأخرى طويلة الأجل ، أي الهيكل المالي للمؤسسة والمتمثل في جانب الخصوم لميزانية المؤسسة .

فالغاية من وراء معرفة هذا المزيج من المصادر هو تحديد المميزات التي يمتاز بها كل مصدر حتى يتسنى للمؤسسة الإختيار بين هذه المصادر المصدر ذو أقل تكلفة والذي يسمح برفع قيمة السلم وقيمة المنشأة وهو ما يعرف بقرار التمويل الذي يعتبر من القرارات الرئيسية للإدارة المالية .

غير أنه وعند إتخاذ هذا القرار يجب مراعاة بعض العوامل التي تتحكم في صناعة هذا القرار حتى يكون سليم وهذه الإعتبارات هي :¹

¹ - عبد العزيز النجار ، مرجع سابق ذكره ، ص 61 .

1 - درجة المخاطرة وعلاقتها بالفائدة المنتظرة فلكل بديل قدرا من المخاطرة ومنالفائدة فالمهم

هنا هو تقدير درجة المخاطرة بالنسبة إلى درجة الفائدة ويتوقف سلامة القرار على هذا

التقويم .

وعليه تعتبر تكلفة كل مصدر عن أساسي في عملية المفاضلة كما لها من وزن في الهيكل المالي

للمؤسسة

2 - درجة الإقتصاد في الجهد والأموال فلكل بديل قدرا من الجهد يزيد أو يقل بمقدار البديل

ذاته والعبرة بالوصول إلى الأهداف مع الإستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية .

والمقصود هذا هو ضرورة أن يكون مصدر التمويل أقل تكلفة وضرورة توجيه كل مصدر إلى الجهة

المعينة له حيث تمول القروض الطويلة الأجل الإستثمارات الطويلة الأجل بينما تمول القروض

القصيرة الأجل إحتياجات الإستغلال .

3 - إمكانية تنفيذ الحل إذا لا فائدة من قرار لا يمكن تنفيذه . إضافة إلى ذلك أن هذا التنفيذ

يجب أن يأخذ بعين الإعتبار شروط المصدر التمويلي .

ضمن هذا الإطار سوف نتطرق إلى هذه المصادر الثلاثة كما يلي :

1. التمويل الطويل الأجل : يرتبط التمويل الطويل الأجل بالنشاط الإستثماري للمؤسسة

خاصة عند رغبتها في التوسع أو الزيادة الحيازة على إستثمارات جديدة . هذه الإستثمارات

تتطلب إتمادات مالية كبيرة ولفترة زمنية أطول . تقسم مصادر التمويل الطويلة الأجل إلى

قسمين وفق مصدر الحصول عليهم . والشكل الموالي يبرز هذه المصادر كما يلي :

أ - التمويل عن طريق حقوق الملكية :

ينقسم التمويل عن طريق حقوق الملكية وفق الشكل السابق إلى التمويل عن طريق الأسهم العادية ، التمويل عن طريق الأسهم الممتازة والتمويل عن طريق الأرباح المحتجزة .

1 - الأسهم العادية يمثل السهم العادي صك ملكية له قيمة إسمية ، وقيمة دفترية ، وقيمة

سوقية ، وتتمثل القيمة الإسمية في القيمة المدونة على قيمة السلم ، وعادة ما يكون

منصوص عليها في عقد التأسيس . أما القيمة الدفترية فتتمثل في حقوق الملكية التي

تتضمن القيمة الإسمية للأسهم العادية المصدرة مع ملاحظة إستبعاد الأسهم الممتازة

، وأخيرا تتمثل القيمة التي يباع بها السهم في السوق . وقد تكون أكبر أو أقل من القيمة

الدفترية .¹

وقد عرفها القانون التجاري الجزائري وفق المادة 715 مكرر 42 كما يلي :²

الأسهم العادية هي الأسهم التي تمثل إكتتابات ووفاء لجزء من رأس مال شركة تجارية وتحدد

قيمة السهم العادي عن طريق القانون الأساسي وهذا وفق نص المادة 715 مكر 51 من القانون

التجاري الجزائري كما يلي : تحدد القيمة الإسمية للأسهم عن طريق القانون الأساسي

حقوق حاملي الأسهم العادية : يتمتع حاملي الأسهم العادية وفق نص المادة 715 مكر 42 ببعض

الحقوق وهي :

- الحق في المشاركة في الجمعيات العامة .

¹ - منير إبراهيم هندي ، أساسيات الإستثمار وتحليل الأوراق المالية ، منشأة المعارف ، مصر ، 2008 ، ص ص 5-6 .

² - القانون التجاري الجزائري ، المادة 715 مكرر 42 .

- الحق في الإنتخاب هيئات التسيير أو عزلها .
 - المصادقة على كل عقود الشركة أو جزء منها .
 - المصادقة على قانونها الأساسي أو تعديله بالتناسب مع حق التصويت الذي بحوزتها بموجب قانونها الأساسي أو بموجب القانون .
- بصورة متنامية عن القيمة السوقية للأسهم وحتى بدون القيمة الإسمية في حالة تدهور الحالة المالية للمؤسسة أيعند تحقيقها للخسائر .
- القيمة التصفوية : وهي نصيب قيمة السهم الواحد من قيمة التصفية .
- تعريف السهم : هو عبارة عن ورقة مالية تثبت إمتلاك حائزها لجزء من رأس مال المؤسسة التي أصدرته مع الإستفادة من كل الحقوق وتحمل كل الأعباء التي تنتج عن إمتلاك هذه الورقة .¹
- ويتميز السهم بالعديد من الخصائص تتمثل في :²
- السهم ورقة تثبت ملكية صاحبها لجزء من رأس مال في حدود قيمته الإسمية وعلى هذا الأساس فهو شريك في المؤسسة .
 - يسمح السهم لصاحبه بالإستفادة من عائد ربح (السهم) والحصة ويتحمل جزء من الخسارة في حالة تحقيق المؤسسة لخسائر .
 - الدخل الذي يدره السهم هو دخل متغير وهو مرتبط بالنتائج التي تحققها المؤسسة وبالأفق الإقتصادي لهذه المؤسسة .

¹ - الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، الطبعة السابعة ، ص 82 .

² - نفس المرجع السابق ، ص ص 82-83 .

- السهم ورقة مالية غير محددة الأجل وأجله النظري هو حياة المؤسسة ذاتها وبالتالي يعتبر بالنسبة للمؤسسة مصدر تمويل دائم .
 - صاحب السهم له حق المشاركة في تسيير المؤسسة ، وذلك عن طريق المشاركة في عملية التصويت على القرارات المتخذة الخاصة بأمور مثل إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، تعديل النظام الداخلي للمؤسسة أو تعديل رأس المال .
 - يشكل السهم موضوعا للمضاربة في البورصة ، وتحدد قيمته الجارية أو السوقية على أساس العائد المحقق وسعر الفائدة .
 - يسمح التمويل بالأسهم العادية تخفيض قيمة التمويل عن طريق الإفتراض ومنه إرتفاع حقوق الملكية وبالتالي تعتبر عربون ضمان للغير .
 - المؤسسة غير ملزمة بتوزيع الأرباح على حملة الأسهم العادية إلا إذا قررت ذلك .
- إذا كانت هذه هي المزايا التي تتمتع بها الأسهم العادية في الناحية التمويلية فإنه في المقابل يكتنفها بعض العيوب التمويلية وتتمثل هذه العيوب في ما يلي :
- زيادة التكلفة الضريبية على عاتق المؤسسة لكون الأرباح الموزعة على جملة الأسهم العادية هي أرباح خاضعة للضرائب .
 - إن إمكانية البيع والتنازل عن الأسهم العادية وإصدار الأسهم العادية جديدة تسمح بزيادة المساهمين في الشركة ومنهم فالقرارات الصادرة في الجمعية العمومية للمساهمين تكون تتصف بنوع عدم الأنفعالية .

أنواع الأسهم العادية :

ظهرت خلال الثلث الأخير من القرن العشرين أنواع جديدة من الأسهم العادية

1 - الأسهم العادية للأقسام الإنتاجية : الأصل أن يكون المنشأة الواحدة مجموعة واحدة من الأسهم العادية ترتبط بها التوزيعات بالأرباح التي تحققها المنشأة ككل ولكن بعض الشركات الأمريكية - ممثلة في شركة جينرال موتورز - أصدرت في الثمانينات أنواع أخرى من الأسهم الإنتاجية يرتبط كل نوع منها بالأرباح التي يحققها قسم معين من الأقسام المنتجة بالشركة وعلى الرغم من المزايا التي يحققها هذا النوع الجديد من الأسهم إلى أنه خلق نوعا من تضارب المصالح بين المستثمرين.¹

بالإضافة إلى نص القانون على أعضاء المؤسسة المالية التي تمنح عرضا لصندوق العاملين المخصص لتمويل شراء تلك الأسهم عن دفع الضريبة على 50 منالفوائد التي تحصل عليها من طرف هذا الصندوق.²

العوامل المساعدة لنجاح خطة المشاركة :

من العوامل التي ساعدت على نجاح خطة المشاركة:³

1 - إن الخصم الضريبي الذي يستفيد به المقرض يجعله في موقف يسمح له بتخفيض معدل الفائدة على القرض ، وهو ما يعني بالتبعية تخفيض تكلفة شراء الأسهم .

¹ - عبد الغفار حنفي ، رسمية قريبا قص ، أسواق المال وتمويل المشروعات ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 ، ص 17 .

² - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 51 .

³ - رسمية قرياقص وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 18 .

- 2 - إن خصم قيمة التوزيعات قبل حساب الضريبة يعد دافعا قويا لقيام المنشأة المعينة بتقديم مساهمتها الإضافية لزيادة حصيلة الموارد المستخدمة في شراء الأسهم ويمكن أن تقدم بعض الأصول كضمان للحصول على قرض .
- 3 - الأسهم العادية المضمونة : في عام 1984 ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية أسهم تعطي لحاملها الحق في مطالبة الشركة المصدرة بالتعويض إذا إنخفضت القيمة السوقية للسهم إلى حد معين خلال فترة محدودة ، ويتم التعويض من خلال أسهم عادية إضافية توزع على المستثمرين الجدد.¹
- أما إذا تجاوز الإنخفاض الحد المسموح به أو حتى في حالة عدم تجاوزه لذلك الحد ، ولكن بعد إنتهاء الفترة المنصوص عليها فلا يكون كامل السهم الحق في المطالبة بأي تعويض . أي يمكن للمستثمر خلال فترة الضمان ، تحقيق أرباح رأس مالية مع كل إرتفاع في القيمة السوقية لهذا النوع من الأسهم العادية . أما مخاطر التعرض لخسائر الرأس مالية ، فإنها تحدث فقط إذا إنخفضت القيمة السوقية للسهم إلى أقل من المستوى المحدد للمطالبة بالتعويض أما في حالة عدم تجاوز القيمة الحد المضمون من قبل المنشأة فلن يتعرض المستثمر لأي خسارة ، إذ يمكن حينئذ المطالبة بالتعويض طالما أن فترة الضمان سارية الفعول.²
- 2 - الأسهم الممتازة : يمثل السهم الممتاز سند ملكية وله قيمة إسمية ودفترية وسوقية شأنه في ذلك شأن السهم العادي غير أن القيمة الدفترية تتمثل في قيمة الأسهم الممتازة كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة والأسهم الممتازة ليس لها تاريخ إستحقاق ولكن من الممكن أن ينص في العقد على إستدعائه في توقيف لاحق وحامل

¹ - محمد سعيد عبد الهادي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 120-121 .

² - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 52 .

السهم الممتاز له الأولوية على حمل الأسهم العادية في أموال التصفية وله الحق في توزيعات سنوية تتحدد بنسبة مؤوية ثابتة من القيمة الإسمية للسهم ، أما إذا لم تحقق المنشأة أرباح في سنة معينة أو حققت أرباح فإنه لا يحق للمنشأة إجراء توزيعات حملة الأسهم العادية في أي سنة لا حقة ما لم يحصل حملة الأسهم الممتازة على التوزيعات.¹

تعتبر عملية التمويل بالأسهم الممتازة إحدى البدائل التمويلية في المؤسسة غير أن هذا البديل لا يخلو من بعض المزايا والعيوب .

أ - مزايا التمويل عن طريق الأسهم الممتازة:²

- 1 - المنشأة ليست ملزمة قانوناً بإجراء توزيعات كل سنة تحقق فيها الأرباح .
- 2 - التوزيعات محددة بمقدار معين .
- 3 - لا يحق عملة الأسهم الممتازة التصويت وبالتالي التدخل في الإدارة .
- 4 - إصدار الأسهم الممتازة يسهم في تخفيض نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المملوكة وهو أمر يترتب عليه زيادة الطاقة الإقتراضية المستقبلية لمنشأة .

إذا كانت كل هذه المزايا التي تمتاز بها الأسهم الممتازة فإنها كذلك لا تخلو من بعض العيوب .

ب - عيوب التمويل عن طريق الأسهم الممتازة:³

- 1 - يجب أن تباع الأسهم الممتازة على أساس عائد أعلى من عائد السندات .
- 2 - إن العوائد على الأسهم الممتازة لا تخصم كمصروف ضريبي ، وهذه الخاصة تجعل تكلفتها مرتفعة عند مقارنتها بتكلفة السندات .

¹ - رسمية قريفاص وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 18 .

² - نفس المرجع السابق ، ص ص 19 - 20 .

³ - سمير محمد عبد العزيز ، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، 1997 ، ص 52 .

3 - إن تكلفة القروض بعد الضريبة تكون تقريبا عائد الفائدة في الشركات المربحة ، ومع ذلك

فإن تكلفة الأسهم الممتازة تتمثل في ربحية الأسهم بالكامل .

4 - يعاب على الأسهم الممتازة إلزامية التوزيعات في بعض أنواعها .¹

مثل الأسهم التراكمية ، أي المجموعة الأرباح .

- أنواع الأسهم الممتازة : تصدر الأسهم الممتازة بفئات مختلفة حسب المزايا التي تحققها كل

فئة منها سواء للمستثمر أو الشركة المصدرة خصوصا من حيث توزيعات الأرباح أو القابلية

للتحويل إلى أسهم عادية أو قابليتها للإستدعاء من قبل الشركة المصدرة وعلى هذا الأساس

تقسم الأسهم الممتازة من حيث توزيعات الأرباح إلى ما يلي :²

أ - الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح : وهي فئة من الأسهم الممتازة تضمن حاملها الحق في

الحصول على نصيبه من الأرباح عن سنوات سابقة حققت فيها الشركة أرباحا لكنها لم

تعلن عن توزيعها بسبب من الأسباب ، وذلك قبل إجراء أي توزيعات حملة الأسهم العادية

وذلك بخلاف السهم العادي الذي لا يضمن حامله مثل هذا الحق إذ يسقط حق حامل

السهم الممتاز غير مجمع الأرباح .

ب - الأسهم الممتازة المشاركة في الأرباح : يقصد بها تلك الفئة من الأسهم الممتازة التي توفر

حاملها ميزة إضافية لحق الأولوية في توزيع الأرباح وذلك بإعطائه أيضا الحق في مشاركة

المساهمين العاديين في الأرباح الموزعة إما بالكامل أو جزئيا .

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 55 .

² - محمد مطر ، إدارة الإستثمارات ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الرابعة ، 2006 ، ص 214 - 216 .

ج- الأسهم الممتازة القابلة للتحويل : تعتبر قابلية السهم الممتازة إلى أسهم عادية ميزة كبيرة تعطى كامل هذا النوع من الأسهم ، إذ تتيح له أفضلية الحصول على نصيبه من الأرباح قبل المساهم العادي ، وفي الوقت نفسه توفر عاملها أيضا وخلال فترة زمنية محددة الفرصة لتحويل هذه الأسهم إلى أسهم عادية إذا ما إرتفع السعر السوقي للسهم العادي مما يحقق له مكاسب رأسمالية .
تفيد هذه الميزة كل من المساهم والشركة .¹

- بالنسبة للمساهم الذي يتردد في شراء أسهم الشركة لعدم إطمئنانه على المركز المالي للشركة .فيتيح هذا النوع درجة من الإطمئنان بما يقدمه من حق الأسبقية في قبض أرباح الشركة وبعد أن يطمئن على قوة المركز المالي للشركة فإن تحويل هذه الأسهم بسبب قابليتها للتحويل .

د- الأسهم الممتازة القابلة للإستدعاء : يتم تصنيف الأسهم الممتازة وفقا لقابليتها للإستدعاء أو السداد من قبل الشركة . المصدرة إلى قابلة للإستدعاء وغير قابلة للإستدعاء وقابلية السهم الذي يحمل هذا النوع من الأسهم بردها للشركة بسعر محدد وعلى مدار فترة زمنية محددة من تاريخ الإصدار . مما يوفر ميزة الشركة المصدرة نفسها بأن يكون لها الحق في إطفاء هذا السهم إذا ما شعرت بأن لديها فائضا من الأموال يمكنها من تضيق قاعدة المساهمين من الرفع المالي للشركة على أساس أن الأسهم الممتازة تحمل الشركة أعباء ثابتة تزيد من مخاطر الرفع المالي.

3-الأرباح المحتجزة : الأرباح المحتجزة هي تلك الجزء الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو في السنوات الجارية أو في السنوات السابقة ولم يدفع في

¹ - محمد سعيد عبد الهادي ، مرجع سابق ذكره ، ص 228 .

شكل توزيعات.¹

تتمثل الأرباح المحتجزة في نتائج رهن التخصيص والإحتياطات

غير أن السياسة المثلى للأرباح المحتجزة التي تهدف إلى تعظيم القيمة السوقية للسهم وتخفيض حدة الرفع المالي.

وتستخدم المؤسسة في هذه السياسة المثلى لتوزيع الأرباح عدة أساليب أو طرق تسمح بنجاح هذه السياسة منها :

أ - إعادة شراء الأسهم : إذا كانت هناك وفرة مالية للمؤسسة نتيجة الأرباح المحققة وتزيد هذه

الأرباح المحققة عن الفرص الإستثمارية المتاحة فتكون من مصلحة المؤسسة توزيع هذه

الأرباح في شكل نقدي على حملة الأسهم أو إعادة شراء المؤسسة الأسهم السابقة من

ماليكها. مما يؤدي إلى تخفيض عدد الأسهم وبالتالي إرتفاع القيمة السوقية للأسهم.²

ب - توزيعات في شكل أسهم جديدة : يقصد بها منح حامل الأسهم القديمة أسهم جديدة وفق

نسبة ما يملكه من أسهم الشركة عوض أن تمنح له المؤسسة ذلك في شكل توزيعات

نقدية ، حيث تسمح هذه السياسة بتخفيض القيمة السوقية للسهم بفعل تزايد عدد

الأسهم ويهدف منح إستثمارية للمساهمين الجدد الراغبين في المساهمة في رأس مال

الشركة .

ت - إشتقاق الأسهم : يطلق عليها سياسة تخفيض القيمة الإسمية للسهم حيث تهدف هذه

السياسة إلى تخفيض القيمة السوقية له في السوق ومنه إرتفاع الطلب على أسهم الشركة

¹ - سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ذكره ، ص 55 .

² - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 80 .

وفي المقابل ذلك سيولة مالية أفضل والأسلوب الأرباح المحتجزة كمصدر تمويلي بغض
المزايا والعيوب.¹

3-1- مزايا التمويل بالأرباح المحتجزة :

وعليه ففي حالة عدم وجود فرص إستثمارية متاحة أمام المؤسسة خلال فترة إحتجاز هذه الأرباح
يمكن إعتبارها بأنها أموال مجمدة وبالتالي فرص إستثمارية ضائعة سواء أمام الشركة أو الملاك .

- إن الأرباح المحتجزة إذا زالت عن سقف معين فإنه يصبح من حق المساهمين تحويلها إلى
رأس مال و إصدار أسهم مجانية للمساهمين .

- بما أنها تمثل أرباحا متراكمة ، فإنه من الصعب إستخدامها بشكل فعال سنويا حيث أن
قيمتها السنوية بشكل منفرد قليلا ، وبالتالي لا تستخدم إلا بعد مجموعة من السنين مدة
واحدة .أي عدم كفاية مبالغ الأرباح المحتجزة مقارنة بتكاليف الإستثمار المتاحة خلال
بعض السنوات .

ت - الإقتراض طويل الأجل :

يعتبر الإقتراض طويل أحد مصادر التمويل الطويل الأجل إلا أنه يعتبر بمثابة دين أو مديونية على
عائق المؤسسة واجب السداد تبعا لفترة القرض وضمن تكلفة معينة وتتمثل مصادر هذا النوع
القروض طويلة الأجل والسندات .

1 - القروض الطويلة الأجل : تتكون القروض محدودة الأجل التي تحصل عليها المنشآت بشكل
مباشر من القروض ذات الفترة المحددة التي يكون إستحقاقها أكثر من سنة واحدة ولكن

¹- قاسم نايف علوان ، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الإصدار الأول ، 2009
، ص ص 344 – 345 .

أقل من 15 سنة والتي يتم تسديدها على دفعات متساوية منتظمة (يتم إستفادها) خلال فترة هذا القرض.¹

تعتبر البنوك وشركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض. هذا وتمتاز القروض الطويلة الأجل بجملة من الخصائص التالية

1 1 - خصائص القروض الطويلة الأجل :

- إستهلاك القرض : ونعني به الإستعمال التدريجي لمبلغ القرض طوال فترته المحددة وفق جدول إستهلاك القرض .

إستحقاق القرض :

- قيود على رأس مال الشركة : وتتمثل في نسبة التداول والمتمثلة في إلزامية المحافظة على نسبة معينة لأصولها المتداولة مقارنة بالخصوم المتداولة. الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة أي ضرورة المحافظة على رأس مال عامل والغاية من ذلك ضمان وجود سيولة دائمة في المؤسسة .

- قيود على الإستثمارات الرأسمالية : تأخذ شكل تحديد لحجم الأموال التي تستطيع الشركة إنفاقها على عقارات ومعامل وتجهيزات خلال فترة القرض وتحدد هذه الإتفاقات عادة بما تستطيع الشركة أن تحصله من أموال ناتجة عن إهلاك موجودتها الثابتة ، وتهدف الجهة المقرضة من وراء تقييد الإستثمارات الرأسمالية إلى المحافظة على بنية موجودات الشركة من حيث نسبة الموجودات المتداولة إلى الموجودات الثابتة .

¹ - سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ذكره ، ص 103 .

- قيود على الإقتراض الإستئجار: على الشركة خلال فترة القرض زيادة الحصول على قروض جديدة أو القيام بإستئجار للعقارات أو المنقولات والغاية من ذلك ضمان حقوق هامش أمان للمؤسسة كضمان للمقرض وإرتفاع نسبة السيولة المالية .
- كما يتضمن القرض بعض الشروط الإلزامية مثل :
 - تأمين ممتلكات الشركة .
 - عدم إجراء أي تعديل في إدارة الشركة .
 - تقديم البيانات المالية الدورية للجهة المقرضة .
 - إلزامية دفع فوائد التأخير عن سداد القرض .
- 2 1 - مزايا الإقتراض الطويل الأجل كمصدر للتمويل :
- 4-1 - عيوب الإقتراض الطويل الأجل كمصدر تمويلي :
- تتمثل عيوب الإقتراض الطويل الأجل كمصدر تمويلي في ما يلي :
- عدم تدخل المقترضين في شؤون إدارة الشركة وليس لهم حق التصويت في الجمعية العمومية .
- خطر إفلاس الشركة حالة عدم القدرة على السداد ومنه ضياع حقوق الملاك .
- تعرض المعايير المالية والأعراف السائدة حدودا قصوى للقروض بهيكل رأس المال¹ .
- تمنح القروض قيود على الشركة متمثلة في بنود الحماية مما يحدد في حرية القرار المالي والإداري للمؤسسة .

¹ - عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ذكره ، ص 624 .

5-1 – العوامل المؤثرة في القرارات الخاصة بإستخدام القروض في التمويل¹:

- يجب على المؤسسة قبل إتخاذ قرار بإستخدام القروض في التمويل الطويل الأجل معرفة نسبة المديونية المالية ومقارنة ذلك بالنسبة المثلى للمديونية .

وحتى تتمكن المؤسسة من معرفة درجة الإستقلالية المالية وعدم التشبع بالديون نستخدم في ذلك نسبة الإستقلالية المالية التي تسمح بمعرفة مدى إستقلالية المؤسسة عن دائئها .

نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

أو: نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

إن القيمة النموذجية المتوسطة لهذه النسبة هي 0.5 و 3/1 على التوالي².

- يعتبر إستخدام القروض قصيرة الأجل سياسة تحفظية أكثر مقارنة من إستخدام القروض الطويلة الأجل ، فالأخيرة يترتب عليها معدل مديونية يتصف بالثبات وعدم المرونة لطول مدة القرض .

- تعتبر سياسة معدل المديونية المتغير سياسة تحفظية بالمقارنة بسياسة معدل المديونية الثابت في حالة وجود علاقة وإرتباط بين الإيرادات ومعدل الفائدة .

المفهوم الأول : يمثل السند مستند مديونية تصدره المنشآت وبعض لحامله الحق في الحصول على القيمة الإسمية للسند في تاريخ الإستحقاق ، كما يعطيه أيضا الحق في الحصول على عائد دوري

¹ - نفس المرجع السابق ، ص ص 624-625 .

² - ناصر دادي عدون وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 81 .

يتمثل في نسبة مئوية من القيمة الإسمية.¹

المفهوم الثاني : السند هو عبارة عن ورقة مالية تثبت دائنية حاملها للمؤسسة التي أصدرتها ، وعلى هذا الأساس ، فالسند عبارة عن إثبات لعملية القرض ، ويستفيد حامل السند من كل الحقوق التي يستفيد منها دائنو المؤسسة الآخرين ، وخاصة الإستفادة من الفائدة.²

المفهوم الثالث : تعد السندات بمثابة عقد أو إتفاق بين الجهة المصدرة والمستثمر ، ويقضي هذا الإتفاق بأن يقرض المستثمر الجهة المصدرة مبلغا لمدة محددة وسعر فائدة معين ، والسند يختلف عن القرض لأنه قابل للتداول حيث يمكن بيعه وهو بذلك يحتفظ بسيولة عالية لحامله ، وقد يتضمن العقد شروطا أخرى لصالح المقرض مثل رهن بعض الأصول الثابتة ، كما يتضمن شروطا لصالح المقرض مثل حق إستدعاء السندات قبل تاريخ الإستحقاق.³

يتضح لنا من التعاريف الثلاثة السابقة بأن السند ما هو إلا أداة دين تلتجئ إليه المؤسسة عند عدم كفاية مصادر التمويل الأخرى ويتميز السند ببعض الخصائص التالية :

- السند أداة دين لصالح المقرض تجاه المؤسسة المقترضة .
- يتحصل حامل السند على فائدة ثالثة تحسب كنسبة مئوية من القيمة الإسمية للسند .
- السند واجب السداد فورا . عند حلول ميعاد إستحقاقه منها كانت الوضعية المالية للمؤسسة .
- حملة السندات لا يشاركون المؤسسة في الإدارة ولا يعتبر حامل السند كشريك في المؤسسة .

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 27-58 .

² - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ذكره ، ص 87 .

³ - محمد سعيد عبد الهادي ، مرجع سابق ذكره ، ص 224 .

- قابلية تداول السند في السوق المالية وقت إقرار البيع .
 - أولوية حاملي السندات في تحصيل حقوقهم عن باقي حملة الأسهم حالة إفلاس الشركة .
- 2-2 - أنواع السندات : تصنف السندات التي تستخدم من طرف المؤسسة في العملية التمويلية إلى العديد من الأنواع منها :

أ - تقسيم السندات على أساس شكل الإصدار إلى : تقسيم السندات وفق زاوية شكل الإصدار إلى :¹

- 1 - سندات كاملة : يكون السند لحامله عندما يصدر خلوا . من إسم المستثمر ، كمل لا يوجد في هذه الحالة سجل للملكية لدى جهة الإصدار ، وتنتقل ملكية السند بمجرد الإستلام ويكون لحامله الحق في الحصول على فائدة السند عند إستحقاق السند يكون لحامله أيضا الحق في إستلام قيمته الإسمية من البنك مباشرة .

إن الخبرة الرئيسية لهذا السند وهي القابلية للتداول سواء عن طريق البيع والشراء أو التنازل . وهو يحقق سيولة مالية لحامله وتقليل قيمة المخاطرة .

- 2 - سندات إسمية : يكون السند إسميا أو مسجلا حتى حمل إسم مالكة ، كما يوجد سجل خاص بملكية السندات لدى الجهة المصدرة ، والسندات الإسمية أو المسجلة يمكن أن تكون مسجلة بالكامل ويشمل التسجيل هنا كلا من الدين الأصلي وفائدته ، لذا لا يصرف أي منهما إلا بشيك يحمل إسم صاحب السند وعن طريق البنك .

أما يمكن أن تكون مسجلة جزئيا ويقتصر التسجيل هنا على أصل الدين فقط .

¹ - محمد مطر ، مرجع سابق ذكره ، ص 224 .

يحقق هذا من السندات حماية لصاحبه ضد السرقة أو التلف أم بنسبة ذلك ، إلا أنه غير قابل للتداول.¹

ب6 تقسيم السندات على أساس الضمان : تصنيف السندات وفق هذه الزاوية إلى سندات مضمونة وسندات غير مضمونة.²

1 - السندات المضمونة : وهي سندات مضمونة برهن أصل ثابت كالأرض ، أو العقار أو الآلات أو برهن أوراق مالية لشركة أخرى .

تصدر السندات غير القابلة للتحويل في العادة بمعدل فائدة أعلى من معدل فائدة السندات القابلة للتحويل.³

2 - السندات القابلة للتحويل : تتمثل في السندات والأسهم الممتازة التي تصدرها الشركة و تعطي الحق لحاملها إختيارنا لتحويل هذه الأوراق إلى أسهم عادية ، وإضافة هذا الحق عن إصدار الأوراق يشجع المستثمرين على الإكتساب فيها وخاصة المستثمر.⁴

يتم تحويل السندات وفق معدل التحويل وسعر التحويل .

معدل التحويل = القيمة الإسمية للورقة القابلة للتحويل / سعر التحويل .

قيمة التحويل = القيمة الحالية للأسهم العادية X معدل التحويل .

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 58 .

² - محمد سعيد عبد الهادي ، مرجع سابق ذكره ، ص 224 - 225 .

³ - محمد مطر ، مرجع سابق ذكره ، ص 228 .

⁴ - رسمية قريا قص وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 22 .

د- السندات ذات الدخل : يتماشى هذا النوع من السندات ذات الدخل مع إحتياجات البنوك الإسلامية ، إذ لا يجوز لحملتها المطالبة بالفوائد في السنوات التي لا تحقق فيها المنشأة أرباحا . ومع ذلك فقد ينص في بعض عقود الإصدار أن يحصل حامل السند على الفوائد عن سنة لم تحقق فيها أرباح وذلك من أرباح سنة لاحقة .

كما ينص على ضرورة قيام المنشأة بإحتجاز جزء من الأرباح لسداد قيمة السندات عند حلول تاريخ إستحقاقها إضافة إلى نص ثالث محتمل وهو أن يكون لحاملها الحق في طلب تحويلها إلى أسهم عادية .¹

هـ- تقسيم السندات وفق الأجل : توجه عادة لتمويل إحتياجات الإستغلال القصيرة والتي لا تزيد عن سنة مالية أو لتغطية عجز في الخزينة ومن أمثلة ذلك سندات الخزينة . ومن مميزات هذا النوع من السندات أنه أقل خطورة نظر لقصر مدته ولمعدله المنخفض .

2-سندات طويلة الأجل : توجه عادة هذه السندات لتمويل الإستثمارات الطويلة الأجل . وبالتالي فهي السندات التي يزيد اجلها عن سبع سنوات .²

قبل تاريخ الإستحقاق ويمثل الفرق بين القيمة المدفوعة لشراء السند وبين القيمة الإسمية وسعر البيع مقدار الفائدة الذي يحققه المستثمر .

يسمح هذا النوع من السندات بتشجيع المكتبين أي المستثمرين على شراء السندات لأجل المضاربة بها خلال فترة الإستحقاق .

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 73 .

² - محمد مطر ، مرجع سابق ذكره ، ص 225 .

3-2 مزايا وعيوب عن طريق السندات : إن عملية التمويل بإستخدام السندات تحيط بها بعض المزايا والعيوب .

أ - مزايا التمويل عن طريق السندات :

- بإعتبار أن الفائدة التي تدفع لحاملي السندات هي مصروف تحميلي فهي تحقق وفر ضريبي للمؤسسة .وعليه فهي أقل تكلفة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى .
- إن حاملي السندات لا يشاركون المؤسسة في مجلس الإدارة ولا في الجمعية العمومية للمساهمين .
- إمكانية الشركة إستدعاء السند أو إنتقاله إلى مستفيدين جدد ومنه فهو يحقق ميزة تخفيض الرفع المالي متى كانت الحالة المالية جيدة .بمعنى أخر للسند يمكن للشركة أو حامله إطفاء السند أو بيعه إلى مستفيد أخر.¹

ب - عيوب التمويل عن طريق السندات :

- المؤسسة ملزمة بسداد الفائدة المترتبة عن هذا السند مهما كانت الوضعية المالية لها ومنه فإن العجز عن السداد سوف يعلن إفلاسها .
- تقيد حرية المؤسسة في إستعمال بعض عقاراتها ومنتجاتها المرهونة كضمان لقيمة السندات المضمونة .

3 - التمويل عن طريق الإستئجار: يعتبر التمويل عن طريق الإستئجار أسلوب حديث من

أساليب التمويل التي تستخدمها المؤسسات اليوم . بحيث تمكن المؤسسة من الحصول على

¹ - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص 322 .

الإحتياجات المختلفة كالعقارات والمنقولات من بنوك متخصصة دون أن تكون ملزمة لحظة ذلك بسداد قيمتها .

متبقي عامة تكون منخفضة عند إنتهاء مدة العقد . ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى بثمان الإستئجار.¹

يتضح من التعاريف السابقة للتمويل الإيجاري بأنه إتفاق بين طرفي أحدهما وهو المستأجر والثاني وهو المؤجر على أن يوضع هذا الأخير تحت تصرف الأول عقار أو منقول لمدة معينة وهي مدة الإيجار مع إحتفاظ المؤجر بملكية الشيء المؤجر وإلتزام المستأجر بسداد قيمة الإيجار . وعليه فهو بمثابة قرض .

التمويل الإيجاري : من التعاريف السابقة نستطيع القول أن التمويل الإيجاري يمتاز بالخصائص التالية :

- ملكية لأصل المستأجر للمؤسسة المؤجرة طوال فترة الإيجار .
- عند نهاية مدة العقد تكون المؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات متاحة والمتمثلة في تجديد عقد الإيجار ، أو خيار الشراء ، أو الإمتناع عن الخيارين الأولين .
- التمويل الإيجاري لا يتمثل في تقديم أموال وإنما وضع تحت تصرف المستأجر أشياء عينية .
- المؤسسة المستأجرة غير ملزمة بإتفاق كلي لقيمة الإستثمار وإنما بالدفع على شكل أقساط تسمى دفعة الإيجار .

¹ - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص 323 .

- تقييم عملية الإئتمان الإيجاري بين ثلاثة أطراف¹. حيث بموجب هذه العلاقة الثلاثية الأطراف يقوم المستأجر بإختيار نوع الإستثمار الذي يريده من عند المورد ، ليقوم هذا الأخير ببيع الإستثمار للمورد ليقوم بإيجاره للمستأجر في مقابل دفعات إيجار.
- لقد تم إستخدام طريقة التمويل عن طريق الإستئجار في نظام التمويل الوطني بالجزائر وبطريقة رسمية ومقننة بواسطة الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 ، والمتعلق بالإعتماد الإيجاري².

مميزاته : من أهم مميزات الإستئجار التشغيلي ما يلي :

- يحق للمستأجر إلغاء عقد الإستئجار في أي وقت³.
- إن حاصل قيمة دفعات الإيجار غالبا ما تكون أقل من تكلفة الإستثمار المؤجر.
- ت - الإستئجار التمويلي : في هذا الشكل في أشكال الإستئجار المؤجر لا يتحمل نفقات الصيانة وأن يهتك الأصل بالكامل خلال فترة الإيجار على أن يحقق عائد من ذلك لصالح المؤجر مع منع حق تجديد العقد بإيجار منخفض أو شراء الأصل ومن خصائص هذا النوع ما يلي
- لا يتحمل المؤجر أي مصاريف كالصيانة والتأمين بل تقع على عاتق المستأجر.
- هو عقد غير قابل للإلغاء
- مجموع دفعات الإيجار تغطي تكلفة الإستثمار على الأقل بالكامل
- في حالة إنهاء العقد من طرف المستأجر واجب عليه تسديد باقي دفعات الإستئجار ، بينما في حالة التخلف فإنه يمكن إعلان إفلاس الشركة المستأجرة .

¹ - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ذكره ، ص 77 .

² - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ذكره ، ص 78 .

³ - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص 323 .

أشكال الإستئجار التمويلي : يتصف الإستئجار التمويلي بالأشكال التالية

1 - البيع وإعادة الإستئجار: يعد إحدى أنواع الإستئجار التمويلي لكونه واجب إهلاك لقيمة

الأصل إجمالاً خلال فترة الإستئجار.

وبموجبه تقوم إحدى الشركات المالكة لعقار معين ببيع هذا العقار إلى مؤسسة تمويلية وهذا يقصد

تحقيق سيولة مالية مع إبقاء إستئجارها لهذا الأصل أي إستمرار الشركة البائعة في الإنتفاع به مع

إلزامية السداد لدفعات الإيجار يشترط في هذا العقد أن قيمة دفعات الإيجار مجموع القيمة

المسدة لشراء هذا الأصل مع تحقيق عائد من وراء ذلك .

يمتاز هذا النوع بأنه يحقق سيولة نقدية معتبرة مكن المؤسسة البائعة من إعادة إستثمارها أو

سداد لديونها .

طويل الأجل مثلا .أو من مؤسسات مالية أخرى أو شركات إيجار متخصصة على أن يكون هذا

القرض مضمون برهن الأصل لصالح الجهة المقرضة وتخصيص دفعات الإيجار لتسديد دفعات

القرض .بالإضافة إلى 20 إلى 40 من قيمة الأصل تبقى كهامش أمان¹ .

يمكن القول أن الإستئجار التشغيلي ينصب عادة في أصول في شكل عقارات أو منقولات قد تكون

مستعملة سابقا من طرف المؤجر ، بينما إستئجار المالي فهو يقوم على الحصول على هذه العقارات

أو المنقولات جديدة .أي تمكن المؤسسة من إقتناء تكنولوجيا جديدة تمكنها من زيادة طاقتها

الإنتاجية وتخفيف بعض الأعباء .

2-3- مزايا وعيوب التمويل عن طريق الإستئجار:

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 106 .

لعملية التمويل عن طريق الإستئجار بعض المزايا التمويلية للمؤسسة المستأجرة. وفي المقابل يحيط بها بعض العيوب .

أ - مزايا التمويل عن طريق الإستئجار تحقق المؤسسة المستأجرة مزايا تمويلية تتمثل في :¹

1 - التمويل الكلي للإستثمار ونقصد به ضمان تمويل هذا الإستثمار بنسبة تمويل 100 دون مساهمة المستأجر بأمواله .

2 - الحفاظ على الهيكل المالي للشركة المستأجرة حيث بإمكانها حيازة الأصول اللازمة دون حسابة إلى تجميد سيولتها مما ينتج فرصة لإستخدامها في مجالات دونوقوع أي حالات عدم التوازن في الهيكل المالي للشركة .

3 - إن إستخدام التمويل بالإستئجار يمنح المستأجر قابلية الإقتراض بإعتباره إلتزاما خرج الميزانية أي لا يظهر في جانب الهيكل المالي لميزانية المؤسسة .

4 - يمنح المستأجر تسهيلات من بينها وفاء الإلتزام لكن بالتقسيت تسمح هذه الطريقة بالإحتفاظ بالمبالغ الحالية المتاحة لتسديد إلتزامات مالية أخرى .

5 - يستفيد مستأجر

2 - تحديد المسؤولية التي تعتبر من العيوب الخاصة عندما يحدث عدم توافق إستثمار المؤجر مع المميزات التقنية المطلوبة .

3 - محاسبيا ، فإن المستأجر لا يسجل قيمة الإلتزامات في كشف ميزانيته بإعتبار المستأجر ليس المالك القانوني للأصل مما لا يتيح له تقديم ضمانات للدائنين المحتمل التعامل معهم

مستقبلا .

¹ - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 326 - 327 .

رغم العيوب المحيطة بعملية التمويل عن طريق الإستئجار يبقى هذا الأسلوب من الأساليب الحديثة التي تمكن المؤسسة من عملية إقتناء تكنولوجيا جديدة ومتطورة دون المساس بالهيكل المالي للمؤسسة .

- التمويل المتوسط :

المفهوم 1: يقصد بالتمويل المتوسط الأجل " تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من باقي المتعاملين الإقتصاديين ، سواء صورة أموال نقدية أو أصول ، والتي عادة تكون مدة إستحقاقها بين 2 و 7 سنوات وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة ".¹

المفهوم 2: كما يعرف التمويل بأنه "نوع من التمويل لتحويل حاجة دائمة للشركة المفترضة كأن يكون لتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين ".²

من خلال المفهومين السابقين نرى أن التمويل المتوسط ما هو إلا أسلوب تمويلي تلجأ إليه المؤسسة بهدف الحصول على أموال أو أصول لتغطية إحتياجاتها المالية سواء الأصول جديدة تريد الحياة عليها أو للإستثمارات قيد الإنجاز. لذلك فالمؤسسة تحصل على هذه القروض التي تناسب عادة مع مدة هذا الإستثمار وعادة ما تتراوح مدتها بين 2 سنة و 7 سنوات .

1-2 أنواع التمويل المتوسط :

1-1-2 القروض القابلة للتعبئة: هي قروض يمنحها البنك إلى المؤسسة مع إمكانية إعادة الخصم لهذه القروض لدى البنك المركزي أو هيئة مالية أخرى ، دون إنتظار تاريخ الإستحقاق .يسمح له

¹- أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 42 .

²- قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص 306 .

بذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون إنتظار أجل إستحقاق القرض الذي منحه ، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال ويجنبه إلى حد ما ، الوقوع في أزمة نقص السيولة.¹

2-1-2- القروض غير قابلة للتعبئة :

تعريف 1: هو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي ويتمثل التمويل الذي يستخجم لتمويل العمليات الجارية في الشركة ويرتبط بتحقيق أهدافها في السيولة والربحية.²

تعريف 2: يعني به تمويل نشاط الإستغلال بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا ويوجه هذا التمويل لتغطية الإحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدنيين والمخزونات في جانب الأصول والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل.³

كما عرف التمويل القصير الأجل كذلك:⁴

1 - التمويل القصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة فيالغير ، وتلتزم بردها خلال

فترة لا تزيد عادة عن عام .

2 - تلك الأموال التي يمكن رصدها من أجل مواجهة النفقات التي تتعلق بالتشغيل الجاري

للطاقات الإنتاجية للمنشأة .

¹ - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ذكره ، ص 75 .

² - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص 295 .

³ - الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 18 .

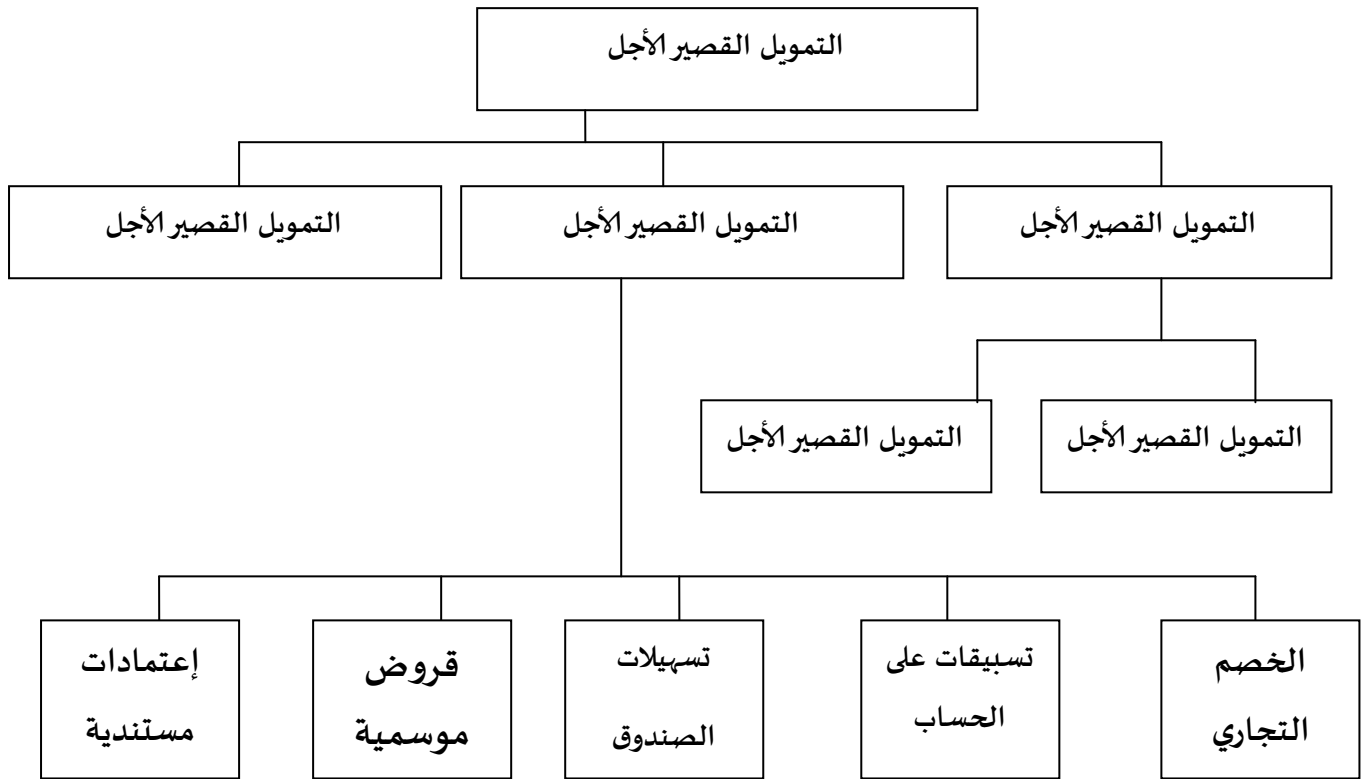
⁴ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 35 – 36 .

3 - مجموعة القروض التي تستخدمها المنشأة من أجل تمويل إحتياجاتها المؤقتة في الأصول المتداولة. من التعاريف السابقة للتمويل القصير الأجل بالخارجية لغرض تحويل تلك الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة تحويل الإحتياجات المتداولة للنشاط الإستغلالي و التي لا تتعدى سنة مالية في الغالب وعليه يجب على المؤسسة البحث عن هذه المصادر المتاحة وتقييم عملية المفاضلة بين هذه المصادر المتاحة وإختيار الأنسب منها من حيث أقل تكلفة وعدم الإخلال بالهيكل المالي للمؤسسة .

2-3- مميزات التمويل القصير الأجل : للعلاقة بين طبيعة القرض المتحصل عليه والنشاط الإستغلالي للمؤسسة من حيث الفترة الزمنية خاصة فإن التمويل القصير الأجل بالمميزات التالية :

- سرعة الحصول على القروض القصيرة الأجل مقارنة بعملية الحصول على القروض الطويلة الأجل .
- المرونة إذ تحتاج

الشكل رقم : 04 مصادر التمويل القصير الأجل



المصدر: من إعداد الطالب .

أ - الإئتمان التجاري : يعرف التجاري بأنه نوع من التمويل القصير الأجل تحصل عليه المنشأة

من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتأجر فيها أو تستخدمها في

العملية الصناعية.¹

- كما يعرف كذلك بأنه الإئتمان الناشئ عن العمليات الجارية الفاصلة بين تاريخ شراء

البضاعة أو المواد الأولية وبين تاريخ تسديد قيمة هذه المشتريات حتى يتسنى للمنشأة خلال

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 36 .

- فترة الإستفادة من تلك الأموال التي إحتفظت بها ، خاصة إذا لم يترتب عن ذلك تكلفة .¹
- ويعرف الإئتمان التجاري بأنه مصدر تويعرف الإئتمان التجاري بأنه مصدر تمويل تلقائي أو طبيعي مويل تلقائي أو طبيعي تمويل تلقائي أو طبيعي بمعنى أنه ينتج العمليات التجارية العادية للشركة .²
- من التعريف السابقة للإئتمان التجاري نرى أنه ذلك الذي ينصب عادة على الأنشطة التجارية للمؤسسة ، المشتريات الآجلة عادة التي تلمنح للمؤسسة إعادة السداد خلال فترة الإستحقاق لديون الموردين ، ولكن على المؤسسة أن تحسن إستخدام الأموال المتاحة خلال تلك الفترة .

هذا النوع من الإئتمان التجاري غير مكلف لأن المؤسسة لا تتحمل فوائد تأخير السداد . كما تتحصل خلاله على خصم تجاري بنسبة معينة .

2-1 - الإئتمان التجاري المكلف : هو ذلك الإئتمان الذي يعتمد فيه المشتري على تأجيل الدفع فترة تزيد عن تاريخ الإستحقاق . أي أن المؤسسة هنا تتحمل تكلفة تأخير السداد ، مما قد تكون مكلفة ومنه الإساءة إلى سمعتها التجارية والمالية .

ب - الإئتمان المصرفي : يعد شكل من أشكال التمويل القصير الأجل والذي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل بعض الأنشطة الإستغلالية وحالة العجز في الصندوق .

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 37 .

² - سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ذكره ، ص 146 .

وتلجأ إليه المؤسسة عادة عندما تواجه صعوبات في الحصول الإئتمان التجاري حالة تذبذب في النشاط العادي للمؤسسة وتحصل عليه المؤسسة عادة في صورة نقدية إما دفعة واحدة أو على دفعات .على أن يتم الوفاء بقيمة هذا القرض والفوائد المستحقة عند تاريخ الإستحقاق .

يعد الإئتمان المصرفي كمصدر ثاني للتمويل القصير من حيث الإعتماد عليه كما يعد إحدى مصادر التمويل الطويلة الأجل عند عدم قدرة المؤسسة في الحصول على القروض الطويلة الأجل .

- الإئتمان المصرفي أقل تكلفة من الإئتمان التجاري وأقل مرونة منه ، وذلك لأن الشركة

تحصل عليه بشكل نقد وبذلك يستطيع إستخدامه في مجالات الحاجة المختلفة¹ .

أي أنه يمكن توجيه الإئتمان المصرفي لتمويل بعض الإحتياجات الدائمة للمؤسسة

1 - أشكال الإئتمان المصرفي : يأخذ الإئتمان الأشكال التالية

أ - الخصم التجاري : يعد بمثابة قرض قصير الأجل بموجبه يقوم البنك بخصم الورقة

التجارية قبل تاريخ إستحقاقها مقابل فائدة لصالح البنك على أن يتولى حاملها تحصيل

قيمة حالية بتاريخ الخصم مما يمنح له سيولة مالية على أن يتولى البنك وعند تاريخ

إستحقاق الورقة تحصيل قيمتها من المدين

ب - تسبيقات على الحساب : يأخذ هذا الشكل صورتين هما :

الحساب الجاري البنكي للمؤسسة : تتمثل هذه الوضعية في قيام البنك بالسماح للمنشأة صاحب

الحساب الجاري يتجاوز رصيدها الدائن لدى البنك إلى حد متفق عليه دون أن يرتب ذلك على

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 301 .

المنشأة أضرار.¹

ث - تسهيلات الصندوق : هي قروض قصيرة جدا تمنح عادة عند عجز في توفير السيولة المالية الناتجة عادة الإختلاف بين تواريخ تحصيل الإيرادات وسداد النفقات ومنه فهذا التسهيل يسمح بتغذية صندوق المؤسسة إلى حين توفر المبالغ اللازمة لإعادته إلى حالته الطبيعية .

ج - قروض موسمية : قروض تمنح عادة في فترات زمنية معينة أو مواسم معينة لتمويل احتياجات هذا الموسم قبل عملية تحصيل الإيرادات الناتجة عن هذا المنتج مثل قروض تمويل عملية الحصول على البذور الفلاحية مثلا في موسم البذر والحرث قبل أن تحصل المؤسسة على الإنتاج الزراعي لاحقا .

ح - الإعتمادات المستندية : أسلوب لتمويل التجارية الخارجية حيث يسمح بموجبه للمؤسسة بتمويل عمليات الإستيراد لبعض المواد الأولية ذات المبالغ الصغيرة حيث يكون البنك بمثابة وسيط بين الشركة والمصدر. أي بمقتضاه تمويل عملية الإستيراد وضمن سداد قيمة الصفقة من طرف البنك ، هذا الأخير قد يطلب ضمانات مقابل هذا القرض .

خ - التمويل عن طريق المستحقات : تتمثل هذه القروض القصيرة الأجل في تأخرات السداد لمبلغ المستحقات الضريبية مثلا كما ضرائب الإستغلال المستحقة ، الإشتراكات في صندوق الضمان الإجتماعي والتقاعد ، الأجور المستحقة للعمال حيث تسمح فترة التأخر هذه تمويل بعض العمليات الإستغلالية الأخرى التي تعتبر كأولوية .

تلجأ منشأة الأعمال إلى هذا النوع من التمويلات لأنها تعتبر مجانية وليس لها تكلفة.²

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 39 .

² - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 41 .

الفرع الثالث : تكلفة مصادر التمويل .

تعد تكلفة تقدير مصادر التمويل في المؤسسة من بين أهم عامل ترتكز عليه الإدارة المالية في عملية المفاضلة بين القرارات المالية المتاحة .

ذلك أن تقدير حجم هذه التكلفة والوصول إلى تخفيضها إلى أدنى مستوى لها يساعد على تحقيق الأهداف المنوطة بالإدارة المالية المتمثلة في زيادة ربحية السهم وزيادة الثروة للملاك .

أولاً : مفهوم تكلفة الأموال : لتكلفة الأموال عدة مفاهيم منها :

تعريف1: تكلفة الأموال بمعنى معدل المطلوب للمحافظة على قيمة الشركة السوقية وعادة ما تسمى بالحد الأدنى من العائد المطلوب ¹.

أن هذه التكلفة متعلقة بإستثمار معين بمعنى أنها تتوقف على طبيعة ونوعية الإستثمار المراد تنفيذه ، وهذا يؤدي إلى إختلاف هذه التكلفة من إستثمار معين إلى آخر

أن تكلفة الأموال تحسب بغرض تقييم الإستثمارات

أن لهذه التكلفة دورا مهما في مجال التمويل لذلك قد تتخذ عدة أشكال وعدة مسميات .

تكمن إذن عملية تقدير تكلفة الأموال الأجل المقارنة مع قرار الإستثمار المراد إتخاذه ، كذلك تسمح هذه العملية بالمحافظة على الأقل على القيمة الإسمية للسند وقيمة الشركة .

¹ - عبد الغفار حنفي ، " تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى " ، 2009 ، ص 303 .

ثالثا : العوامل المؤثرة في تكلفة التمويل :

تكلفة التمويل في المؤسسة تتأثر سواء بالزيادة أو بالنقصان بعوامل عامة وأخرى بكل عنصر تكلفة، كما تتأثر أيضا بالمزيج أو الخليط من هذه الأموال المكونة لهيكل رأسمال الشركة .

1 - تأثير العوامل العامة : يتوقع المستثمرون الذين يزودون الشركة بالأموال الحصول على

عائد يكفي لتعويضهم عن مجرد حرمانهم من إستغلال أموالهم لتحقيق منافع حاضرة نقدا التوجيه لتلك الأموال إلى المجال الإستثماري المناسب ، كما يتوقعون الحصول على عائد إستثماراتهم .

- يعتبر الجزء الأول من العائد تعويضا للمستثمر عن عنصر الزمن إذ أنه عائد يحصل عليه

المستثمرون كتعويض عن تأجيل الحصول على إشباع من الأموال التي يمتلكونها .وتقدر كمية هذا التعويض بالعائد الذي يمكن للمستثمر الحصول عليه لو أنه إستثمر أمواله في مجالات لا تتعرض لأي مخاطرة .وهو ما يعادل العائد المتوقع على السندات التي تصدرها الحكومة والتي تزيد فترة إستحقاقها عن سنة وهو ما يطلق عليه بمعدل العائد على الإستثمار الخالي من المخاطرة .ويتوقف هذا العائد الذي يعتبر بالنسبة للشركة جزءا من التكلفة أي مصدرا تمويليا ، على الحالة الإقتصادية .

- أما بالنسبة للجزء الثاني من العائد والذي يحصل عليه المستثمر لتعويضه عن المخاطر التي يتعرض لها العائد المتوقع فإنه يطلق عليه بدل المخاطرة ، هذا وتتمثل المخاطر التي قد يتعرض لها العائد بمخاطر التشغيل فكلما زاد تعرض الشركة لأي من هذه المخاطر كلما

زادت تكلفة الأموال بالنسبة للشركة.¹

¹ - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 332 - 333 .

التصفية وذلك في حالة الإفلاس. وهكذا يأتي حملة الأسهم العادية في نهاية القائمة فهم يتحملون مخاطر أكبر مما يتحمل الآخرون ونظرا لأن التكلفة التي تدفعها المنشأة تتوقف على المخاطر التي تتعرض لها مصادر التمويل المختلفة ، لذلك فمن المتوقع أن يكون الإقتراض هو أقل مصادر التمويل تكلفة ، وأن تكون الأسهم العادية أكثرها تكلفة بينما تأتي الأسهم الممتازة في منتصف الطريق .¹

3-قرار المنشأة بشأن الهيكل المالي : عادة ما تضع المنشآت سياسة محددة بشأن الخليط الذي يتكون من الهيكل المالي ، ونسبة كل عنصر فيه .فقد تقرر المنشأة مثلا الإعتماد على القروض وحقوق الملكية في تمويل إستثماراتها ومن هنا نستبعد الأسهم الممتازة ، كما قد تقرر ذلك نسبة مستهدفة لكل عنصر داخل خليط الذي قررت الإعتماد عليه عائد ذلك العنصر لذا فمن المتوقع أن تختلف تكلفة الأموال وفقا لقرار المنشأة الذي يحدد العناصر التي تتكون منها الهيكل المالي ونسبة عنصر فيه .²

يمكن التمييز بين نوعين من العوامل المؤثرة على تكلفة الأموال ، عوامل مرتبطة بهيكل الأصول أي الإستثمارات التي توظفها الشركة في أصول مختلفة وعوامل مرتبطة بقرار الشركة بشأن هيكل رأس المال أي تحديد مصادر التمويل طويلة الأجل المناسبة لإحتياجاتها الإستثمارية .³

رابعا : تقدير تكاليف عناصر التمويل :

من الملاحظ عند حساب تكلفة رأس المال أنها ترتبط فقط على مصادر التمويل طويلة الأجل بإعتبارها المصدر الرئيسي في تمويل العمليات الإستثمارية خاصة شراء الأصول الثابتة .

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 86 .

² - نفس المرجع السابق ، ص 87 .

³ - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص 334 .

1 - تكلفة الإقتراض : تكلفة الإقتراض هي المعدل الحقيقي للفائدة الواجب دفعها من طرف المؤسسة للمقرض .

وتقدر تكلفة الإقتراض عن طريق تقدير هذه التكلفة إما قبل الضريبة أو بعد إستبعاد الضريبة .

أ - تكلفة الإقتراض قبل الضريبة : تقدر هذه التكلفة إنطلاقا من العلاقة التالية :

مبلغ القرض

مبلغ التدفقات الخارجية للسنة

- تكلفة القروض المصدرة بعلاوة أو خصم : قد تحصل المؤسسة على القروض من الغير في

شكل سندات بقيمة أقل من القيمة الإسمية بفعل علاوة الإصدار ومنه فالعلاقة السابقة

لحساب تكلفة الإقتراض بعد الضريبة على النحو التالي :

حيث :

F : القيمة الإسمية للسند

P : قيمة الإصدار

T : سعر أو معدل الضريبة

N : مدة السند

R : معدل الفائدة الثابت

2 - تكلفة الأسهم الممتازة : تكلفة الأسهم الممتازة تتمثل في معدل الواجب تحقيقه لتمويل

الإستثمارات وبالتالي فإن تكلفتها تتماشى والتعريف لتكلفة القرض سابقا : تقدر تكلفة

السهم الممتاز بالعلاقة التالية :

تكلفة الأسهم الممتازة =

حيث :

تكلفة السهم الممتاز

: قيمة التوزيع الثابت للسهم

: صافي قيمة السهم

: صافي قيمة السهم

1-2 - تكلفة الأسهم الممتازة بنفقة إصدار: في حالة وجود نفقات لإصدار فإن تكلفة الأسهم الممتازة

سوف ترتفع بمقدار نسبة نفقات الإصدار. وعليه تصبح المعادلة السابقة كما يلي :

حيث :

F : نسبة نفقات الإصدار

وتحسب كما يلي :

=F

ويمكن كتابة العلاقة السابقة لتكلفة الأسهم الممتازة بوجود علاوة إصدار كما يلي .

$$=KP$$

3 - تكلفة الأسهم العادية :

تعرف تكلفة الأسهم العادية الجديدة بأنها ذلك الحد الأدنى من العائد المطلوب على الإستثمارات الجديدة والممولة بإصدار هذه الأسهم الجديدة والذي يحافظ على القيمة السوقية للسهم بدون تغيير.¹

وفق نموذج جوردن GORDEN تحدد تكلفة الأسهم العادية وفق العلاقة التالية :

$$\text{تكلفة الأسهم العادية} =$$

$$1-3 - \text{تكلفة الأسهم العادية بنفقة إصدار} :$$

تعديل تكلفة الأسهم العادية في حالة إصدارها بتكلفة إصدار لتصبح وفق العلاقة التالية :

$$\text{تكلفة الأسهم العادية} =$$

4 - تكلفة الأرباح المحتجزة :

يرى البعض أن الأرباح المحتجزة هي رأس مال مجاني لا تكلفة له وهذه خاطئة حيث أن هذه العملية من وجهة نظر حملة الأسهم تكلفهم العائد الذي يمكنهم الحصول عليه من وراء توظيف هذه الأموال في إستثمارات بديلة.²

¹ - سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ذكره ، ص 304 .

² - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص 343 .

تمثل تكلفة الأرباح المحتجزة الفرصة البديلة الضائعة عن حملة الأسهم العادية الناتجة عن عدم توزيع الأرباح المحققة عليهم سنويا .

وتقدر تكلفة الأرباح المحتجزة بالعلاقة التالية :

تكلفة الأرباح المحتجزة = (التوزيعات المتوقعة للسهم / سعر بيع السهم في السوق) + معدل النمو .

5 - تكلفة التمويل التاجيري : تتمثل تكلفة التمويل التاجيري في ذلك المعدل الذي يجب أن

تحققه المؤسسة من وراء تمويلها للإستثمارات بإستعمال التمويل التاجيري ، أي ذلك

المعدل الذي عنده تتساوى القيمة المالية التي تتحملها المؤسسة المستأجرة مع القيمة

الحالية للدفعات مع الأخذ بعين الإعتبار للضريبة مضافا إليه الوفر الضريبي من الإهلاكات

التي تفقدها المؤسسة .مضافا إليه كذلك قيمة إعادة شراء الأصل عند نهاية العمر الإنتاجي

أو الإقتصادي للأصل .

R : معدل الفائدة أو تكلفة الإستئجار .

6 - متوسط التكلفة المرجحة للأموال : لأجل إعداد هيكل تمويل أمثل لأموال المؤسسة يراعي

فيه تحقيق أكبر عائد من وراء الإستثمار وبأقل تكلفة ممكنة فإنه يجب حساب تكلفة

مرجحة لمختلف العناصر المكونة لهذا المزيج التمويلي .ثم بيان أثره المالي والتشغيلي وتفيد

عملية المفاضلة للمشاريع الإستثمارية ومقارنة هذا المعدل المربح مع معدل العائد الداخلي .

أ - تقدير تكلفة الأموال على أساس القيمة الدفترية :

بمقتضى هذا المدخل لتحديد متوسط التكلفة المربحة للأموال فإنه يحسب وزن كل عنصر تمويلي

بناء على القيمة الدفترية له ويكون المتوسط المربح في هذه الحالة كما يلي :

حيث K : متوسط تكلفة الأموال .

K_i : تكلفة العنصر التمويلي .

G_i : وزن العنصر التمويلي .

ب - تقدير تكلفة الأموال على أساس القيمة السوقية :

وفق هذا المدخل تقاس تكلفة كل عنصر على أساس القيمة الحالية له في السوق المالي. في هذا المدخل القروض تقاس دائما على أساس القيمة الدفترية. ونفس الشيء في عملية الترجيح على أساس القيمة الدفترية. والمقصود بالترجيح وفق طريقة متوسط تكلفة مرجحة هي نسبة كل عنصر من عناصر التكلفة للأموال المشكلة في الإجمالي للمؤسسة. حيث يكون لكل مصدر من هذه المصادر نسبة مئوية ويتم الترجيح عن طريق جراء هذا الوزن في تكلفة كل مصدر تمويلي ومنه تكلفة الأموال على أساس القيمة السوقية تكون نفس العلاقة السابقة للترجيح بالقيمة الدفترية. غير أن عملية ترجيح نسبة كل عنصر تكون على أساس القيمة السوقية له.

K : متوسط تكلفة الأموال .

G_i : وزن كل عنصر أو مصدر تمويلي .

K_i : التكلفة السوقية لكل مصدر تمويلي .

يعاب على مدخل القيمة السوقية لحساب الأوزان عدم وجود طريقة عملية دقيقة يمكن بمقتضاها تقدير القيمة السوقية للأرباح المحتجزة.¹

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 93 .

ج-مدخل الأوزان المستهدفة : إذا إستطاعت المؤسسة أن تقدر وتحدد هيكل مالي ثابت لمختلف مصادر التمويل وعدم التغيير أو الإنحراف عنه ، ما يسمح بتوضيح ما هي المصادر للأموال التي تعتمد عليها ووزن كل عنصر تمويلي .وبناء على هذا الهيكل المالي المستهدف الثابت يتم تقدير التكلفة لأموال المؤسسة .

إذن التكلفة للأموال المقدره وفق الأوزان المستهدفة تظل ثابتة إلا إذا تغير قرار المؤسسة بتغيير الهيكل المالي المستهدف .

د-المدخل الحد ودي : تكلفة الأموال في هذا المدخل سوف تتغير بتغيير وزن كل عنصر تمويلي وبتغيير نوع المصادر التمويلية التكلفة الحدية هي تكلفة كل وحدة نقدية إضافية تستطيع المؤسسة الحصول عليها لتمويل إحتياجاتها المختلفة يفيد هذا المدخل الحدي في عملية تقييم المشاريع الإستثمارية حيث أنه لا يقبل أي مشروع إستثماري ترغب المؤسسة في القيام به ، إلا إذا زاد معدل العائد الداخلي له عن تكلفة الأموال الحدية لهذا الإقتراح أو إذا كان صافي القيمة الحالية له رقم موجب ، وكذلك دليل الربحية أكبر من الواحد الصحيح وذلك عند إستخدام معدل خصم تكلفة الأموال الحدية¹.

أي معدل التكلفة الحدية يجب أن يقل عن معدل العائد الداخلي وإلا رفضت جميع القرارات الإستثمارية .

¹ - سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ذكره ، ص 314 .

رابعاً : هيكل التمويل للمؤسسة ومحدداته :

يهم المدير المالي والإدارة المالية بصفة عامة بناء هيكل تمويلي متكون من مزيج من المصادر التمويل المختلفة قصد المحافظة على التوازن المالي لها خدمة الملاك والمساهمين

أ - هيكل التمويل الأمثل : هو المزيج الأمثل من التمويلات المختلفة (سندات ، أسهم) حيث تعمل المؤسسة على تخفيض تكلفة هذه المصادر المختلفة إلى أدنى تكلفة ممكنة لتحقيق عائد أكبر بدرجة مخاطرة أقل .

إذن هيكل التمويل الأمثل هو الهيكل الذي يجب على المؤسسة أن تعمل على التخطيط المسبق له منذ تأسيسها محددة الأهداف المرجوة منه بعيداً عن العوامل الشخصية التي يمكن أن تحكمه .

ب - محددات هيكل التمويل والعوامل المؤثرة فيه :

إن عملية بناء هيكل مالي مثالي يعد من بين المهام الرئيسية للمدير المالي. هذا المشروع المالي الذي يجب أن يراعي فيه التوازن بعض العوامل أو المتغيرات التي تساهم في تكوينه وبعض المؤثرات الشخصية. كما يجب أن يراعي عند وضعه مصالح الملاك من حيث زيادة ربحية أسهمهم وكذلك تقليل نسبة المخاطرة المالية. لذلك فإن هذا الهيكل المالي يجب أن يتسم ببعض السمات التالية.¹

3-المرونة : يعني عدم إتصاف الهيكل المالي للمشروع بالجمود وإنما يتصف بتميزه بالمقدرة على تعديل مصادر الأموال تبعاً للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال وبأقل تكلفة ممكنة .

4-الرقابة : يجب أن يتضمن الهيكل المالي أقل مخاطرة ممكنة لفقدان السيطرة والرقابة على إدارة الشركة .

¹ - نفس المرجع السابق ، ص ص 266-267 .

تعتبر هذه السمات للهيكل المالي بالمواصفات أو الخصائص النوعية التي تتميز بها المؤسسة عن باقي المؤسسات الأخرى في بناء هيكلها المالي غير أن تطبيق كل هذه السمات من طرف المؤسسة يتطلب جهد كبير ومخاطرة مالية أكبر. لذا فقد تلجأ إلى تفضيل مثلاً القدرة على الوفاء بالديون والربحية من وراء إستخدام الدين كسمات للهيكل التمويلي الأمثل دون بقية السمات .

بإختلاف هذه السمات التي يجب أن يتسم بها هيكل التمويل للمؤسسة فهناك بعض المحددات أو العوامل التي يتعين على الإدارة الحالية مراعاتها عند تصميم الهيكل المالي. وقد تختلف هذه العوامل المؤثرة في الهيكل المالي للمؤسسة من مؤسسة إلى أخرى حسب طبيعة النشاط الممارس، وكذلك حسب حجمها والظروف الإقتصادية السائدة. ومنه فإن هذه المحددات لها دور في تعظيم القيمة السوقية. تتمثل هذه المحددات في :

1 - معدل النمو : كلما كان معدل النمو للمؤسسة يزداد بمعدلات مرتفعة مع ثبات بعض العوامل الأخرى. كلما إعتمدت المؤسسة على عملية الإقتراض أكبر مقارنة بالمؤسسات التي لديها معدل نمو منخفض حيث معدل النمو في هذه الحالة هو معدل النمو المبيعات السنوية .

2 - هيكل الأصول : كلما كان للمؤسسة نسبة عالية من أصولها الثابتة مقارنة بإجمالي الأصول المكون للمؤسسة. إعتبرت كضمان للدائنين مما يساعدها على الإلتجاء للتمويل الخارجي ونسبة عالية حيث يجعل من الأصول الثابتة المقدمة كضمان للدائنين أن تجعل تكلفة الإقتراض منخفضة عكس لو أن المؤسسة لم تقدم الضمان عند عملية الإقتراض منه فإن

نسبة الإقتراض تزداد كلما زادت نسبة الأصول الثابتة بوصفها أكثر الأصول الملائمة لتقديمها كضمان للمقترضين.¹

3 - الضرائب :

مرتفع مقارنة مع مؤسسة تتبع سياسة التنوع في منتوجاتها فتكون أقل مخاطرة وبعيدة عن خطر الإفلاس ومنه تكون المؤسسات التي تتبع التنوع في تجارتها على زيادة نسبة الإقتراض .

5-الملائمة :معنى هذا العامل أنه يجب على المؤسسة أن تراعي القاعدة العامة في التمويل .حيث يتم تمويل الأصول الدائمة عن طريق القروض الطويلة الأجل نظرا لما تتطلبه من تكاليف وأن العائد عليه يكون بعد فترة طويلة ، وبالمقابل تمويل الأصول المتداولة عن طريق القروض القصيرة الأجل .

6-حجم الشركة : يؤثر حجم الشركة بصورة طردية على عملية الإقتراض فالمؤسسات التي تتمتع بحجم أكبر يكسبها ميزة أكبر وضمان أكبر لزيادة حجم المديونية وبأقل تكلفة مقارنة بالمؤسسات التي يكون حجمها أصغر مما يجعل تكلفة الإقتراض لديها أكبر .ومنه صعوبة عملية إصدار أسهم جديدة .ومنه حجم الشركة يمنحها مرونة عالية في تكوين هيكلها المالي حيث يمنحها الإقتراض وتحت شروط ضئيلة ومخاطرة أقل .

7-الرافعة التشغيلية : في حالة بقاء العوامل الأخرى ثابتة دون تغيير فإن المنشأة ذات الرافعة التشغيلية القليلة تكون أكثر قدرة على إستخدام التمويل المقترض مقارنة بالمنشأة ذات الرافعة المالية التشغيلية المرتفعة ذلك أن زيادة الثابتة عن إجمالي التكاليف التشغيلية . الناتجة عن التوسع في إستخدام التكنولوجيا يؤدي حتما إلى زيادة هذه الرافعة .

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 95 .

8- أثر الرفع المالي على ربحية السهم : كلما كان معدل العائد على ربحية السهم أكبر قبل الفائدة والضرائب كلما زاد معدل الرفع المالي ومنه زيادة نسبة الإقتراض ، وفي المقابل المؤسسات التي لديها معدل عائد منخفض فإن نسبة الإقتراض لديها سوف تكون منخفضة

9- تاريخ الإستحقاق : مع ثبات العوامل الأخرى على حالها ، تنطوي القروض الطويلة الأجل على مخاطر ، بالنسبة للمقرض تفوق مخاطر قروض قصيرة الأجل .وبما أن الدائنون قادرون على تحويل المخاطر إلى الملاك وذلك عن طريق رفع معدل الفائدة أو بوضع شروط أكبر فإنه يصبح من المتوقع أن ترتفع نسبة الأموال المقترضة والتي تكون في صورة قروض قصيرة الأجل¹.

المطلب الثاني : قرار الإستثمار .

تزداد أهمية الإستثمار في الوقت الحاضر لما له من أهمية بالغة في زيادة العائد للمؤسسة أو بالنسبة للدولة على إعتباره أحد العناصر الأساسية لزيادة حجم الدخل الوطني ومقياسا مهم في التصنيف للدول من حيث حجم الإستثمار سواء المحلية أو بالخارج .

الفرع الأول : مفاهيم أساسية حول الإستثمار

أولا : مفاهيم عامة حول الإستثمار .

تعددت التعاريف الخاصة بالإستثمار وسوف نتناول التعاريف التالية :

التعريف الأول : " الإستثمار هو إستغلال مكتسب أين ننتظر منه إيجابيات دائمة (خدمات ، نقود

....إلخ) "

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص 98 .

التعريف الثاني : عرف كذلك الكاتب " DANIEL SOPEL " الإستثمار بأنه التخلي عن مبلغ حاضر وأكد على أمل الحصول على عوائد.

التعريف الثالث : التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إتباع إستهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إتباع إستهلاك مستقبلي .

التعريف الرابع : كما عرف الكاتب « PIERRE CONSO " من ناحيتين وهما :

- أ - من الناحية المالية : يعني الإستثمار تخصيص أموال لحيازة أصول صناعية أو مالية فهو إذا قرار تعبئة للأموال أي وضع نفقات بهدف تحقيق أرباح خلال عدة فترات .
- ب - من الناحية المحاسبية : يرتبط مفهوم الإستثمار مباشرة بتخصيص نفقات إلى مجموعة الأصول الثابتة .

التعريف الخامس : الإستثمار هو "توظيف الأموال لفترة زمنية محددة للحصول على تدفقات مالية في المستقبل تعويضاً عن :¹

- أ - القيمة الحالية التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول .
- ب - النقص المتوقع في تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم .
- ت - المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم الحصول على التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها .²

التعريف السادس : كما عرف الإستثمار من طرف الكاتبان JEHRI-YVES ET CHARLES-H-D من زاويتين كذلك .

¹ - أرشد فؤاد التميمي ، أسامة عزمي سلام ، الإستثمار بالأموال المالية ، دار المسيرة ، الأردن ، 2004 ، ص 16 .
² - زياد رمضان ، مبدأ الإستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 3 ، الأردن ، 2005 ، ص 13 .

تسمح هذه التدفقات أو العوائد المالية ، التعويض عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم وتقلب تلك التدفقات .¹

ثانيا : تصنيف الإستثمار .

توجد تصنيفات مختلفة للإستثمار حسب الموضوع للإستثمار أو حسب إختلاف في وجهات النظر للكتاب وعليه يمكن ذكر التصنيفات التالية .

1 - تصنيف الإستثمار من وجهة الكاتب " P,VIZZAVONA " صنفها هذا الكاتب إلى :

- إستثمارات منتجة : أين ننتظر من ورائه تحسين عائد (مثل شراء آلة ، أدوات) .
- إستثمارات غير منتجة : شراء محلات إدارية متطورة ، مثل شراء سيارة تسمح بالنقل المريح .

2 - تصنيف الإستثمار من وجهة الكاتب "JOEL DEAN" .

يصنف الإستثمار هنا من وجهة نظر المستثمر حسب خمسة معايير ترتبط بالأهداف التي يحددها المستثمر .

أ - مصدر الأرباح المنتظرة من الإستثمار .

ب - الأثار على المنافسة .

ت - شكل الإستثمار .

ث - العلاقة مع التطور التقني .

ج - التأثيرات الإستراتيجية .

¹ - أرشد فؤاد التميمي وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 16 .

3 - من حيث طبيعة الإستثمار: تصنف الإستثمارات حسب طبيعتها إلى إستثمارات مالية وأخرى مادية .

1-الأستثمارات المالية : الإستثمار المالي يتعلق بالإستثمار في الأوراق المالية كأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها.¹

الإستثمارات المادية : الإستثمار المادي هو إستخدام الأموال للحصول على أصول مادية ملموسة فقط مثل المباني والعقارات والألات وغيرها.²

تصنيف الإستثمار حسب جنسيته .

ويكون الإستثمار مباشرا إذا قام شخص أجنبي مثلا بشراء عقار من بلد بقصد المتاجرة ، ويكون غير مباشر إذا قام المستثمر بشراء حصته محفظة مالية لشركة إستثمار لبلده الأم تستثمر أموالها في بورصة أجنبية ، فإن هذا الإستثمار يكون غير مباشر.

5-الإستثمار البشري : يتمثل في العنصر البشري من تربية وصحة ، تكوين وتدريب حيث يعتبر عنصر هام في المؤسسة والمجتمع.³

ثالثا : أهمية الإستثمار: يعتبر الإستثمار من بين العديد من المواضيع التي حظيت بإهتمام كبير من قبل العديد من الإقتصاديين والمفكرين ، وهذا لما له من اثر فعال ومما له من علاقة وثيقة بزيادة

¹ - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص 36 .

² - سعيد توفيق عبيد ، الإستثمار في الأوراق المائية ، مكتبة عين شمس ، بدون تاريخ ، ص 24 .

³ - ناصر دادي عدون وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 137 .

الدخل الوطني ، وكذا في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، لأن الزيادة في الإستثمار ومن خلال مضاعف الإستثمار المعجل سيؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل والإنتاج والإستخدام .¹

رابعا : أهداف الإستثمار : تختلف أهداف الإستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الإستثمار ، فقد يكون الهدف من عملية الإستثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة . وقد يكون الهدف من عملية الإستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة . وتتلخص أهم أهداف المستثمرين من الإستثمار بما يلي :

- 1 - تحقيق عائد مرض ، يساعد المستثمر على الإستمرار في مشروعه الإستثماري .
- 2 - المحافظة على قيمة رأس المال لا بد من إختيار البديل الإستثماري من بين بدائل مقترحة ، بحيث يتم إختيار البديل الإستثماري الذي يحقق أكبر عائد وأقل درجة من المخاطر . كما للمستثمر أن يحافظ على أصوله الإستثمارية من خلال تنوع الإستثمارات .
- 3 - العمل بإستمرار على زيادة العائد المتحقق من الإستثمار وتنميته .
- 4 - توفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات عمليات النشاط وكذلك العملية الإنتاجية للمشروع الإستثماري قد تكون هذه الأهداف من أجل الصالح العام (كالمشاريع العامة التي تقوم بها الدولة) . أو من أجل تحقيق العائد أو الربح للمشاريع الخاصة .²

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 135 .

² - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 35 - 36 .

خامسا : مبادئ

2-تحديد الفترة الزمنية للإستثمار ، أي حصل يريد المستثمر إستثمار أمواله إستثمارا قصيرا الأجل

أم طويل الأجل إعتقادا على نوع الدخل الذي يرغب في تحقيقه خلال الفترة الزمنية

3-تحديد درجة المخاطر التي يرغب المستثمر في تحملها ، أي إستعداده لتحمل الخسائر التي قد

يتعرض لها جزء من إستثماراته في المستقبل .

4-ضرورة الإستثمار: أي توزيع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الإستثمارات ، من خلال توزيع

الإستثمارات ما بين الأسهم والسندات وغيرها بهدف تحقيق هدف إستثماري محدد .

5-ضرورة الإستعانة بالكفاءات المالية التي لديها الخبرة والدراية الكافية .¹

6-الموضوعية : يشترط هذا المبدأ أن تكون جميع المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة ذات

موضوعية تجنباً لتمييز القياس ، أي أنه لو أستخدم عدة مستثمرين مؤشر مالي واحد لتواصلوا إلى

نتيجة واحدة أو متقاربة على الأقل .²

تعتبر المبادئ السابقة بمثابة القواعد والأسس العلمية التي ينبغي على المستثمر الرشيد إتباعها

بهدف تعظيم العائد ومنه التقليل من المخاطر المستقبلية للعملية الإستثمارية .

¹ - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 34-35 .

² - أرشد فؤاد التميمي وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 17 .

الفرع الثاني : عوائد ومخاطر الإستثمار وقياسهما :

يسعى كل مستثمر من وراء العملية الإستثمارية سواء في الإستثمارات الطويلة الأجل أو الأوراق المالية إلى تحقيق عائد مرضي زيادة على ذلك بأقل مخاطرة ممكنة. ولأجل الإمام بعائد الإستثمار والمخاطر المستوحاة من ذلك فإنه يمكنتناول هذه العناصر في الخطوات التالية :

أولا _ عوائد الإستثمار:

مفهوم عائد الإستثمار:

تعريف 1: " العائد على الإستثمار يمثل مستوى الإنتاج الأشياء على طول مدة معينة. بنود الربح ، ثمن البيع ، أو المصاريف الإضافية غير محتسبة " .

تعريف 2: " هو المقابل الذي يطمح المستثمر الحصول عليه في المستقبل نظير إستثماره لأمواله ، فالمستثمر يسعى دائما إلى إستثمار أمواله وذلك بهدف الحصول على العائد وتنمية ثروته وتعظيم أملاكه " .¹

تعريف 3 :

وعرف أيضا : العائد على الإستثمار المكافأة التي يمضي المستثمر نفسه بالحصول عليها مقابل تخليه عن منفعة أو إتباع حاضر على أمل الحصول على منفعة أو إتباع في المستقبل " .²

يتضح من التعاريف السابقة التي تناولت مفهوم على الإستثمار بأن العائد ما هو إلا هدف أو غاية يهدف المستثمر إلى الحصول عليها في المستقبل مقابل تقليل من المخاطر على هذا الإستثمار. إذن

¹ - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص 48 .

² - نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .

فإن أي قرار إستثماري سوف يقدم عليه المستثمر يجب أن يقوم على متغيرين أساسين هما العائد المنتظر والذي يتصف بأنه إحتمالي الوقوع ، والمخاطرة التي ترتبط به .

أهمية العائد على الإستثمار: يمثل العائد على الإستثمار الوجهة المنتظرة أن يسلكها المستثمر لوضع أموالها .لأن أي تفكير عقلاني ورشيد للمستثمر فإنه سوف يركز في مبادئ الأمر على ما هي العوائد المنتظرة من وراء هذا الرهان .

كما يعتبر العائد بمثابة دليل أو مؤشر يستخدم لكل عمليات الإدارة المالية ، فهو مؤشر يوضح للقائمين على الإدارة .ما إذا كان يسرون في الطريق الصحيح أو الخاطئ ، كذلك يعتبر مهما لأصحاب القرار القائمين على إدارة الإقتصاد الوطني لأن كل قرار سواء كان سياسيا أو إقتصاديا يؤثر في السوق وبالتالي فإن السوق سيعكس المسؤول مدى صحة قراره أو مدى تأثيره على حالة الإقتصاد الوطني .¹

أنواع عوائد الإستثمار: يتحصل المستثمر على عدة عوائد من وراء توظيفه لأمواله المختلفة سواء في سوق الأوراق المالية والإستثمارات المادية .ومنه تصنف العوائد المختلفة أو المرغوب في تحليلها إلى :

أ - العائد الفعلي : هو العائد الذي يحققه المستثمر فعلا نتيجة إمتلاكه أو بيعه لأداة من أدوات الإستثمار .ويتكون معدل العائد الفعلي من العوائد الرأسمالية أو يكون مزيجا منهما حيث :

- العوائد الإدارية : تمثل الزيادة التي حققها المستثمر في ثروته نتيجة الإحتفاظ بالسهم
- العوائد الرأسمالية :تنتج هذه العوائد عن بيع الأصل المستثمر .

¹ - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 48 - 49 .

ب - العائد المطلوب : هو أدنى عائد يطلب أو واجب تحقيقه لتحفيز المستثمر لشراء السهم ،

تعويضاً عن تأجيل الإستهلاك الحالي ، أو المخاطر التي قد يتعرض لها مستقبلاً.¹

ح - العائد المتوقع :

فوائد منتظمة ، أو في شكل أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع للأصول الرأسمالية .حيث يمثل هذا الربح الرأسمالي الفرق بين ثمن الشراء وسعر البيع ، ويمكن تناول عوائد الإستثمار السابقة الذكر على النحو التالي :

أ - عوائد أذونات الخزينة :

1 - عائد إذن الخزينة إلى فترة الإستحقاق : يتم قياس هذا العائد على أساس معدل العائد

السنوي في وجهة نظر المستثمر كما يلي :

العائد لفترة الإستحقاق = (365 / عدد أيام الإستحقاق) ((القيمة الإسمية للسند / السعر الحالي في السوق) - 1)

2- مكافئ عائد السند : هو العائد المنتظر لأذن الخزينة لعائد سند آخر مماثل له من حيث معدل

الفائدة ، وفترة الإستحقاق والقيمة الإسمية له .ويحسب كما يلي :

مكافئ عائد السند = ((365 معدل الخصمين (خصم البيع والشراء)) / (معدل الخصمين

عدد الأيام لموعده إستحقاق)) 100

حيث معدل الخصمين هو المتوسط الحسابي للمعدلين .

¹ - أرشد فؤاد التميمي وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 48 .

3-عائد الخصم على سعر البيع : هو العائد المنتظر تحقيقه لقاء بيع الأصل المالي قبل موعد

الإستحقاق ويحسب بالعلاقة التالية :

عائد الخصم على سعر البيع = $360 / \text{عدد أيام الإستحقاق} (1 - (\text{سعر السوق} / \text{القيمة الإسمية}))$

ب - عوائد السندات : توجد العديد من العوائد للسندات وهذا بحسب الغرض من حسابها

ومن بين هذه العوائد

1-العائد الجاري للسند = (الفائدة السنوية / سعر السند في السوق) 100

يسمح هذا العائد بقياس ربحية الإستثمار في السندات وهذا بناء على الفائدة المنتظرة منه سنويا .

2-العائدة لفترة الإقتناء : يسمح هذا المعدل بقياس العائد عند فترة شراء السند في حالة التنازل

عنه قبل موعد إستحقاقه ويحسب بالعلاقة التالية :

العائد لفترة الإقتناء = (سعر البيع - (سعر الشراء + الفوائد) / سعر الشراء) 100

ج-عوائد الأسهم العادية : تقاس العوائد المنتظرة من الإستثمار بالأسهم العادية وفق المؤشرات

التالية :

2 - عائد فترة الإحتفاظ :

3 - نصيب ربح السهم من الأرباح : يمثل الأرباح المنتظرة من وراء الأرباح المحققة التي سوف

توزع لحملة هذا النوع من الأسهم ويحسب وفق العلاقة التالية :

ربح السهم العادي من الأرباح المحققة = صافي الربح الخاص بالأسهم العادية / عدد الأسهم

العادية

4 - نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة : يمثل هذا المعدل أو المقياس الربح للسهم

الواحد من الأرباح التي سوف توزعها المؤسسة ويحسب وفق العلاقة التالية :

ربح السهم العادي من الأرباح الموزعة = الأرباح الموزعة / عدد الأسهم العادية

5 - الربح الجاري للسهم : هو الربح للسهم الواحد قياسا بالقيمة السوقية للسهم في السوق

عند إعلان توزيع الأرباح ويحسب ربح السهم الجاري وفق العلاقة التالية :

الربح الجاري للسهم = (نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة / القيمة السوقية للسهم) 100

بينما يحسب العائد المتوقع = مج (العائد المحتمل إحتمال حدوثه)

ثانيا : مخاطر الإستثمار :

عندما يقوم المستثمر بعملية الإستثمار فهو في الواقع يتحمل درجة من المخاطرة مقابل توقعه الحصول على عائد معقول ، لذلك تعتبر المخاطرة عنصرا هاما يجب أخذه بعين الإعتبار عند إتخاذ أي قرار إستثماري ، ويهدف المستثمر العادي إلى تحقيق أكبر عائد ممكن مع تحمل أقل درجة ممكنة من المخاطرة¹.

مفهوم مخاطر الإستثمار :

تعددت المفاهيم التي تناولت مفهوم المخاطرة في الإستثمار

التعريف الأول : مخاطر الإستثمار تعني عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية².

¹ - محمد مطر ، مرجع سابق ذكره ، ص 51 .

² - منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق ذكره ، ص 222 .

التعريف الثاني : إحتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الإستثمار " ¹.

و عرفت مخاطر الإستثمار كذلك بأنها : ²

إرتفعت معه شدة المخاطرة ، ومنه فالمخاطرة والعائد عنصران يشكلان علاقة طردية بينهما ، بحيث

كلما زاد العائد المنتظر تحقيقه إرتفعت معه درجة المخاطرة .

من خلال التعاريف السابقة نستطيع أن نعرف المخاطرة على الأستثمار بأنها عدم إستطاعة

المستثمر في تحقيق العائد المطلوب عن إستثماره ، وبالتالي زيادة خسائره .

أنواع مخاطر الإستثمار :

تقسم مخاطرة الإستثمار إلى نوعين ، مخاطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة .

1 - المخاطر المنتظمة : يصطلح عليها كذلك بالمخاطر التي يمكن التخلص منها بالتوزيع للإشارة

إلى الجزء من المخاطرة الكلية الذي يمثل مخاطر عامة أو منتظمة ، تتأثر بها عوائد كافة

الأوراق المالية يصرف النظر عن المنشآت المصدرة لتلك الأوراق ، لذلك يطلق عليها تجاوزا

مخاطر السوق وطالما أن لتلك المخاطر صفة العموم أي نصيب كافة الأوراق المالية ، نظرا

لأن مصدرها ظروف عامة إقتصادية أو سياسية ، فإنه يصعب على المستثمر التخلص منها

على أوراق تصدرها عدة منشآت ³.

وتتأثر المخاطر المنتظمة أي المخاطر التي تؤثر على كامل السوق بعدد من العوامل التالية

¹ - محمد مطر ، مرجع سابق ذكره ، ص 52 .

² - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص 61 .

³ - منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق ذكره ، ص 228 .

أ - أسعار الفائدة : تنشأ مخاطر سعر الفائدة نتيجة للتغيير في مستوى أسعار الفائدة في السوق

بصفة عامة ، لذلك كلما إرتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق إنخفضت القيمة

السوقية للأوراق المالية المتداولة والعكس صحيح¹.

أي أن سعر الفائدة له تأثير معاكس على أسعار الأوراق المالية والإستثمارات الأخرى ، حيث إرتفاع

سعر الفائدة يؤدي دائما إلى إنخفاض أسعار الأسهم والسندات لأن المستثمر العادي في هذه الحالة

سوف يفضل بيع الأوراق المالية التي يمتلكها ووضع ثمنها كوديعة².

وهذا مما يحقق له عائدا أكبر قياسا له إستثمرها في الأوراق المالية .

ج-المخاطر السوقية : تؤثر حركة السوق على عوائد الإستثمار وذلك نتيجة للمخاطر التي تصيب

الشركات بصفة عامة كالمضاربة في الأوراق المالية والتغيرات السياسية والحروب وغيرها ، وهذه

العوامل تؤثر في سلوك المستثمر حيث ينتقل هذا الأسلوب إلى التعامل مع السوق مما يجعل

الأسعار في المستقبل ، فقد تتعرض السوق إلى فترات إنخفاض الأسعار تستمر لأسابيع أو أشهر أو

ربما سنوات وأحيانا يتعرض السوق إلى إرتفاع في الأسعار قد يكون لفترات صغيرة أو طويلة³.

د-تغير المناخ العام : ويقصد به احتمال وقوع بعض الأحداث المهمة محليا أو عالميا مثل إجراء

تغيرات جوهرية في النظام الإقتصادي للدولة ذاتها أو لدول أخرى تربطها علاقة وثيقة أو إتفاقيات

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 230 .

² - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص 63 .

³ - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص 64 .

تجارية ... فهذه الأحداث قد تؤثر على الحالة الإقتصادية للدولة وبالتالي تؤثر على التدفقات النقدية للإستثمارات في كافة الشركات العاملة فيها.¹

2-المخاطر غير منتظمة : إذا كانت المخاطر المنتظمة تعزى إلى الظروف الإقتصادية العامة ، فإن المخاطر غير منتظمة التي تنتمي لها المنشأة وحيث أن التغيرات في عائد السهم لمنشأة ما والتي يعزى إلى المخاطر غير منتظمة ، لا يوجد إرتباط بينهما وبين التغيرات التي تحدثها المخاطر غير منتظمة لعائد سهم المنشأة أخرى .لإختلاف ظروف المنشأتين فإنه يمكن للمستثمر تخفيض تلك المخاطر بتنوع مكونات محفظة الأوراق المالية.²

ومنه فالمخاطر غير منتظمة هي مخاطر ذاتية تتصل بالمؤسسة مباشرة ويمكن التخفيض منها عن طريق إستخدام محفظة أوراق متنوعة المعايير المصادر المالية. وتتأثر المخاطر غير منتظمة بالعديد من العوامل منها .

أ - الظروف الصناعية :تنشأ من ظروف معينة كظهور منتجات جديدة أو نتيجة للتطور التكنولوجي ، وإشتداد حدة المنافسة في السوق ، إرتفاع أسعار العوامل للإنتاج مثل المواد الأولية مما يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على تحقيق المزيد من التدفقات النقدية .

ج-الدورات التجارية الخاصة : يقصد بها إنخفاض التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة نتيجة التحولات التي تطرأ على الدورة الإقتصادية للمؤسسة في فترات الكساد ، الزواج ومنه صعوبة تقدير العوائد المنتظرة على الإستثمار وبالتالي زيادة المخاطرة .

ثالثا : قياس مخاطر الإستثمار :

¹ - نفس المرجع السابق ذكره ، ص ص 64- 65 .

² - منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق ذكره ، ص 229 .

لقياس مخاطر الإستثمار يستخدم في ذلك مقاييس التشتت لتقدير درجة المخاطر المرتبطة بالإستثمار المعني على إعتبار لوجود لعلاقة طردية بين العائد المنتظر ودرجة المخاطرة حيث كلما إرتفع العائد المنتظر إرتفعت معه درجة عدم التأكد ومنه زيادة قيمة المخاطرة .

ومن المقاييس الإحصائية لقياس درجة المخاطرة نجد أن التباين والانحراف المعياري يعتبران مقياسين مقبولين للمخاطر الكلية¹ .

1 - التباين : يقيس التباين درجة التشتت أي تباعد العوائد المنتظرة عن وسطها الحسابي حيث

كلما إتسعت قيمة التشتت زادت قيمة المخاطرة والعكس صحيح .

ويمكن التعبير عن قيمة التباين وفق العلاقة التالية² .

حيث : : التباين

: : العائد على الإستثمار

: : المتوسط الحسابي لعائد الإستثمار

: : عدد السنوات .

2 - الإنحراف المعياري : يمثل الجذر التربيعي لقيمة التباين ومنه يعبر عنه بالعلاقة التالية:

إذا كان التباين والانحراف المعياري يعتبران مقياسان لتقدير قيمة المخاطرة الكلية المنتظمة

وغير منتظمة فإن قياس المخاطر المنتظمة فقط يستدل بها عن طريق معامل بيتا بقياس

¹ - منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق ذكره ، ص 233 .

² - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ذكره ، ص 68 .

درجة المخاطر المنتظمة التي يتأثر بها السوق ككل . ويعبر عن معامل بيتا للمخاطر المنتظمة

وفق العلاقة التالية :

الفرع الثالث : مفهوم القرار الإستثماري .

أولاً : تعريف القرار الإستثماري .

يعد القرار الإستثماري من أصعب وأعقد القرارات المالية التي تقوم بها المؤسسة لما يحيط به من

مخاطرة وتخصيص للأموال فهو رهان ذو حدين أحدهما إما زيادة ربحية المؤسسة نتيجة نجاح

القرار الإستثماري أو فشله ومنه إرتفاع درجة العجز المالي للمؤسسة .

مفهوم القرار الإستثماري الذي يعطي أكبر عائد إستثماري من بديلين على الأقل فأكثر والمبني على

مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الإختيار.¹

من هذا التعرifi تبين أن القرار الإستثماري ما هو إلا المرحلة الأولى لإختيار أحسن البدائل

الإستثمارية المتاحة بهدف تعظيم العائد المراد تحقيقه ومحاولة تخفيض درجة المخاطرة .

ثانيا : خصائص القرار الإستثماري : يتميز القرار الإستثماري الرشيد بعدد من الخصائص التالية :²

أ - أنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها

إلا فترات زمنية متباعدة .

ب - إن القرار الإستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو

الرجوع فيها .

¹- عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ،

²- نفس المرجع السابق ، ص 39 .

- ت - إن القرار الإستثماري هو قرار إستراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل
- ث - يحيط بالقرار الإستثماري عدد من المشكلات والظروف التي من الضروري التغلب عليها مثل ظروف عدم التأكد وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها .
- ج - يمتد القرار دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة .

ثالثا : أنواع القرارات الإستثمارية :

كل قرار إستثماري هو قرار يهدف من ورائه المستثمر إلى تعظيم العائد والتقليل من حجم المخاطرة ، ومن هذا المنطق فمتخذ القرار الإستثماري يكون أمام ثلاثة أنواع من القرارات الإستثمارية بناء على حالته المالية وظروف السوق المالية أو الإستثمارية السائدة .

أ - قرار الشراء : يتخذ المستثمر هذا القرار كلما كانت القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها بما فيها القيمة السوقية الحالية لها . فيبنى متخذ قرار الإستثمار بناء على هذه العلاقة .

ب - قرار عدم التداول : كلما كانت القيمة السوقية الحالية للإستثمار مساوية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أي عدم وجود عوائد منتظرة في هذه الحالة يفضل المستثمر الإحتفاظ بأمواله .

إذن تمثل القرارات الإستثمارية الثلاثة السابقة حالات لعرض السوق التي يبني على أساسها المستثمر قرارته .

رابعاً : المقومات الأساسية لقرار الإستثمار :

كل قرار إستثماري ناجح يقوم على مقومات أساسية هي :¹

أ - الإستراتيجية الملائمة للإستثمار: تتمثل إستراتيجية المستثمر في تفضيلاته الشخصية

وميولاته الشخصية أي أن لكل مستثمر منحى تفصيلي شخصي قائم على العناصر التالية

1 - الربحية - 2- السيولة - 3-الأمان

الربحية تعبر عن معدل العائد المتوقع الحصول عليه ، أما السيولة والأمان فهما المخاطرة التي

يكون المستثمر مستعد لقبولها في ظل العلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة .

ب - الأسس العلمية لإتخاذ قرار الإستثمار :

ينبغي على متخذ القرار الإستثماري الرشيد أن يراعي عند عملية إتخاذ القرار الإستثماري الخطوات

التالية التي تمثل المدخل العلمي لإتخاذ القرار. وتتمثل هذه الخطوات في ما يلي :

- تحديد الهدف الأساسي للإستثمار.

- تجميع المعلومات الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار.

- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الإستثمارية المتاحة .

- إختيار البديل الإستثماري المناسب للأهداف .

ج- ضرورة مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة : إنطلاقاً من العلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة

أي كلما زاد العائد المتوقع فإن المخاطرة تزداد ومنه إذا فضل المستثمر عائد أكبر عليه أن يتحمل

مخاطرة أكبر.

¹ - محمد مطر ، 2006 ، مرجع سابق ذكره ، ص 39 .

خامسا : المبادئ التي يقوم عليها القرار الإستثماري :

يتطلب في متخذ القرار الإستثماري ضرورة مراعاة المبادئ التي تستند عليها عند إتخاذ القرار

الإستثماري ومن هذه المبادئ :

أ - مبدأ الإختيار: يعتبر هذا المبدأ بنيابة الركن الأساسي للقرار الإستثماري على إعتبار وجود

مجالات إستثمارية كبيرة يستطيع المستثمر أن يختار فيها ما يناسبه في المقابل في المبالغ

النقدية المتوفرة لديه تتسم بطابع الندرة وعليه يجب أن يفاضل بين البدائل الإستثمارية

المتاحة وإختيار البديل الذي يتماشى وإستراتيجية بدلا من توجيه أمواله في أول فرصة

متاحة .

ج-مبدأ الملائمة : يقضي هذا المبدأ بأن يتم إتخاذ القرار الإستثماري في حدود الإمكانيات المالية

المتاحة للمؤسسة والذي على الأقل أن يضمن تحقيق تدفقات نقدية تتزامن وسداد لإلتزامها ومنه

توافر مستوى سيولة معين.

د-مبدأ التنوع : يقضي هذا المبدأ كذلك بضرورة تجزئة المبالغ الإستثمارية أو المحفظة المالية

المتاحة في مشاريع مختلفة سواء في شكل أصول مالية أو أصول ثابتة وذلك للتقليل من درجة

المخاطرة والرفع من قيمة العوائد .

تشكل المبادئ الأساسية للإستثمار القواعد والأسس العلمية التي يجب مراعاتها في عملية المفاضلة

بين قرارات الإستثمار المتاحة على إعتبار إن قرار الإستثمار هو قرار إستراتيجي يحتمل درجة كبيرة من

المخاطرة فأى مجازفة من طرف المستثمر لم تراع فيها تلك المبادئ فإن قرار إستثماره مآله الفشل .

المطلب الثالث : أساليب إتخاذ القرارات المالية .

الفرع الأول : التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لإتخاذ القرارات المالية .

أولاً : مفهوم وأهداف التحليل المالي .

التحليل المالي : هو "عبارة عن عملية يتم من خلالها تبيان مواجهة القوة ومواجهة الضعف لدى

الشركة من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية لدى الشركة ."¹

ويعرف كذلك بأنه "أداة لتفسير هذه القوائم ،ومعرفة العلاقة بين مضامينها ومدلولات الأرقام

الواردة فيها والعلاقة بينهما".²

ويعرف كذلك "التحليل المالي يتم من خلاله إستكشاف أو إستتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية

والنوعية حول نشاط المشروع الإقتصادي ، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية

، والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ،ومصادر أخرى وذلك لكي

يتم إستخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد إتخاذ القرارات ."

كما يعرف التحليل المالي بأنه "عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف عن مواطن القوة في

وضعية المؤسسة لتعزيزها ،وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها ،وذلك من خلال القراءة

الواعية للقوائم المالية المنشورة ،بالإضافة إلى الإستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة بموضوع

التحليل مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الإقتصادية العامة".

¹- فيصل جميل السعيدة وآخرون ، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2004 ، ص 109 .

²- محمود عبد الحليم الخلايلة ، التحليل المالي بإستخدام البيانات المحاسبية ، مطابع الدستور التجارية ، الطبعة الرابعة ، 2007 ، ص 02 .

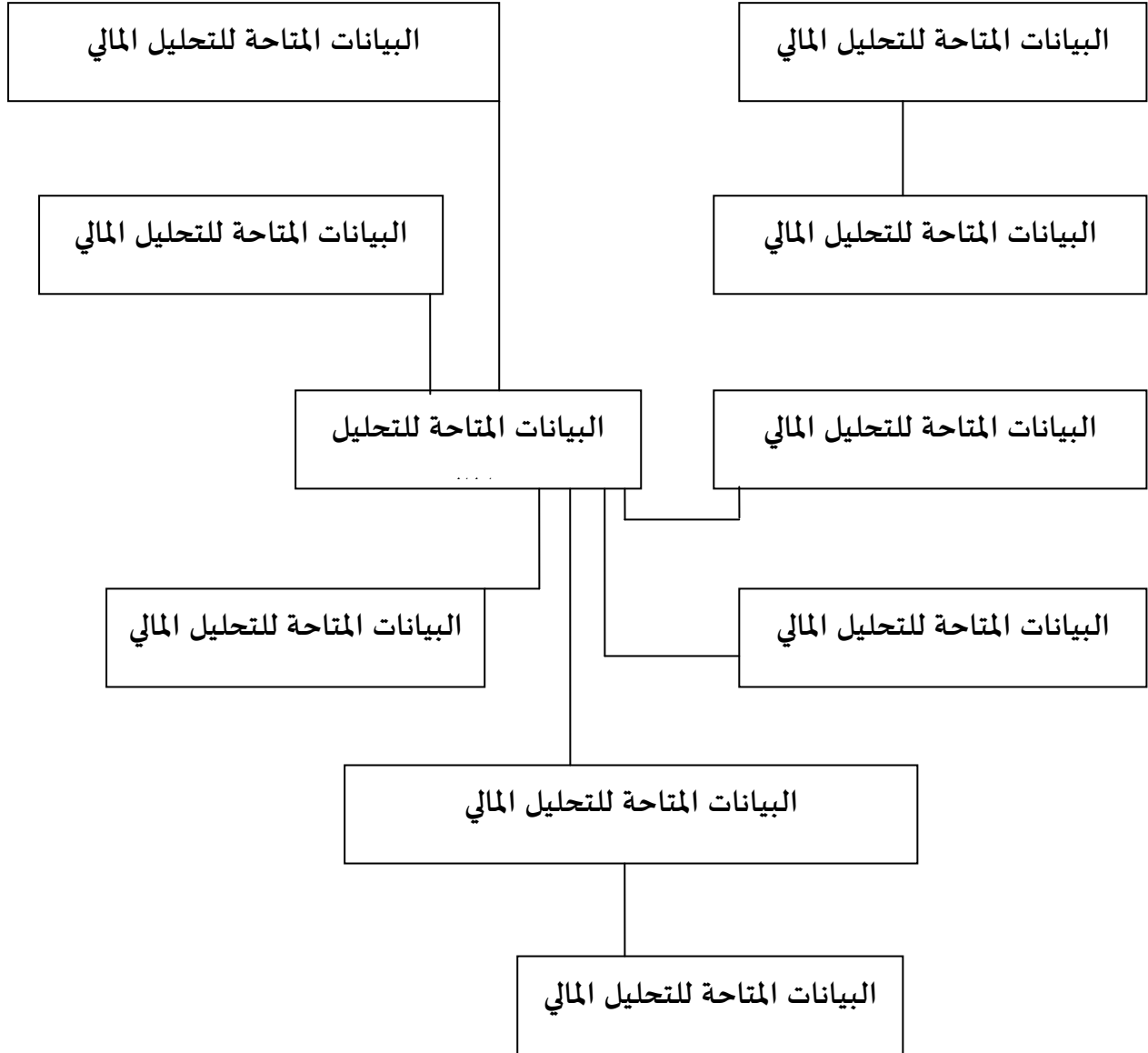
كما يعرف التحليل المالي بأنه "دراسة النشاط والمردودية والمركز المالي للمؤسسة ، في الحاضر وفي المستقبل ، يتم التحليل المالي أساسا بإستعمال البيانات المحاسبية ، وعلى وجه الخصوص القوائم المالية السنوية كحسابات النتائج ، والميزانية والملاحق ، فالتحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة لهذه البيانات ، حسب الغاية من التحليل مع إجراؤه ومن أجل إشتقاق معلومات مجدية ، تساهم في التعبير عن الوضعية المالية ، والإقتصادية للمؤسسة".

ويعرف التحليل المالي كذلك بأنه "فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة للمؤسسة معينة عن فترة أو فترة أو فترات ماضية بقصد الحصول على معلومات تفيدها في الحاضر والمستقبل".¹

السابقة لقد أصبح الهدف الأساسي للتحليل المالي الحديث هو إتخاذ القرارات الرشيدة . والشكل التالي يبين الدور المعاصر للتحليل المالي للقوائم المالية .

¹ - سعد صادق بحيري ، إدارة توازن الأداء ، دار نشر الثقافة ، 2004 ، ص 279 .

الشكل رقم : 05 المدخل الحديث للتحليل المالي .



المصدر: صادق الحسني ، التحليل المالي والمحاسبي ، مطابع المؤسسة الصحافية الأردنية ، 1993

ص65 .

من خلال الشكل أعلاه تعتبر مدخلات المعلومات المالية والمحاسبية للتحليل المالي كقاعدة إتخاذ القرارات المالية الرشيدة ، وأساس للمفاضلة بين البدائل المالية المتاحة .

ويسعى التحليل المالي للقوائم المالية إلى تحقيق الأهداف الموالية¹ .

- تكمن أهميته الكبرى في كونه يساهم في ترشيد القرارات الإقتصادية لكثير من مستخدمي القوائم المالية . كما يهدف إلى :
- التشخيص للوضعية المالية للمؤسسة وإكتشاف نقاط القوة والضعف .
- التبوء بالمستقبل ورسم السياسات المالية المستقبلية .
- تقييم فعالية الأداء المالي .
- التحليل المالي يحدد مدى تأثير السهم بالعمليات والقرارات والسياسات المالية التي تتبعها المؤسسة .

ثانيا : أساليب التحليل لإتخاذ القرارات المالية :

يستخدم التحليل المالي للقوائم المالية الأساليب التالية :

1 - التحليل العمودي : يتضمن التحليل العمودي نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم

رئيسي آخر في القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى .

ففي الميزانية المالية يتم التحليل العمودي عن طريق حساب نسبة أي عنصر من عناصر الميزانية

المالية إلى مجموعته مثل حساب نسبة البنك إلى إجمالي القيم الجاهزة عن طريق النسبة التالية :

البنك / القيم الجاهزة

¹ - محمود عبد الحليم الخلايلة ، مرجع سابق ذكره ، ص 2 .

- أو حساب نسبة هذا العنصر أو الحساب إلى إجمالي الأصول مثلاً .
- أما في جدول حسابات النتائج فيتم التحليل العمودي عن طريق إستخراج نسبة أي عنصر من قائمة جدول حسابات النتائج ومقارنته مع صافي المبيعات .

فالتحليل العمودي هو المقارنة بين مكونات القوائم المالية خلال فترة مالية لمتابعة تطور هذه القوائم المالية خلال مالية ما .

2 - التحليل الأفقي : يسمى كذلك بالتحليل التاريخي أو التحليل المالي الديناميكي للقوائم المالية

يرتكز هذا الأسلوب على دراسته وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن ويتم ذلك عن طريق مقارنة عناصر الميزانية في لحظة معينة بعناصر لذات الميزانية في لحظة أخرى¹ .

نسبة التغيير = (القيمة في سنة المقارنة - قيمة الأساس) / القيمة في سنة الأساس .

إن التحليل الأفقي هو تحليل تاريخي لأنه تحليل لتطور أو تدهور أداء المؤسسة مع الزمن .

كما يمكن التحليل الأفقي عن طريق تحليل النسب لعدة سنوات من الحكم على حسن سيرة الأداء المالي وفعالية القرارات المالية المتخذة وهل أن المؤسسة في وضعية نمو أو إنهيار وفشل مالي .

كما يساهم التحليل الأفقي في إلقاء الضوء على التطور التاريخي لأداء الشركة وفهم وتفسير

الإتجاهات خلال الفترة المالية لمختلف عناصر القوائم المالية ومدى التغيير في الأهمية النسبية

لبنود القوائم المالية ومن خلال هذا التفسير الصحيح للإتجاهات التي إتخذتها البنود المالية للشركة يمكن تحديد جوتنب القوة والضعف ، وبالتالي وضع الإقتراحات للحلول المناسبة .

¹ - شعيب شنوف ، مرجع سابق ذكره ، ص 2 .

3 - التحليل لقائمة الإستخدامات والمصادر: تستخدم هذه القائمة لدراسة التدفقات المالية

الماضية من أجل معرفة إستخدامات الأموال التي أتاحت للمؤسسة أي مصادرها

وإستخدامات هذه الأموال سواء في أنشطتها الإستغلالية أو الإستثمارية .¹

تعتبر هذه القائمة عن طريق إجراء مقارنة بين ميزانيات مالية متتالية بحيث تكون :

أ - إستخدامات الأموال الناتجة عن :

- النقص في عناصر الخصوم .

- النقص في الأموال الخاصة .

- الزيادة في عناصر الأصول .

ب - المصادر للأموال ونتيجة عن :

- النقص في الأصول .

- الزيادة في الأموال الخاصة أو الأموال المملوكة .

- الزيادة في عناصر الخصوم .

حركتها .يعتبر أحد الأساليب التحليلية للقوائم المالية بهدف بيان صافي التغيير الناتج عن حركة

الأموال بين عناصر الأصول والخصوم ورأس المال عند المقارنة بين ميزانيتين في تاريخين تاليين .

ويساعد هذا النوع من التحليل في تحديد المشاكل التي تعاني منها الشركة ويعطي للمحلل القدرة

على معرفة نقاط الضعف في إدارة الشركة .

¹- عبد الغفار الحنفي ، مرجع سابق ذكره ، 133 .

4 - التحليل بإستعمال رأس المال العامل : يعرف رأس المال العامل بأنه "مجموع الأموال

المستثمرة في الأصول المتداولة".

ويعرف كذلك بأنه "إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل .

ويعرف كذلك رأس المال العاجل بأنه "جزء من الأصول المتداولة وذلك لمواجهة تذبذبات دورة

الإستغلال ، وهو عبارة عن هامش أمانا".

أنواع رأس المال العامل وإحتياجاته :

أ - رأس المال العامل الصافي : يحسب رأس المال العامل الصافي بطريقتين ¹.

1 - من أعلى ميزانية : هو الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة .

رأس المال العامل الصافي= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة .

2 - من أسفل الميزانية : هو الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون القصيرة الأجل .

رأس المال العامل الصافي=الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة .

ب - رأس المال العامل الإجمالي : يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة المدى والتي هي عبارة عن

إجمالي الأصول المتداولة .

رأس المال العامل الإجمالي=الأصول المتداولة .

أهو الفرق بين مجموع الأصول والأصول الثابتة .

رأس المال العامل الإجمالي=الأصول – الأصول الثابتة .

¹ - شعيب شنوف ، مرجع سابق ذكره ، ص 214 .

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة .

أو وفق العلاقة التالية :

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – إجمالي الديون .

د - رأس المال العامل الأجنبي : يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها

من الخارج لتمويل أنشطتها ويحسب وفق العلاقة التالية :

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون .

أو وفق العلاقة التالية :

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة .

هـ- إحتياجات رأس المال العامل : إحتياجات رأس المال العامل هي قسط أو جزء من الإحتياجات

الورانية الضرورية والمرتبطة إرتباطا مباشرا بدورة الإستغلال والتي لم تغط من طرف الموارد

الدورية .

ومنه فإحتياجات رأس المال العامل تعبر في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه

المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ.¹

إحتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية

و- الخزينة : تعرف بالفرق بين رأس المال العامل وإحتياجات رأس المال العامل .

وتحسب وفق العلاقة التالية :

¹ - شعيب شنوف ، مرجع سابق ذكره ، ص 216 .

الخزينة= رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل .

5 - التنبؤ بإستمرارية المنشآت والتقارير عن إحتتمالات النجاح أو الفشل المالي لها بإستخدام

نموذج Z .

يستخدم التحليل المالي الحديث عن طريق إستخدام النسب المالية في إمكانية التنبؤ بالنجاعة

والكفاءة المالية للمؤسسة المستقبلية ومنه أداة للإحتياط المسبق لإحتتمال الفشل المالي لها .

المفهوم الثاني : "نجاح المشروع يعني أن المشروع يحقق عائدا يساوي على الأقل أو يزيد عن تكلفة

رأس المال ، أما فشل المشروع يحقق عائدا غير مناسب أي يقل عن تكلفة رأس المال ."

المفهوم الثالث : "الفشل المالي هو عدم قدرة المؤسسة أو المشروع على مقابلة إلتزاماته لدى

إستحقاقها وذلك بالرغم من أن مجموع أصوله يزيد عن مجموع مطلوباته ، ويعتمد عن هذه

الحالة بمصطلح الفشل الفني ، أما حالة الإفلاس أو الفشل الحقيقي فتحدث بحكم القانون

عندما يعجز المشروع عن دفع ديونه .

من التعاريف السابقة الفشل الحالي يعني حالة مالية تصل إليها المؤسسة معبر عن قدرة المؤسسة

على الوفاء بالإلتزامات المالية إتجاه دائئها .مما يعبر عن عدم قدرة المؤسسة في مواصلة نشاطها

نظرا للوضعية الحرجة .

ت - أسباب الفشل المالي : ترجع أسباب الفشل المالي إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية حيث

تتمثل الأسباب الداخلة للفشل المالي إلى الأسباب التالية :¹

¹ - محسن أحمد الخضيري ، الديون المتعثرة ، دار ايتراك للنشر والتوزيع ، 1997 ، ص 32 .

- فشل الإدارة في إيجاد المزيج الأمثل في إطار مصادر التمويل المختلفة المتوفرة وتوزيعها النسبي بين الموارد الذاتية والموارد الخارجية .
 - فشل إدارة المؤسسة في إيجاد التنظيم المالي ، سواء في هيكل التمويل أو الجهاز الإداري المشرف على حركة الأموال في المؤسسة وخارجها ، ومن ثم عدم قدرته على إدارة أموالها بنجاح .
 - فشل إدارة المؤسسة في إيجاد نظام التوجيه المالي السليم سواء في تخصيص الموارد المالية ، أو مزيج يعظم ربحيتها ويقلل المخاطر التي تكتنفها .
 - فشل غدارة المؤسسة في إيجاد نظام المتابعة والمراقبة المالية السليم الذي يمكن من معرفة مدى :
- 1 - سلامة المزيج التمويلي لإحتياجات المؤسسة .
 - 2 - تكلفة الموارد المقترضة من الخارج في إطار ربحية المؤسسة .
- ومن الأسباب الداخلية التي يمكن أن تساهم في الفشل المالي كذلك سوء التخطيط للعمليات الإنتاجية وعدم القدرة على تغيير مواصفات المنتج ، توقف لخطوط الإنتاج ، الإضرابات العمالية وسوء إدارة التسويق ودراسة السوق .
- الظروف السياسية غير مستقرة والتي تؤثر على أعمال المؤسسة ونتائجها .
 - الظروف الإقتصادية العامة ، والدورات الإقتصادية من رواج إقتصادي وكساد .
 - مجابهة المؤسسة لأزمات طارئة كالإضرابات العمالية ونقص التمويل .
 - التغيير في التشريعات والقوانين كقوانين الإستيراد والتصدير ونظام مراقبة العملة .

- تغيير ظروف المنافسة في السوق كدخول منافسا قوي يحتل نسبة كبيرة من الحصة السوقية .

على الرغم من تعدد الأسباب للفشل المالي تبقى الإدارة المسؤولة بنسبة أكبر عن الفشل المالي لعدم كفاءتها وسوء التسيير داخلها وقد دعم ذلك في دراسة إستطلاعية قامت بها شركة DUN ET BRADES TREET

حيث توصلت إلى أن التحليل الأتي هو بمثابة عوامل مسببة للفشل المالي وهي¹:

- 1 - عدم كفاءة الإدارة : يمثل 1,39 بالمئة من العوامل المسببة للفشل المالي .
- 2 - الإهمال : يمثل نسبة 2 بالمئة .
- 3 - التزوير : يمثل 1 بالمئة .
- 4 - الكوارث : الأحداث التي تحدث فجأة بنسبة 9,0 بالمئة مثل السرقات والحرائق ، الأزمات المالية .

5 - أسباب أخرى : وتمثل نسبة 3 بالمئة .

ث - بعض النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي : تعددت النماذج الكمية التي تتنبأ بالفشل المالي للمؤسسة الأمر الذي يجعل من الصعب عن الأخر. غير أنه يجب إختيار نوع النموذج طبقا للظروف المالية للمؤسسة والظروف المحيطة بها .

ومن أشهر النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي ما يلي :

¹ - حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الإئتمان المصرفي ، الطبعة الأولى ، دار الورق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص 234 .

1 - نموذج أثمان وماك كوغ " 1974 : من أكثر النماذج شيوعا في التنبؤ بالفشل في المؤسسات هو الذي حدد في دراسة أثمان وماك كوغ وقد وضع هذا النموذج سنة 1974 ، إستكمالا لنموذج وضعه أثمان عام 1968 .

إعتمد نموذج أثمان على 22 نسبة مالية وعلى عينة من 66 مؤسسة ثم دراسته حالتها المالية حيث وجد 33 مؤسسة ناجحة والأخرى فاشلة .

ولقد تم إختيار خمسة نسب مالية إعتبرت كأحسن النسب لأجل تمييز نجاح وفشل المؤسسات وهذه النسب الخمسة الممثلة في النسب التالية¹ .

X1= رأس المال العامل / إجمالي الأصول . (تمثل نسبة السيولة مقارنة بإستخدامات المؤسسة) .

X2= الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول . (تعبر عن الربحية طويلة الأجل في المؤسسة)

X3= الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول (تسمح بقياس الإنتاجية الحقيقية لأصول المؤسسة) .

X4= القيمة الحالية لحق الملكية / القيمة المحاسبية لإجمالي إلتزامات المؤسسة . (تعبر عن الرفع المالي) .

X5= المبيعات / إجمالي الأصول . (تعبر عن قدرة توليد الأصول من خلال المبيعات السنوية) .

2 - نموذج " SHERRORD " 1987 :

لهذا النموذج هدفين رئيسيين :

¹ - خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة العليا ، مجالات تقييم الأداء الفعال ، الطبعة الثالثة ، مركز الخبرات المهنية ، مصر ، 2004 ، ص ص 16-17 .

أ - التقييم لمخاطر الأعمال .

ب - الفشل المالي .

حيث بالنسبة لتقييم مخاطر الإئتمان فإن قيم Z في هذا النموذج يتم عرضها على الفئات التي تصنفها إلى حالات متعددة وممكنة للمؤسسة قصد إمكانية الحصول على القروض .ومنه إستنتاج حالة المؤسسة هل هي ناجحة أو فاشلة وعليه تقسم القروض إلى خمسة فئات حسب درجة المخاطرة كمايلي :

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة Z
الأولى	قروض ممتازة	25
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	20
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	5
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	5
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدا	5

وتم صياغة هذا النموذج وفق العلاقة التالية :

حيث المتغيرات تتمثل في النسب المالية التالية :

$$X1 = \text{صافي رأس المال العامل} / \text{إجمالي الأصول} , (\text{تمثل نسبة سيولة}).$$

$$X2 = \text{الأصول السائلة} / \text{إجمالي الأصول} , (\text{تمثل نسبة السيولة}).$$

$$X3 = \text{إجمالي حقوق المساهمين} / \text{إجمالي الأصول} , (\text{تمثل نسبة رفع}).$$

X4= صافي الأرباح قبل الضرائب / إجمالي الأصول ، (تمثل نسبة ربحية) .

X5= إجمالي الأصول / إجمالي الإلتزامات ، (تمثل نسبة رفع) .

X6= إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة ، (تمثل نسبة رفع) .

ندرس النسب المالية الخمسة ، خمسة متغيرات مستقلة أما المتغير التابع فهو يرمز له بالرمز Z ، حيث يعتبر هذا النموذج نموذجاً معدلاً لنموذج ألثمان ، ويعبر عنه رياضياً بالعلاقة الرياضية التالية :

وبموجب هذه العلاقة تقسم المنشآت إلى ثلاثة أصناف لأجل قياس مدى القدرة على مزاولة نشاطها وهي:

- الصنف الأول : المؤسسات الناجحة هي المؤسسات التي تكون فيها قيمة $Z = 99,2$ فأكثر .
 - الصنف الثاني : تمثل صنف المؤسسات التي هي مشكوك في إمكانية إستمرارها ، أي احتمال الإفلاس وارد فيها وتكون قيمة Z أقل من 81,1 .
 - الصنف الثالث : المؤسسات التي يصعب التنبؤ بوضعها المالي وتكون قيمة Z محصورة بين 81,1 و 99,2 أي قيمة Z تكون في المجال
- 1 - نموذج KIDA 1981 : طبقاً لنموذج KIDA إذا كانت نتيجته موجبة فالمؤسسة جيدة وبعيدة عن خطر الإفلاس أما إذا كانت سالبة فهي مرجحة إلى حالة الإفلاس . وتحسب قيمة Z وفق المعادلة التالية :

وحيث أن المتغيرات المتمثلة للمعادلة هي :

$$X1 = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الأصول} .$$

$$X2 = \text{حقوق المساهمين} / \text{إجمالي الإلتزامات} .$$

$$X3 = \text{الأصول السائلة} / \text{الإلتزامات المتداولة} .$$

$$X4 = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول} .$$

$$X5 = \text{النقدية} / \text{إجمالي الأصول} .$$

تمكن هذه النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي من المفاضلة وإتخاذ قرار الإفلاس أو إستمرارية المؤسسة .

6 - نموذج ديبيونت لأغراض التحليل المالي وإتخاذ القرارات : يعتبر نظام ديبيونت من أفضل

الأساليب لبيان العلاقة بين المراكز في المؤسسة ومنه إمكانية وضع أسلوب رقابة بإستخدام

بعض النسب كنسب النشاط والربحية ونسب الرفع المالي :

يتكون أسلوب ديبيونت من عدة أجزاء أو أنظمة فرعية بما يساعد على تحليل ومعرفة درجة إسهام

مختلف العناصر في الربحية والرفع والتغطية ، حافة الربح ودرجة يتكون أسلوب ديبيونت من عدة

أجزاء أو أنظمة فرعية بما يساعد على تحليل ومعرفة درجة إسهام مختلف العناصر في الربحية

والرفع والتغطية ، حافة الربح ودرجة إستغلال الأصول سواء الثابتة أو المتداولة أو هما معا ¹ .

والشكل التالي يمثل أسلوب التحليل وفق نظام ديبيونت :

¹ - عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ذكره ، ص 100 .

الشكل رقم : 06 التحليل المالي وفق نظام ديونت ، حيث العائد على حقوق الملكية يحسب كما يلي

: الحافة الرفع والتغطية

إسهام الأصول الثابتة (صافي الدخل/المبيعات) (الأصول الثابتة/حق الملكية)

إسهام الأصول المتداولة (صافي الدخل/المبيعات) (الأصول المتداولة/حق الملكية)

إسهام المخزون (صافي الدخل /المبيعات) (المخزون/حق الملكية)

إسهام أوراق القبض والذمم (صافي الدخل/المبيعات) (أوراق القبض والذمم / حق الملكية)

معدل دوران الأصول

(المبيعات/الأصول الثابتة)

(المبيعات /الأصول المتداولة)

(المبيعات/المخزون)

(المبيعات/أوراق القبض والذمم).

إسهام النقدية وشبه النقدية (صافي الدخل/المبيعات) (الأصول النقدية وشبه النقدية / حق

الملكية) (المبيعات/الأصول النقدية وشبه النقدية)

المصدر: عبد الغفار حنفي ، الإدارة المالية المعاصرة ، مدخل إتخاذ القرارات ،الدار الجامعية ،

مصر ، 1991 ، ص.99 .

))

الفرع الثاني : أسلوب تحليل التعادل .

أولاً : مفهوم نقطة التعادل تسمى بنقطة التعادل أو عتبة المردودية أو نقطة التوازن .

وتعرف بأنها "النقطة التي تصل فيها المؤسسة إلى تغطية مجموع تكاليفها رقم أعمالها بحيث تكون نتيجتها معدومة".

وتعرف كذلك بأنها " النقطة التي يكون فيها الإنتاج بالوحدات أو المبيعات والدينار لا تحقق لا ربح ولا خسارة".

من التعاريف السابقة نعرف عتبة المردودية برقم الأعمال المحقق خلال فترة معينة والذي يسمح بتغطية إجمالي التكاليف وتحقيق نتيجة معدومة .

ثانياً : إستعمالات تحليل التعادل : يستعمل تحليل التعادل في النقاط التالية .

1 - تحديد هيكل الكلفة بين ثابتة ومتغيرة وأثر تغيير أحدهما في الأخرى وفي ربحية المشروع .

2 - إتخاذ القرارات الخاصة بالتصنيع أو الشراء .

3 - إتخاذ القرارات الخاصة بعقود البيع .

4 - إتخاذ القرارات في إنتاج أصناف جديدة أو التوقف عن إنتاج بعض الأصناف .

وذلك عن طريق التحديد المسبق لما هو حجم الإنتاج الواجب إنتاجه وبيعه من المنتج الجديد لأجل تغطية هذه التكاليف .

- كما تسمح طريقة تحليل التعادل بإتخاذ قرار تحديد الأسعار لمنتجات المؤسسة في حالة

إنخفاض أو إرتفاع أسعارها بيعها وتأثيرها على ربحية المؤسسة .

- كما تعتبر عتبة المردودية أداة لتحليل الخطر الإستغلالي والذي هو عبارة عن حالة عدم التأكد من الإيرادات لدورة الإستغلال . حيث يسمح بتصنيف التكاليف إلى تكاليف متغيرة وتكاليف ثابتة ثم دراسة العلاقة بينهما وتأثير هذا الأخير على رقم الأعمال .
- كما يستخدم أسلوب تحليل التعادل في إتخاذ قرار تغيير إستراتيجيات الإدارة أو ما يسمى بتحليل الحساسية . وهو معرفة مدى تأثير تغير عوامل نقطة التعادل على أرباح الوحدة الإقتصادية ونقطة التعادل لها .¹

ثالثا : حساب عتبة المردودية .

تحسب عتبة المردودية رياضيا وبيانيا .

1 - حساب عتبة المردودية رياضيا :

أ - بإستخدام العلاقة هامش على التكلفة المتغيرة = التكاليف الثابتة .

لأجل ذلك نستخدم الرموز التالية :

رع ص : رقم الأعمال الصافي .

ت ثا : التكاليف الثابتة .

ه/ت/م : الهامش على التكلفة المتغيرة = رع ص - تكاليف متغيرة .

عند رع ن يكون : ه/ت/م = ت . تا ومنه نتيجة = 0

ه/ت/م /----- ت تا

¹ - أسامة الحارس ، مرجع سابق ذكره ، ص 133 .

$$\text{رع ص} \text{-----} = \text{رع ن} = (\text{رع ص} \text{ ت تا}) / (\text{ه/ت/م})$$

ب - إنطلاقا من العلاقة السابقة وبقسمة البسط والمقام على رقم الأعمال الصافي يكون لدينا :

$$\text{رع} = (\text{رع ص} \text{ ت تا}) / (\text{رع ص}) / (\text{ه/ت/م}) = ((\text{ت تا}) / (\text{ه/ت/م})) / (\text{رع ص}) \text{ حيث}$$

(ه/ت/م) / (رع ص) هو معدل الهامش على التكلفة المتغيرة ، وهو ثابت مهما كان رع ص . أي يمثل

نسبة الزيادة في الهامش نتيجة التغير في رقم الأعمال الصافي

2 - حساب عتبة المردودية بيانيا : لحساب وتمثيل عتبة المردودية بيانيا نستخدم العلاقات

التالية .

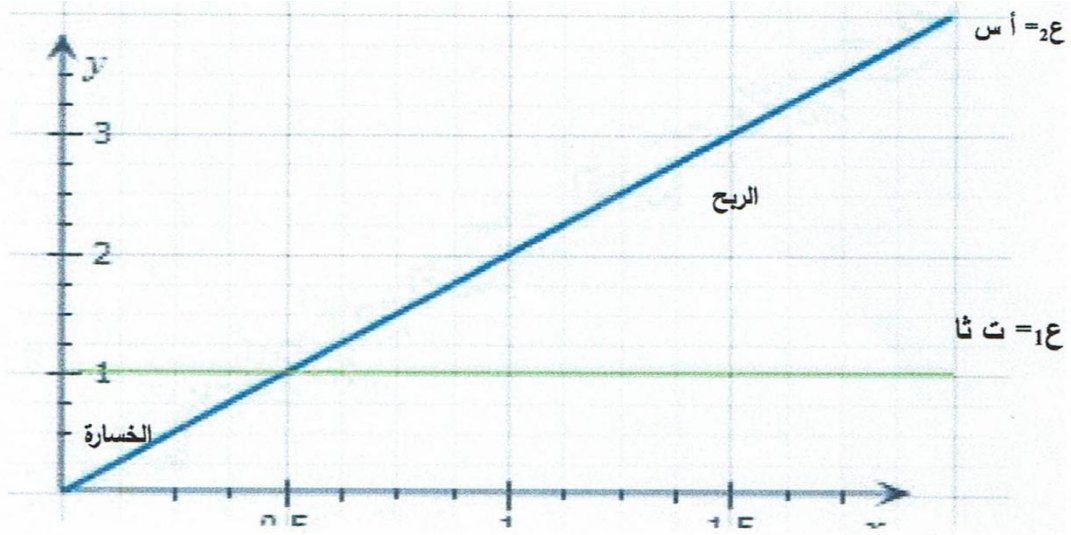
$$\text{أ - باستخدام العلاقة : ه/ت/م} = \text{ت تا}$$

حيث نستخدم في ذلك معلم متعامد ومتجانس في تمثيل هذه العلاقات .

$$\text{ع} = 1 \text{ ت تا}$$

$$\text{ع} = 2 \text{ أس حيث أ : معدل الهامش على التكلفة المتغيرة .}$$

الشكل رقم : 07 التمثيل البياني لعتبة المردودية بعلاقة الهامش والتكاليف الثابتة



المصدر: من إعداد الطالب

ب - بإستخدام علاقة النتيجة :

النتيجة = الهامش على التكلفة المتغيرة - ت ثا .

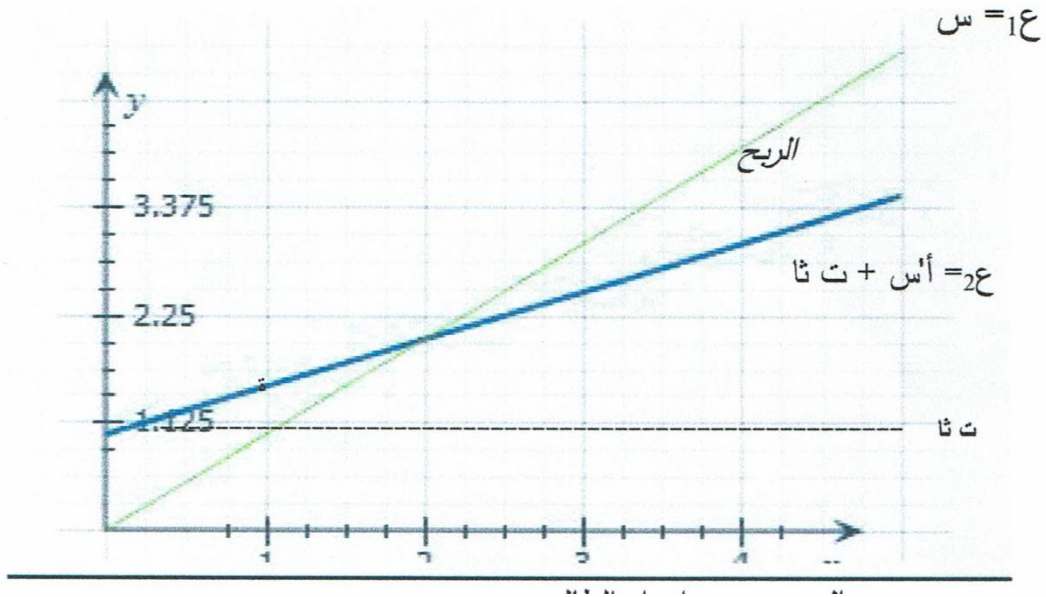
الفصل الأول : إتخاذ القرار المالي

ع1 = س - حيث س : هو رقم الأعمال .

ع2 = أ س - ت ثا

عند نتيجة معدومة تتحقق عتبة المردودية .

الشكل رقم : 08 التمثيل البياني لعتبة المردودية بعلاقة النتيجة



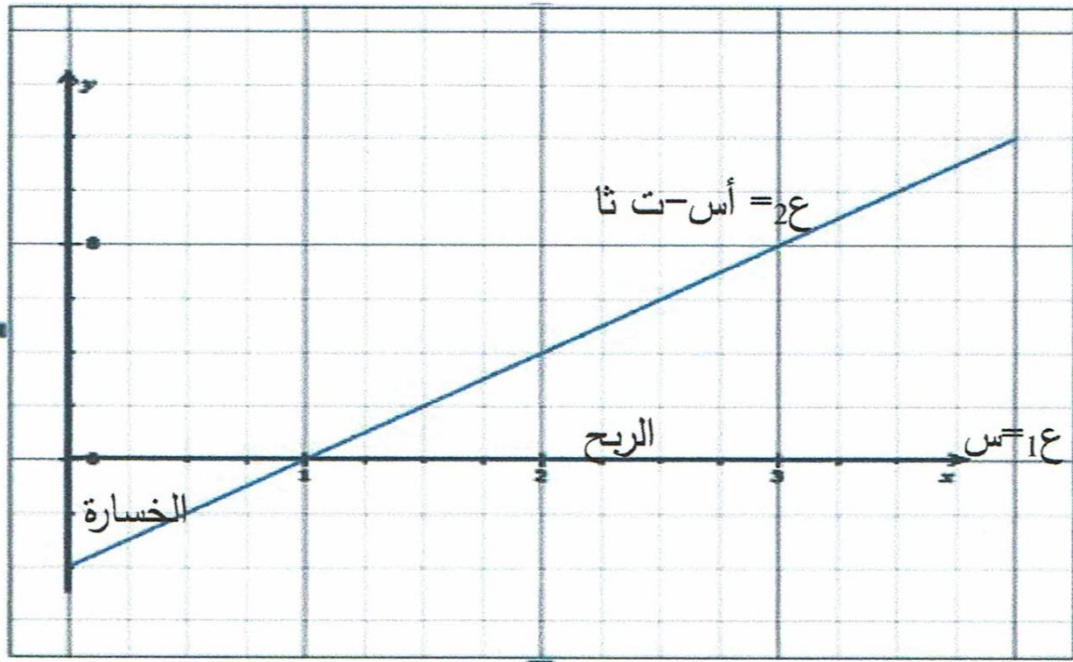
المصدر: من إعداد الطالب

ج - بإستخدام العلاقة التالية : رع ص = مجموع التكاليف

$$ع = 1س \quad ع = 2أس + ت ثا$$

حيث أ: معدل التكلفة المتغيرة / رع ص .

الشكل رقم : 09 التمثيل البياني لعتبة المردودية بعلاقة رقم الأعمال ومجموع التكاليف



المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثالث : التحليل بإستخدام الروافع المالية .

لروافع دورا هاما في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة لا سيما قرار التمويل ، والإستثمار حيث تقوم الرافعة المالية بتشخيص وتحليل الأخطار المالية الناتجة عن إستخدام الديون ومنه إتخاذ قرار التمويل الخارجي أو الذاتي .بينما الرافعة التشغيلية فهي تحلل مدى وجود خطرا لأعمال الناتج عن إستخدام التكاليف الثابتة في عمليات لإستغلال داخل المؤسسة .

أولا : مفهوم وحساب الرافعة المالية :

" يقصد بالرفع المالي هو إعتداد المنشأة على الإفتراض من المؤسسات المالية في سد إحتياجاتها المالية " .

من التعريف السابق نعرف الرافعة المالية بأنها مؤشر لقياس مدى تأثر الأموال الخاصة للمؤسسة بوجود المديونية في المؤسسة . ومنه التأثير على الهيكل الحالي الأمثل للمؤسسة

وتحسب الرافعة المالية كما يلي :¹

درجة الرفع المالي = التغيير النسبي في العائد على السهم أو رأس المال / التغيير النسبي في الدخل قبل الفائدة والضريبة .

أو : درجة الرفع المالي = الربح ما قبل الفائدة والضريبة / (الربح قبل الفائدة والضريبة – فوائد الديون)

إن جدوى الرفع المالي يعتمد على العلاقة بين معدل العائد على الأصول وتكون رأس المال المقترض .
حيث :

- إذا كان عائد الأصول أكبر من تكلفة رأس المال المقترض فيكون تأثير الرفع المالي موجب مما يشجع المؤسسة على الإقتراض وإتخاذ قرار التمويل عن طريق الديون لأنه سوف يزيد من ربحية حملة الأسهم .

- أما إذا كان معدل العائد على الأصول أقل من تكلفة رأس المال فإن عوائد حملة الأسهم سوف يكون أقل من معدل عائد الأصول ومنه زيادة المخاطرة المالية .

تمكن الرافعة المالية من معرفة الحالات التي يمكن للمؤسسة الإعتماد على المديونية متى كانت عوائدها مرتفعة مقارنة بتكلفتها .

¹ - نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .

ثانيا : مفهوم وحساب الرافعة التشغيلية :

الرافعة التشغيلية هي " المدى الذي نستخدم فيه التكاليف الثابتة في عمليات المؤسسة".¹

إذن نعرف الرافعة التشغيلية بأنها ذلك التغيير في أرباح المؤسسة الناتج عن التغيير في إستخدام التكاليف الثابتة في العمليات الإستغلالية .

تسمح الرافعة التشغيلية للمؤسسة من تحديد عتبة المردودية ومنه حجم الإنتاج الملائم لذلك وبالتأكيد تعد كمقياس لإتخاذ قرار الإستثمار في منتج جديد من عدمه .

تحسب درجة الرفع التشغيلي وفق العلامة التالية :

درجة الرفع التشغيلي = % التغيير في صافي الربح / % التغيير في عدد الوحدات المباعة .

- كلما كان معامل الرفع التشغيلي مرتفع زادت مردودية المؤسسة بمقدار معامل الرفع التشغيلي .

ثالثا : مفهوم وحساب الرفع المشترك :

الرفع المشترك أو الرفع الكلي هو إستخدام المؤسسة للرفع المالي والتشغيلي معا في نشاطها

نحسب درجة الرفع المشترك كما يلي :

درجة الرفع المشترك = نسبة التغيير في العائد على السهم / نسبة التغيير في المبيعات .

أوهي : الرفع المشترك = الرفع التشغيلي الرفع المالي .

¹ - ناصر دادي عدون وأخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 95 .

الفرع الرابع: التحليل بإستخدام النسب المالية :

أولا : مفهوم النسبة : " تعبر النسبة عن العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية" ¹.

ثانيا : أهمية التحليل عن طريق النسب المالية :

يمكن التحليل عن طريق النسب المالية المؤسسة من تحقيق الأهداف التالية .

- تمكن المحلل المالي من التغلب على ما يسمى بمشكلة الحجم في الأدب المحاسبي .
- أي الإختلاف في أحجام المؤسسات عند عملية المقارنة لقوائم هذه المؤسسة .
- إن التحليل عن طريق النسب المالية تمكن المحلل من معرفة وقراءة جيدة للقوائم المالية للمؤسسة حتى تكون بمثابة قاعدة معلوماتية تمكنه من بناء وإتخاذ القرارات المالية في وقتها المناسب .
- إن النسب المالية هي " مؤشرات مالية يمكن إستخدامها بواسطة متخذي القرار والتي تعينهم في الحكم على أداء المؤسسات وتوقع الأداء في المستقبل " .
- بإستخدام التحليل عن طريق النسب "يتمكن المسير المالي من متابعة مدى تطور وإرتقاء المؤسسة وإتجاهات هذا التطور وبالتالي إتخاذ القرارات ورسم السياسات التي تعطي صورة للمتهمين أكثر بالوضعية المالية للمؤسسة (المساهمين ، البنوك ، الزبائن ، الموردين ...)

¹ - محمود عبد الحليم الخلايلة ، مرجع سابق ذكره ، ص 40 .

ثالثا : أنواع النسب المالية :

تقسم النسب المالية إلى خمس مجموعات أساسية وهي¹:

نسب السيولة ، نسب النشاط ، ونسب الإقتراض ، ونسب التغطية ، ونسب الربحية .

1 - نسب السيولة: تسمح هذه النسب بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء وبديونها

القصيرة الأجل بإستخدام السيولة المالية المتاحة لها أو التي تحويلها إلى نقدية وهذه في

الأجل القصير. ومن نسب السيولة النسب التالية :

أ - نسب التداول: وتسمى كذلك بنسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة عن عدد مرات

تغطية الخصوم المتداولة بإستخدام الأصول المتداولة. وتحسب كما يلي :

نسبة السيولة العامة=الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

أي: الأصول القصيرة الأجل / الديون القصيرة الأجل

ب - نسبة التداول السريع: وتسمى كذلك بنسبة الخزينة العامة أو السيولة المختصرة. توضح

هذه العلاقة مدى إمكانية سداد الإلتزامات القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة

وذلك دون إحتساب المخزونات. ويعبر عنها بالعلاقة التالية :

نسبة الخزينة العامة= القيم الجاهزة وغير الجاهزة / الديون القصيرة الأجل

ت - نسبة السيولة الحالية: تعبر هذه النسبة عن مدى سداد الإلتزامات القصيرة الأجل

بإستخدام السيولة النقدية المتاحة فقط. وتحسب وفق العلاقة التالية

¹ - منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق ذكره ، ص 154 .

نسبة السيولة الحالية= النقدية وما يعادلها / الديون القصيرة الأجل

2 - نسب النشاط : تسمى بنسب قياس كفاءة النشاط أو كفاءة المؤسسة في إستخدام مواردها

المتاحة

ومن بين نسب النشاط ، النسب التالي :

أ - معدل دوران الأصول الثابتة : تبرز هذه النسبة مدى إستطاعة المؤسسة في توليد وتحقيق

الأرباح عن كل دينار مستمر وتحسب وفق العلاقة التالية :

معدل دوران الحسابات= المبيعات الصافية / الأصول الثابتة

ب - سرعة دوران المخزون : تبين هذه النسب عدد المرات التي تقوم فيها المؤسسة بتصريف

مخزونها خلال السنة وتحسب وفق العلاقة التالية :

سرعة دوران المخزون= تكلفة شراء السلعة المباعة / متوسط المخزون

حيث متوسط المخزون هو المتوسط الحسابي لمخزون بداية ونهاية المدة

ت - معدل فترة التخزين : يبين هذا المعدل الفترة الزمنية التي يبقى فيه المخزون في مخازن

المؤسسة قبل تحويلها أو بيعه

ويحسب معدل فترة التخزين وفق العلاقة التالية :

معدل فترة التخزين= 360 يوم / معدل دوران المخزون

ذ - معدل دوران ديون العملاء : تبين هذه النسبة عدد مرات تحصيل المؤسسة لديونها من

الغير أي كفاءة عملية التحصيل لحقوقها من العملاء . وتحسب وفق العلاقة التالية :

معدل دوران ديون العملاء= المبيعات الآجلة / متوسط ديون العملاء

حيث متوسط ديون العملاء هو الوسط الحسابي للعملاء وأوراق القبض لبداية الفترة ونهاية الفترة

هـ- معدل دوران ديون الموردين : تبين هذه النسبة عدد مرات خلال السنة التي تقوم فيها المؤسسة

بسداد إلتزامها القصيرة الأجل . وتحسب وفق العلاقة التالية :

معدل دوران ديون الموردين= (الموردين + أوراق الدفع) / متوسط ديون الموردين

حيث يحسب متوسط ديون الموردين بنفس طريقة دون العملاء

3 - نسب الإقتراض : تقيس نسب الإقتراض المدى الذي ذهبت إليه المنشأة في الإعتماد على

الأموال المقترضة في تمويل إحتياجاتها¹.

ومن النسب التي تقيس ذلك ما يلي :

أ - نسبة الإقتراض : تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزامها قصيرة وطويلة الأجل

. أي مدى إستطاعة الأصول المتاحة في سداد إجمالي ديونها وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة الإقتراض= مجموع الإلتزامات / مجموع الأصول

ب - نسبة الإقتراض إلى حقوق المساهمين : تبين لنا هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء

وتغطية إجمالي ديونها بإستخدام حقوق المساهمين وتحسب وفق العلاقة التالية

مجموع حقوق المساهمين / إجمالي الإلتزامات .

كما يمكن حسابها وفق نسبة الإستقلالية المالية بتطبيق العلاقة التالية :

¹ - منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق ذكره ، ص 155 .

نسبة الإستقلالية المالية= الأصول الخاصة / مجموع الخصوم

4 - نسبة التغطية : تبين نسبة التغطية قدرة المؤسسة على الوفاء وفي الأجل المحددة على

سداد الفوائد المترتبة عن القروض وأقساطها . ومن النسب التي تقيس قدرة المؤسسة على

تغطية إلتزامها النسب التالية :

1 - معدل تغطية الفوائد بالأرباح : تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تغطية الفوائد من

الأرباح التي تعتبر مصدر تمويل داخلي ومضمون

وتحسب وفق العلاقة التالية :

تغطية الفوائد بالأرباح= الربح الإجمالي / فوائد الديون

2 - الديون الطويلة الأجل إلى رأس مال العامل : توضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية

القروض طويلة الأجل بإستخدام رأس المال العامل

وتحسب وفق العلاقة التالية : الديون طويلة المدى / رأس المال العامل

5 - نسب الربحية : تقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على

المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق الملكية¹.

ومن نسب الربحية ، النسب التالية :

أ - نسبة هامش الربح الإجمالي : تعبر هذه النسبة عن كفاءة العملية التشغيلية في المؤسسة ،

وتحسب وفق العلاقة التالية :

¹ - فيصل جميل السعيدة وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 141 .

نسبة هامش الربح = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال الصافي

ب- نسبة الربح إلى الإستثمارات : تبين هذه النسبة المردودية ، أو الربحية كل دينار مستثمر

ومساهمته في تحقيق الربح ، وتحسب وفق العلاقة التالية :

النتيجة الصافية / مجموع الإستثمارات

كما تسمى كذلك بمعدل مردودية الأموال الدائمة

حيث : مجموع الإستثمارات = رأس المال العامل الصافي + الديون طويلة الأجل

تمثل هذه النسبة أداة لإتخاذ قرار الإستثمار في أموال المؤسسة أو الإلتجاء نحو أنشطة أخرى

وتحسب وفق العلاقة التالية :

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / حقوق الملكية

نسبة العائد على حقوق الملكية : تسمى المردودية الصافية للأموال الخاصة ، وتعتبر هذه النسبة عن

العائد الذي يحققه الملاك على إستثمار أموالهم بالمؤسسة

المبحث الثاني : مراحل إتخاذ القرار المالي

إتخاذ القرار في ميدان الإدارة المالية صعب وشاق إذ يتطلب من المهارة العلمية والخبرة الكافية

لإتخاذه ، مع وجود لمعلومات محاسبية كافية لإتخاذه. هذه الأخيرة يكون مصدرها المراجعة

المحاسبية الداخلية لما تقدمه من معلومات ذات خدمة في الوقت المناسب عند إتخاذ القرار. وفي

هذا المبحث سوف نتناول مراحل إتخاذ القرار المالي في المطالب التالية

المطلب الأول : تعريف عملية إتخاذ القرار وخصائص عملية إتخاذ القرار:

الفرع الأول : تعريف عملية إتخاذ القرار المالي :

تعريف 1 : عملية إتخاذ القرار هي عبارة عن عملية فنية لتحديد أحسن البدائل المتوفرة للإنسان .

تعريف 2 : تعرف عملية إتخاذ القرار كذلك بأنها "عملية أو أسلوب الإختيار الرشيد بين عدد من

البدائل المتاحة لتحقيق هدف محدد" .

تعريف 3 : "هي تلك العملية المبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي الواعي للوصول إلى قرار وهو

الإختيار ما بين بندين " .

تعريف 4 : تعرف عملية إتخاذ القرار بأنها "تحليل وتقييم لكافة المتغيرات المشتركة والتي تخضع

بمجمها للتدقيق والتمحيص بحيث يتم إدخالها وإخضاعها جميعها للقياس العملي ومعدلات

البحث العلمي والنظرية العلمية والأساليب الكمية الإحصائية للوصول إلى حل أو نتيجة ، وأخيرا

إلى إستنتاجات وتوصيات لوضع هذا الحل أو الحلول في مجال التطبيق العملي وحيز التنفيذ "

تعريف 5 : "عملية إتخاذ القرار هي إستخدام المنهجية العلمية والتحليل الكمي لإختيار بديل من

عدة بدائل ، شريطة أن يحقق هذا البديل المنفعة الأكثر للأفراد والتنظيمات الإدارية "

تعريف 6 : "عملية إتخاذ القرارات هي الإختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل : إكتساب حصة

أكبر من السوق ، تخفيض التكاليف ، توفير الوقت ، زيادة حجم الإنتاج والمبيعات وهذه المعايير

عديدة ، لأن جميع القرارات تتخذ وفي ذهن القائم بعملية بعض هذه المعايير ، ويتأثر إختيار البديل الأفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة"¹.

يتضح من التعاريف السابقة لعملية إتخاذ القرار أن هذه الأخيرة ما هي إلا أساس العلمي والمنطقي الذي يجب أن يسلكه متخذ القرار المالي ومتخذ القرار مهما كان نوعه بصفة عامة ، فبدون منهجية علمية مدروسة و بإستخدام الأساليب الإحصائية والكمية والمتنوعة لا يمكن صناعة أو صياغة القرار. إذ يمكن القول أن عملية إتخاذ القرار هي الأساس أو القاعدة الأساسية للوصول إلى إتخاذ القرار هي الأساس أو القاعدة الأساسية للوصول إلى إتخاذ القرار المالي ، ومن ثم وضعه موضع التنفيذ بإستخدام جملة من المعايير والأساليب المتاحة .

الفرع الثاني : خصائص عملية إتخاذ القرار المالي :

وتتميز عملية إتخاذ القرار بجملة من الخصائص تجعل منها أداة فعالة وأساس لكل عملية أو قرار مالي داخل المؤسسة وتتمثل هذه الخصائص في :

1 - إن عملية إتخاذ القرار تتصف بالواقعية حيث أنها تقبل بالوصول إلى الحد المعقول وليس الحد الأقصى .

2 - إن عملية القرار تتأثر بالعوامل الإنسانية المنبثقة عن سلوكيات الشخص الذي يقوم بإتخاذ القرار أو الأشخاص الذين يقومون بإتخاذه .

3 - إن أي قرار إداري هو لابد أن يكون إمتدادا من الحاضر إلى المستقبل. لكون جميع هذه القرارات إمتدادا وإستمرار للماضي .

¹ - بشير العلاق ، أسس الإدارة الحديثة ، نظريات ومفاهيم ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الأردن ، 1998 ، ص

- 4 - إن عملية إتخاذ القرار هي عامة . بمعنى أنها تشمل جميع المؤسسات مهما كان نوع نشاطها .
- 5 - إنها عملية تتكون من مجموعة خطوات متبعة أي لا يمكن الإنتقال إلى الخطوة الموالية إلا بعد المرور على الخطوة السابقة لها إذن عملية إتخاذ القرار هي جملة خطوات متسلسلة ومترابطة ببعضها البعض
- 6 - إنها عملية تتأثر بالعوامل البيئية المحيطة بها كالمنافسين ، ظروف السوق السائدة ، النظام الإقتصادي السائد ، مناخ الإستثمار .
- 7 - عملية إتخاذ القرار عملية تشمل عدة نشاطات أي أن إتخاذ قرار الإستثمار مثلا يربط مع باقي الأنشطة الأخرى مثل التموين ، حالة الخزينة ، حالة المديونية ، قدرة التمويل الممكنة للمؤسسة ، وضعية الإستثمارات الحالية في المؤسسة .
- 8 - تتصف عملية إتخاذ القرار بالإستمرارية فكل مرحلة من المراحل إتخاذ القرار المالي لها إرتباط بالمراحل السابقة لها والمراحل اللاحقة لها .

المطلب الثاني : مبادئ إتخاذ القرارات المالية وصعوبات عملية إتخاذ القرار :

الفرع الأول : مبادئ إتخاذ القرارات المالية :

إن المجال المالي كباقي المجالات الإدارية الأخرى تتطلب وجود بعض المبادئ والأسس الواجب توافرها وإتباعها حتى يتصف القرار بالنوع من الرشادة ومنها الوصول إلى تحسين نوعية القرار ومن هذه المبادئ¹.

¹ - عبد العزيز النجار ، مرجع سابق ذكره ، ص 81 .

- 1 - مبدأ إتخاذ القرار: حيث أن جهود الأفراد وتصرفاتهم قد تكون نتيجة التفكير وإختيار أو مجرد رد فعل أوتوماتيكي أو نتيجة اللاشعور فإذا كانت جهود الأفراد وتصرفاتهم التفكير وإختيار قيل أن الأفراد إتخذوا قرارا .
- 2 - مبدأ تغلغل القرارات : فعملية إتخاذ القرارات عملية مستمرة متغلغلة في جميع أوجه النشاط الإداري والفني في أي مشروع أو منظمة .
- 3 - مبدأ التفكير المركب : للوصول إلى أعلى مستوى من القرارات الممكنة يجب أن يتصف هذا التفكير بأسلوب منطقي وإبتكاري في نفس الوقت .
- 4 - مبدأ التفكير المنطقي : لكي يكون التفكير منطقياً يجب أن يكون خالياً من التناقض والأغلاط وأن يكون دقيقاً واضحاً .
- 5 - مبدأ الإنطلاق الفكري : للحصول على كمية ممكنة من الأفكار في أقل وقت ممكن يتطلب إستخدام حلقات الإنطلاق الفكري .مثل إستخدام بعض النماذج الإحصائية كبحوث العمليات والأساليب الرياضية للوصول إلى حلول متعددة وبأقل تكلفة ممكنة
- 6 - مبدأ الحقائق : تعتبر الحقائق هي المادة الخام التي يتعامل معها متخذ القرار وبدون الحقائق يصبح القرار خاطئاً .ومنه تعتبر المعلومات المحاسبية التي تقدمها المراجعة المحاسبية الداخلية كقاعدة معلومات ذات قيمة من حيث المصدقية والملائمة المحتملة في الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج التي يستند عليها متخذ القرار من أجل تحسين وترشيد القرارات المالية .تحويل القرار إلى قرار تنفيذي وفعال يستجيب لتحقيق أهداف المؤسسة

وتتم عملية تنفيذ القرار بواسطة أشخاص آخرين غير الذين أعدوه لذلك لابد من التعامل وهنا يأتي دور وظيفة التنظيم والإعداد وتحديد المهام والمسؤوليات لتنفيذ القرار.¹

فالقرار الجيد والفعال الذي يزيد من تعظيم قيمة المؤسسة ويتسم بالرشادة ويستجيب لأهداف المؤسسة المرسومة وفق التخطيط المالي المسبق. لابد أن يتبع بعملية الرقابة الفعالة حتى يتسنى تحديد الإنحرافات ومحاولة تصحيحها ومن هنا يكون دور الميزانيات الرأس مالية والميزانية التقديرية كأدوات رقابة على تنفيذ القرار.

إنما المراحل الفكرية والعلمية السابقة التي تناولت خطوات القرار المالي هي أساس نجاح وضاعة القرار المالي الجيد المبني على معلومات محاسبية قيمة تقدمها له المراجعة المحاسبية الداخلية، وهذا عند كل مراحل إتخاذ القرار المالي .

الفرع الثاني : صعوبات عملية إتخاذ القرار المالي .

إن عملية إتخاذ القرار المالي والقرارات الإدارية بصفة عامة تواجهها جملة من المشاكل تتمثل في :

- عدم إدراك المشكلة والتحديد الدقيق لها .
- صعوبة تحديد الأهداف للقرار المالي .
- بيئة وظروف المؤسسة .
- شخصية متخذ القرار.
- نقص المعلومات والخوف من إتخاذ القرارات .²

¹ - علي حسين ، مرجع سابق ذكره ، ص 24 .

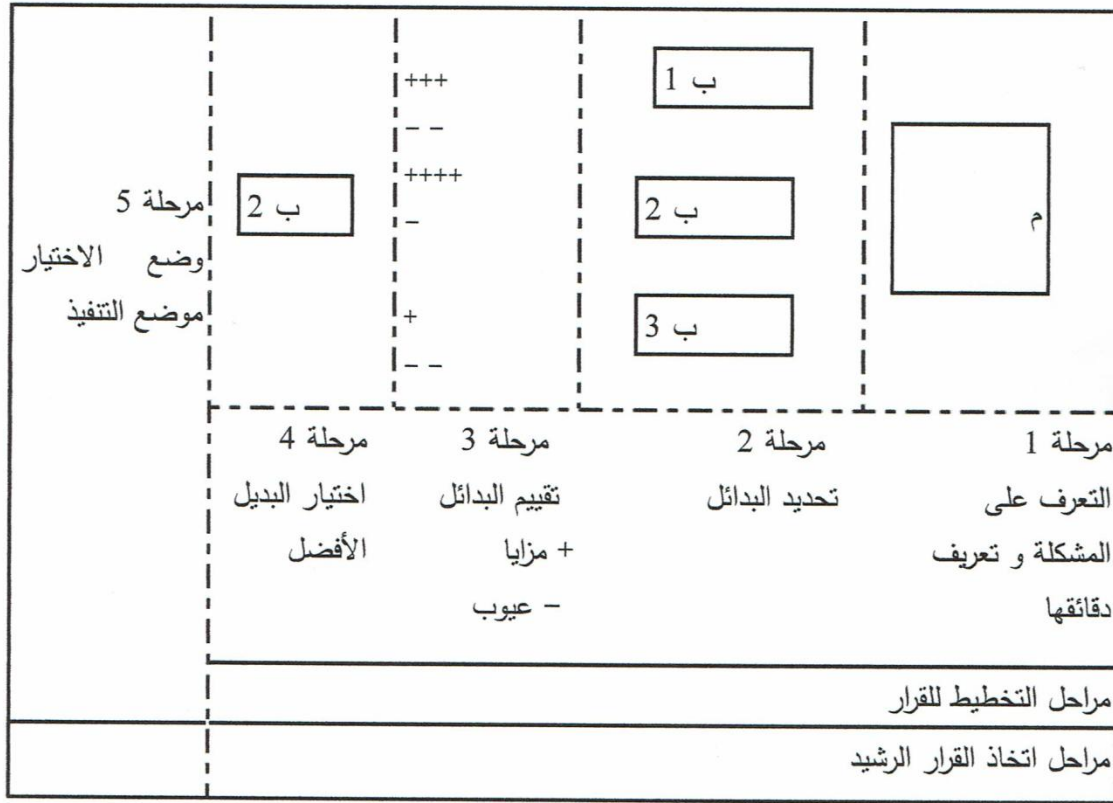
² -

المطلب الثالث : خطوات إتخاذ القرار المالي .

خطوات إتخاذ القرار المالي تمثل المراحل العلمية والفكرية التي ينبغي أن يسلكها متخذ القرار بقصد الوصول إلى تحقيق قرار رشيد وفعال يهدف إلى حل المشكلة محل الدراسة بأقل تكلفة ممكنة وفي أقل وقت ممكن .

ولقد إختلف كتاب الإدارة العامة ومنها كتاب الإدارة المالية في عدة خطوات الفكرية التي يسلكها متخذ القرار .

وإذا إعتبرنا أن التخطيط المالي السليم هو أساس لإتخاذ القرارات المالية فإنه يمكن تصور الخطوات الفكرية اللازمة لإتخاذ القرار المالي وفق الشكل التالي :



المصدر: محمد سعيد عبد الهادي ، الإدارة المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2008 ص 38 .

من الشكل أعلاه يتضح أن إتخاذ القرار المالي يمر بخمسة مراحل فكرية وأن عملية التخطيط المبنية على تحديد الأهداف المسبقة هي الركيزة الأساسية في عملية إتخاذ القرار.

الفرع الأول : التعرف على المشكلة وتعريف دقائقها : تعتبر هذه المرحلة أهم مراحل عملية إتخاذ القرار على الإطلاق كون المراحل التي تليها تعتمد بدورها على هذه المرحلة ، وأن أي خطأ في هذه المرحلة سيؤدي حتما إلى هدر الموارد وإضاعة الوقت وإتخاذ قرارات غير رشيدة.¹

¹ - أسامة الحارس ، المحاسبة الإدارية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 191 .

إذن يتعين على متخذ القرار المالي التعرف الدقيق على المشكلة المطروحة عن طريق تجزئة هذه المشكلة إلى جزئيات بمعنى التحليل للمشكلة إلى عناصر فرعية حتى يتسنى له معرفة وإختيار الحل المناسب . حيث أن التحليل العقلي الإستدلالي المنظم يساعد في التواصل إليه وإكتشافه .

يتم إتقاط المشكلة المدروسة من خلال القوائم المالية التي تقدمها المراجعة المحاسبية الداخلية كالميزانية وجدول حسابات النتائج عن طريق إكتشاف ما سبب تدني قيمة المبيعات مثلا أو سبب إنخفاض النتائج لسنة معينة مقارنة بالسنوات السابقة ثم طرح التساؤل عن هذه المشكلة الظاهرة . هل هو راجع إلى قلة التمويل أو لإنخفاض في حجم الإستثمارات

المتاحة ؟

الفرع الثاني : مرحلة تحديد البدائل : البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام الرجل الإداري لحل مشكلة قائمة .

فالبدائل عبارة عن حلول لمشكلة أو المشاكل التي تواجه الإداري . ومن هنا لابد من جمع المعلومات الكاملة عن كل بديل وبعد ذلك يتم إستبعاد أي بديل لا يتفق مع الهدف للمنظمة ودراسة البديل الذي يحقق الأهداف ويتفق معها وهنا لابد أن يكون أكبر من بديل .

إذن تخضع البيانات المالية المستخلصة من الميزانية وجدول حسابات النتائج لدراسة تحليلية بإستخدام الأساليب الكمية والإحصائية لتحديد التغيرات التي حدثت في قيمها عبر الزمن وإستخدام النسب فيما بينها وإستخراج مدى التغير بين نسبة وأخرى . لذلك قد يستخدم الأساليب الإحصائية والتي تتضمن الإحتمالات وقياس التغير أو التباين عن الوسط .

في عملية تحديد البدائل المحتملة وكذلك إستخدام أدوات التحليل المالي مثل النسب المالية ،تحليل

المخاطر ، تحليل التعادل لقياس درجة المخاطرة أو العائد المنتظر من كل بديل فعملية تحديد

البدائل تقف على مدى مساهمة كل بديل في تحقيق أكبر عائد وعند درجة مخاطرة أقل .

إن عملية تحديد هذه البدائل تتطلب من الإدارة أن تكون لها القدرة على تدبر الحلول والتصوير في

حقل إيجاد الحلول وخاصة الجديد منها وكذلك الإعتماد الواسع على التجارب والسجلات السابقة

ومعلومات وخبرات الآخرين في نفس المجال حتى يمكن الإمام بجميع المعلومات والنواحي المتعلقة

بالمشكلة وبالتالي بكل الحلول الممكنة .

الفرع الثالث : مرحلة تقييم البدائل .هي مرحلة تحديد عيوب ومزايا كل بديل وهي مرحلة مهمة

وشاقة أيضا .

وذلك مقارنة بالمرحلتين السابقتين فتتمثل مزايا وعيوب كل بديل في العائد المنتظر من كل قرار

إستثماري أو تمويلي بينما تتمثل عيوب كل بديل في التكاليف المنتظرة من ورائه .وما يميز هذه

المرحلة من الصعوبة كذلك في كون عملية المفاضلة ما بين البدائل المتاحة قد لا تبدو واضحة في

وقتها .

لكون المزايا والعيوب لكل بديل لا تظهر وقت بحثها ولكنها تبرز تنفيذ الحل مستقبلا .ومن هنا يأتي

الشك وعم التأكد من صلاحية البدائل المطروحة للحل مستقبلا

يستخدم في هذه المرحلة أساليب كمية المفاضلة بين الإقتراحات والحلول الممكنة سواء في درجة

التأكد أو عدم التأكد .إذن تعتبر هذه المرحلة بمثابة مرحلة تقويمية للبدائل الموجودة وترتيبها

حسب أولوياتها من حيث درجة مساهماتها في تعظيم العائد للمؤسسة وذلك بأدنى تكلفة ممكنة

وبأكبر عائد أوريح منتظر أي تحقيق الإستغلال العقلاني في الإمكانيات المالية والمادية المتاحة للمؤسسة ومنه زيادة تعظيم الربح المستقبلي وربحية الأسهم خاصة . والمحافظة على الهيكلية التمويلية وعدم الإخلال بقاعدة توازنه .

الفرع الرابع : مرحلة إختيار البديل الأفضل : وهنا البديل الأفضل من البدائل المتاحة إعتقادا على نتائج تقويم هذه البدائل في المرحلة السابقة¹ .

غير أن عملية الإختيار للبديل الأفضل تحكمها مجموعة من الإعتبارات والمعايير التي يمكن للمدير متخذ القرار الإسترشاد بها عند القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الموجودة والمتمثلة في :

1 - درجة المخاطرة المتوقعة من إختيار البديل : وفق هذا الإختبار يقوم متخذ القرار بعملية

الموازنة بين عوائد كل بديل والمخاطر لكل بديل مقترح عندها يقوم متخذ القرار بإختبار

البديل الذي يحقق أكبر عائد أوريح عند أقل خطر ممكن .

2 - الإقتصاد في الجهد والوقت : يجب تفضيل البديل الذي يحقق أكبر عائد وعند درجة

مخاطرة أقل وفي ذلك تكلفة مادية دنيا وفي أسرع وقت ممكن أي البديل الذي يمكن

المؤسسة من إسترجاع تكلفته في أقل وقت ممكن أو البديل الذي يكلف المؤسسة تكاليف

أقل .

3 - الإمكانيات والموارد المتاحة : ليس عملية إختيار البديل الأفضل هو بداية تنفيذ البديل بل

تخضع عملية إختيار البديل الأمثل لعملية حصر الموارد المالية والمادية والبشرية الكافية

لذلك بناء على مصادر تمويله الداخلية أو إمكانية الإقتراض من الخارج وأن عملية الحصر

لهذه الموارد تبقى غير كافية ما لم تتبعها عملية حسن الإستغلال للموارد المتاحة .

¹ - أسامة الحارس ، مرجع سابق ذكره ، ص 192 .

4 - مدة إختيار البديل وتنفيذه : لا بد من إرتباط الحل البديل بالوقت المناسب .¹

5 - إمكانية تنفيذ الحل : إذ لا فائدة من قرار لا يمكن تنفيذه .

أن يصدر ويتخذ القرارات وقت وجود المشكلة وليس بعد حدوثها فعندما تلوح مشكلة نقص

التمويلات اللازمة في المؤسسة فعلى المؤسسة إتخاذ جميع التدابير اللازمة المالية من محاولة رفع

رأس المال عن طريق المساهمات أو الإقتراض حتى لا تزداد درجة العجز .

الفرع الخامس : تنفيذ القرار : إنه من الخطأ الإعتقاد بأن مهمة متخذ القرار قد إنتهت بمجرد وضع

القرار وإنما تتبعه عملية تنفيذ القرار عن طريق المنفذين من المستوى الأول من الإدارة وهم

العاملين والفتيون لذلك فتنفيذ القرار المالي يتم بواسطة هاتين الفئتين وهنا تبدو وظيفة التنظيم

وتحديد المهام والمسؤوليات لوضع القرار المالي موضع التنفيذ ومتابعته لإستخراج الفوارق

والإنحرافات وتحديد المعوقات التي يمكن أن تظهر وقت تنفيذ القرار ، لمحاولة تصحيح هذه

الإنحرافات وقت حدوثها .

¹ - نواف كنعان ، مرجع سابق ذكره ، ص 159 .

خلاصة الفصل الأول :

تعتبر عملية إتخاذ القرار المالي من العمليات الروتينية في المؤسسة والتي يعلق عليها المساهمون أ ما لا كبيرة بهدف زيادة ربحيتهم وبالتالي إرتفاع في قيمة الثروة. وتعظيم قيمة المؤسسة .

فالقرار هو الإختيار المدرك والواعي من بين عدة بدائل متاحة أمام متخذ القرار بناء على درجة المخاطرة الأقل وعند عائد أكبر وتضع المؤسسة هذه القرارات المالية المتمثلة في قرار التمويل الذي يجب أن يراعي في إتخاذه ضرورة الإختيار من المصادر التمويلية ذات التكلفة الأقل والذي يراعي الوضعية المالية للمؤسسة وحسن الإستخدام للهيكل التمويلي. وقرار الإستثمار الذي يخص الجانب الأيمن للميزانية لما له دور فعال في تحقيق التوازن في ميزانية المؤسسة هذا القرار يبني على أسس ومقومات تجعله ركيزة أساسية .

تمر عملية إتخاذ القرارات المالية بخطوات علمية متسلسلة حيث لا يمكن الإنتقال من خطوة إلى أخرى إلا بعد دراسة وتحليل الخطوة السابقة لها وتقوم الإدارة المالية وبمساعدة المعلومات المحاسبية ذات المصدقية وفي الوقت المناسب بتوفير هذه المعلومات عند كل مرحلة من مراحل إتخاذ القرارات المالية فتعبر بمثابة مخرجات للنظام محاسبي يعتمد عليه سواء في الوقت الحاضر أو مستقبلا للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة .

تقدم الأساليب الكمية الإحصائية ومن بينها تحليل التعادل والتحليل عن طريق النسب المالية وتحليل المخاطر ، والتحليل عن طريق رأس المال العامل وباقي الأساليب الأخرى إحدى أدوات المهمة في عملية إتخاذ القرار المالي . غير أنه مما يهم ليس حساب هذه القيم عند كل أسلوب وإنما ينبغي التحليل المتعمق لكل نسبة أو مؤشر وعليه ينبغي وجود إدارة مالية ذات كفاءة وخبرة في ميدان التحليل وإتخاذ القرار .

الفصل الثاني

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

تمهيد : أمام تزايد التكتلات الإقتصادية والإنهيارات المتتالية للعديد من الشركات العالمية وتزايد الحاجة الماسة للمالك والمساهمين إلى معلومات مالية ذات مصداقية وموثوقية تكون كقاعدة معطيات لإتخاذ قراراتهم المالية يسمح بذلك وهو المراجعة المحاسبية الداخلية لمالها لأثر البالغ في تخفيض حدة الأخطاء ومنع الغش وتحقيق الحماية لأصول وممتلكات المؤسسة المادية والبشرية مع ضرورة منحها نوع من الإستقلالية لشخصية المراجع خاصة والتكفل من طرف المؤسسة بخدمة إدارة المراجعة .

المبحث الأول : ما هية المراجعة المحاسبية الداخلية .

المطلب الأول : مفهوم المراجعة المحاسبية الداخلية .

الفرع الأول : تعريف المراجعة المحاسبية الداخلية .

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم المراجعة المحاسبية الداخلية نظرا للتطورات الحاصلة في ميدان المراجعة الداخلية بصفة عامة ومن ناحية معايير تطبيقها وآليات تنفيذها هذا من جهة ومن جهة أخرى للغايات والأهداف المنوط بالمراجعة المحاسبية الداخلية كأحد أساليب منع الغش والإختلاسات وإرتكاب الأخطاء .

ومن بين التعاريف التي تناولت مفهوم المراجعة المحاسبية الداخلية ما يلي :

التعريف الأول : المراجعة المحاسبية الداخلية هي " الفحص الذي يقوم به شخص مؤهل للحسابات السنوية بغرض إعطاء رأي مبرر حول إنتظام هذه الحسابات ومصداقية القوائم المالية

"¹.

التعريف الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية هي " نشاط تقيمي مستقل داخل المشروع بغرض فحص وتحقيق النواحي المحاسبية والمالية وغيرها من النواحي التشغيلية للمشروع كأساس لخدمة الإدارة " ².

¹ -paul benyamine , pour une bonne pratique de l'audit , dgafr , paris , 1990 , p 17 .

² - إتحاد المحاسبين الدوليين ، أدلة التدقيق ، تعريب عصام مرعي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1987 ، ص 121 .

التعريف الثالث : المراجعة المحاسبية الداخلية هي " الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية

والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بتلك السجلات لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ

المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية والمتطلبات الأخرى.¹

من التعاريف السابقة للمراجعة المحاسبية الداخلية يتبين لنا أن المراجعة المحاسبية الداخلية هي

أولى أوجه المراجعة الداخلية وأقدمها والتي كانت تهدف إلى مدى التحقق من سلامة التسجيل

المحاسبى ومدى مصداقية التقيد بالمبادئ ومعايير هذا التسجيل بهدف الوصول إلى كشوفات مالية

صادقة ومعبرة عن الوضع المالي للمؤسسة .

ومنه يمكن تقديم تعريف للمراجعة المحاسبية الداخلية على أنها الفحص الإنتقادي لأوجه نظام

الرقابة الداخلية وجميع المعلومات والبيانات المالية للمؤسسة من دفاتر ومستندات من أجل إبداء

رأى فني محايد ومستقل والإعداد لتقرير لذلك .

ومن التعاريف السابقة يمكن إستخلاص مساهمات المراجعة المحاسبية الداخلية كوظيفة مستقلة

داخل المؤسسة في العناصر التالية :

1 - المراجعة المحاسبية الداخلية هي نشاط مستقل وفعال يهدف إلى جعل المؤسسة تتحكم في

تقنيات التسيير ومنه الرفع من كفاءته وزيادة الضبط الداخلي .

2 - تعمل المراجعة المحاسبية الداخلية على التقليل من الأخطاء ومنه تقليل التكاليف والأخطار

المالية المتوقعة .

3 - زيادة دور نظام المراقبة الداخلية .

4 - صيانة وحماية ممتلكات المؤسسة المالية والبشرية .

¹ - خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1998 ، ص 126 .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

5 - تعتبر المراجعة المحاسبية الداخلية مرآة المؤسسة أمام المساهمين والمتعاملين الآخرين لكونها تقدم معلومات موثوقة وذات مصداقية .

6 - تقديم كشوفات مالية تكون قاعدة قرار للمؤسسة والمستثمرين والممولين .

7 - تنمية قدرات التحكم في مردودية الموارد المالية عن طريق تقديم مواطن الضعف والقوة وفق تقرير المراجعة .

الفرع الثاني : أنواع المراجعة المحاسبية الداخلية

تنقسم المراجعة المحاسبية الداخلية إلى نوعين :¹

أولاً : المراجعة المحاسبية الداخلية قبل الصرف : يتطلب هذا النوع مراجعة الأعمال قبل وأثناء تنفيذها عن طريق تكليف موظف معين لتدقيق عمل موظف آخر للتحقق من سلامة الإجراءات وإكمال المستندات و موافقة السلطة المختصة على التنفيذ .

ثانياً : المراجعة المحاسبية الداخلية بعد الصرف : تنفذ وفق خطة مرسومة وبنسبة إختيارية عن طريق العينات وذلك ليؤكد المراجع الداخلي للإدارة العليا ، أن العمليات تسير وفق القوانين واللوائح الموضوعة والمقررة بما يضمن تحقيق الأهداف .

ومنه يمكن القول أن المراجعة المحاسبية الداخلية بعد الصرف هي الصبغة القانونية للمراجعة المحاسبية قبل الصرف أما النوع الثاني هي التوكيد لصحة البيانات المالية للنوع الأول ، ومنه فهي عين الإدارة وأداتها للتحقق من مدى تطبيق القوانين والتعليمات والتنظيمات وحسن الأداء لنظام الرقابة الداخلية .

¹ - كمال محمد سعيد كامل النونو (2009) ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير منشورة ، فلسطين ، ص 22 .

الفرع الثالث : مزايا المراجعة المحاسبية الداخلية :

يسمح بوجود مراجعة محاسبية داخلية في المؤسسة ومنح الإستقلالية لها وتفعيل دورها ووجود

إدارة مراجعة داخلية في المؤسسة على تحقيق المزايا التالية.¹

1 - أن المراجع الداخلي متواجد دائما في المشروع ومن ثم يستطيع التعرف على كل نواحي

نشاطاته وإجراءاته ، ومنه ضرورة إهمال الدور الفعال للمراجع الداخلي وأن تعمل

المؤسسة على منحه كامل الإستقلالية لفحص وتقييم للمستندات والسجلات المحاسبية

والخروج برأي فني محايد حول مصداقية وشرعية القوائم المالية .

2 - إن المراجعة الداخلية مستمرة على مدار العام ، لأنها تقوم بمراجعة شاملة لكافة العمليات

المالية والمحاسبية للمؤسسة ، ومنه فهي على إتصال دائم بعمل الموظفين وبالتالي تعمل

على تقليل الأخطاء ومنه تسهيل عمل المراجع الخارجي وبالتالي تقليل التكاليف .

3 - تعمل على قياس وتقييم فعالية الرقابة الداخلية حيث تعمل المراجعة المحاسبية الداخلية

على تفصيل ودعم لنظام الرقابة الداخلية لأنه يمكن تصور وجود لنظام رقابة داخلية في

المؤسسة دون الوجود للمراجعة المحاسبية الداخلية التي هدفها الأول وهو تفعيل لنظام

الرقابة الداخلية ومنه السعي نحو تحقيق أهداف المؤسسة المسطرة وزيادة مردودية

وظائفها ومحاولة التقليل من حدة المخاطر وصولا لتقديم معلومات مالية ذات قيمة

للإدارة لإستخدام هذه الأخيرة في إتخاذ القرارات المالية .

¹ - حسام سعيد أبو وطفة (2009) ، دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية الإستثمارات المالية . دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير منشورات الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، ص 21 .

الفرع الرابع : المعطيات والمعلومات محل المراجعة المحاسبية الداخلية

حتى يستطيع المراجع الداخلي أن يلعب دورا هاما في إدارة المراجعة الداخلية بإستخدام المراجعة المحاسبية الداخلية ومحاولة التقييم لنظام المعلومات المالي والمحاسبي للمؤسسة والتأكد حول صحة ومصداقية مخرجات نظامها وسلامة أساليب التسيير المطبقة فإن المعلومات والمعطيات المالية والمحاسبية والتي تكون موضع مراجعة محاسبية من طرف شخص المراجع الداخلي تتمثل في:¹

أولا : النتائج الشهرية للمحاسبة العامة .

تتجسد هذه النتائج في الميزانية العامة ، جدول حسابات النتائج والتحاليل الملحقة بهما ، بالإضافة إلى بعض المعطيات الأخرى مثل رقم الأعمال الشهري ، المشتريات الشهرية ، حسابات الزبائن والموردين ، وضعية الخزينة ، الكشوفات البنكية وبطاقة الجرد للمخزونات ... إلخ .

فالمراجع الداخلي يهدف إلى تحقيق العناصر التالية من وراء التقييم والمراجعة لهذه النتائج :

- 1 - مراقبة المعطيات المالية قبل إستعمالها من قبل المسيرين .
- 2 - البحث عن الأخطاء التي تكون لها إنعكاسات هامة على قرارات التسيير العادية .
- 3 - التأكد من الوجود لهذه العمليات والمبالغ وصحة المعالجة المحاسبية لها .
- 4 - التأكد من صحة الوثائق والمستندات المبررة .
- 5 - التأكد من الوجود الفعلي مثلا للمخزون في مخازن المؤسسة وليس بإستخدام مخزونات لدى الغير .

¹ - مساهل ساسية (2004) ، تأثير تكنولوجيا المعلومات على وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة ، دراسة حالة eriad سطيف ، رسالة ماجستير منشورات جامعة باتنة ، ص 14 .

ثانيا : النتائج الشهرية للمحاسبة التحليلية :

باعتبارها تقنية من تقنيات التسيير التي تعمل على تحليل التكاليف للمنتوجات أو الوظائف أو الأقسام وحتى الأنشطة فإن المحاسبة التحليلية توفر تحليلا معمقا عن تكاليف كل العناصر السابقة .

فالمراجع الداخلي وبحسب المسؤولية الملقاة عليه فهو يهتم بحساب أسعار التكلفة ومحاولة تحليل التكاليف لكل قسم أو منتج أو وظيفة أو نشاط بطريقة ذاتية للتأكد من صحة معطيات المحاسبة التحليلية ومنه التقييم الذاتي لعناصر هذه التكاليف للوصول إلى تأكيد صحة أو خطأ النتائج الشهرية للمحاسبة التحليلية .

ومن التقنيات التي يمكن للمراجع الداخلي إستخدامها في تحليل ومدى مصداقية نتائج المحاسبة التحليلية ما يلي :

- 1 - أسلوب طريقة الأقسام المتجانسة .
- 2 - أسلوب طريقة التكلفة المتغيرة .
- 3 - طريقة التحميل العقلاني للتكاليف .
- 4 - مراقبة التحميل التحليلي للتكاليف بواسطة سبر الآراء¹ .

ثالثا : معطيات الميزانيات التقديرية .

قد تجد المؤسسة نفسها مضطرة إلى إستخدام إحدى الأدوات الأخرى للتنبؤ بالتقديرات المالية في شكل موازنات تقديرية معيارية تعد وفق أسس معينة بهدف التحكم في التكاليف وتحديد

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 14 .

المستويات عند مختلف الأنشطة وذلك عند عدم كفاية تقنية المحاسبة العامة والتحليلية في ضمان التسيير العادي داخل المؤسسة .

ومن هذه الميزانيات التقديرية نجد :

- الميزانية التقديرية للإنتاج .
- الميزانية التقديرية للشراء .
- الميزانية التقديرية للمبيعات .
- الميزانية التقديرية للخزينة .

وحيث أن مسؤولية وضع هذه الموازنات هي مسؤولية مراقب التسيير ومنه فإن موضوعية التقدير لهذه الميزانيات يمكن أن تكون محل شك فتكون المسؤولية ملقاة على المراجع الداخلي في التأكد السليم من أساليب التقدير المتبعة ومراجعة مصداقية مبالغها ودقة التنبؤ وتقديم تقرير حولها إلى الإدارة العليا متضمن التعديلات التي يراها المراجع الداخلي ضرورية حتى يتسنى للإدارة العليا بناء قرارات مالية فعالة وفقها .

كذلك تكون مسؤولية المراجع الداخلي وهو إستخراج الإنحرافات في الموازنات التقديرية وتحليل هذه الإنحرافات ومحاولة تقدير مسؤولية هذه الإنحرافات بهدف تصحيحها ومحاولة وضع بناء أليات ومعايير علمية ومنهجية في بناء الموازنات التقديرية .

الفرع الخامس : الفرق بين المراجعة المحاسبية الداخلية والمراجعات الأخرى .

أولا : الفرق بين المراجعة المحاسبية الداخلية والمراجعة العلمية .

تعتبر المراجعة العلمية أو التشغيلية حديثة النشأة مقارنة بالمراجعة المحاسبية الداخلية .

حيث أن المراجعة المحاسبية الداخلية كأحد الأوجه الأولى للمراجعة الداخلية كانت تهتم بمحاولة التصحيح للأخطاء ومنع للغش ، ومع التطور الحاصل في الميدان الإقتصادي وظهور شركات المساهمة وحاجة المساهمين إلى معلومات مالية أكثر دقة ظهرت المراجعة العلمية ، التي يمكن إعتبارها بمثابة مراجعة تسييرية لكونها تخص كامل أوجه وظائف المؤسسة فتعرف المراجعة العلمية حسب المعهد الفرنسي للمراجعين والمراقبين الداخليين ifaci بأنها " فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف المديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة ، هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى .

إن الأهداف الرئيسية للمراجعين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري ، هي إذن تدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية ، أن المعلومات صادقة ، العمليات شرعية التنظيمات فعالة ، الهياكل واضحة ومناسبة " ¹.

فالمراجعة العلمية وبحكم أدائها الكامل داخل محيط المؤسسة ، يمكن أن تخص كل أو جزء من النشاطات الوظيفية للمؤسسة .²

كذلك تعتبر المراجعة العلمية بمثابة الفحص النظامي لنشاطات المؤسسة مع الأخذ بعين الإعتبار غاياتها وأهدافها .³

فالمراجعة المحاسبية الداخلية وبحكم أدائها التقليدي فهي تهدف إلى مدى التأكيد على صحة التسجيلات لأعمال المؤسسة المحاسبية والمالية ، ومنه فهي تعتمد على مبدأ القيمة التاريخية .

¹ - محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 3 ، 2008 ، ص 15 .

² -philippe , pierre tcherkowsky , pratique de l'audit opérationnel , les éditions d'organisation , paris , 1989 , p 27.

³ -paul ben yamine , opc , cit , p 13 .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

بينما المراجعة العلمية فهي تقييمية لأداء وظيفة أو نشاط ككل ومنه تعتبر المراجعة العلمية أوسع من المراجعة المحاسبية الداخلية التي هدفها هو التأكيد من صحة مخرجات النظام المحاسبي والمالي للمؤسسة .

المراجعة العلمية تعمل على فحص شامل لوظائف المؤسسة بهدف معرفة مدى قدرة المؤسسة في تحكمها في نظام الرقابة الداخلية ومنه تحديد نقاط القوة والضعف وفعالية التسيير ، بينما المراجعة المحاسبية الداخلية أداءها جزئي ومحدد .

ثانيا : الفرق بين المراجعة المحاسبية الداخلية والمراجعة الخارجية .

تعرف المراجعة الخارجية على أنها " عملية منهجية ومنتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة عن الأحداث الإقتصادية وتقديمها بطريقة موضوعية تضمن التطابق بين هذه العناصر والمعايير الموضوعية وتوصيل نتائج هذا الفحص للأشخاص المعنيين من أجل الوصول إلى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية ، وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمال الشركة عن الفترة المالية محل الدراسة ، ولهذا يقوم بها شخص خارجي عن المشروع " ¹.

كما تعرف المراجعة الخارجية حسب جمعية المحاسبة الأمريكية على أنها " عملية منظمة تنطوي على تجميع وتقويم موضوعي للأدلة المتعلقة بمعلومات مقدمة عن أحداث وتصرفات إقتصادية وذلك للتحقق من درجة التوافق بين هذه المعلومات والمعايير الموضوعية مع توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الإهتمام " ².

¹ -henri bouquin , jean – charles bécour ,audit opérationnel , édition économique , paris , 1996 , p 12 .

² -رجب السيد راشد وأخرون ، أصول المراجعة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 ، ص 5 .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

وعليه تبدو الفروقات الجوهرية بين المراجعة المحاسبية الداخلية والمراجعة الخارجية في شخص المراجع فإذا كانت المراجعة المحاسبية الداخلية شخص المراجع القائم بها هو موظف داخل المؤسسة ويتمثل تعيينه من طرف الإدارة فهو أجير ، فإن شخص المراجع في المراجعة الخارجية فهو خارجي مستقل يعين من طرف المساهمين .

بينما من حيث الهدف فالمراجعة المحاسبية الداخلية تهدف إلى خدمة الإدارة ، بينما المراجعة الخارجية فهي تهدف إلى خدمة الغير ومحاولة تزويدهم بمعلومات وصحتها لإستعمالها في إتخاذ القرارات المالية .

أما من حيث الإستقلالية فإن درجة إستقلالية المراجع الداخلي فهي محدودة نسبيا ، بينما المراجع الخارجي فهو مستقل كليا في عملية الفحص للوثائق والتقييم لها وإبداء الرأي .

أما من حيث الزمن فالمراجعة المحاسبية الداخلية فهي في حالة ظرفية أي دورية وتكون عادة مرة خلال السنة ، فإذا كانت كل هذه الفروقات الجوهرية بين المراجعة المحاسبية الداخلية والمراجعة الخارجية ، فإنه يجب عدم إغفال التكامل بين المراجعتين خاصة في إعتتماد المراجع الخارجي على تقارير المراجع الداخلي .

المطلب الثاني : أهمية وأهداف وخدمات المراجعة المحاسبية الداخلية .

الفرع الأول : أهمية المراجعة المحاسبية الداخلية .

أمام تزايد أنشطة المؤسسة وكبر حجمها وزيادة مطالبة الملاك بضرورة تحقيق الأرباح وتقديم معلومات مالية موثوقة إزداد الإهتمام بالمراجعة المحاسبية الداخلية لإضفاء المصداقية للقوائم المالية .

حيث بلغت دورة الإهتمام بالمراجعة المحاسبية للأسباب التالية :¹

- 1 - التغلب على الصعوبات التي تترتب عن الظروف الإقتصادية : وذلك عن طريق تسليط الأضواء على الطريقة التي تم بها إنجاز الأنشطة والعمليات داخل المنشأة فإنها تصبح أداة رقابة تساعد الإدارة على مواجهة الظروف الإقتصادية .
- 2 - كبر حجم المنشأة وإنتشارها جغرافيا : نظرا لكبر حجم المؤسسة وتعدد فروعها ومنتوجاتها وحاجة المساهمين ومستعملي القوائم المالية إلى بيانات أمنة وذات مصداقية وعدم إنتظارهم لأعمال المدقق الخارجي كانت الحاجة إلى مراجعة محاسبية داخلية من قيام المراجع الداخلي للتأكد من صحة البيانات المالية لكامل الفروع وفي أقل وقت .
- 3 - توفير بيانات ومعلومات يمكن الإعتماد عليها : تزداد الحاجة إلى بيانات موثوق بها عندما تستخدم هذه البيانات لإتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بإستخدام الموارد المتاحة .
- 4 - إتباع أسلوب اللامركزية الإدارية : حيث يترتب على إتباع أسلوب اللامركزية الإدارية في المنشأة ضرورة قيام الإدارة العليا لتلك المنشآت بالتأكيد من مدى إلتزام الإدارات القطاعية التابعة لها لما وضعته من خطط وسياسات عامة وأن تلك الإدارات تحقق العائد المتوقع منها على رأس المال المستثمر وتستخدم مواردها بكفاءة وتحقق نتائج فعالة ما لم تلجأ بين الحين والآخر إلى تقسيم أداء تلك الإدارات وفقا لمعايير الأداء الموجودة عهدت بها إلى دائرة التدقيق الداخلي .

¹ - هوام جمعة ، كوردي وداد " أثر الهندسة المالية الحديثة على فعالية دور التدقيق وحوكمة الشركات " ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة (11-12 أكتوبر 2010) ، جامعة 20 أوت سكيكدة ص ص 120 – 121 .

الفرع الثاني : أهداف المراجعة المحاسبية الداخلية .

باعتبار المراجعة المحاسبية الداخلية وظيفة يقوم بأدائها موظفين داخل المؤسسة من خلال الفحص الإنتظاري و القيام بكامل الإجراءات لإستكشاف الأخطاء ومعالجة وتقويم نظام الرقابة الداخلية ، نجد أن المراجعة المحاسبية الداخلية تهدف إلى ما يلي :

1 - التحقق من مدى الإلتزام بسياسات المؤسسة المطبقة وكافة إجراءات نظام الرقابة الداخلية .

2 - التحقق من مدى كفاءة وفاعلية الأداء لمختلف وظائف المؤسسة .¹

3 - كما تهدف المراجعة المحاسبية الداخلية إلى المحافظة على أموال وممتلكات المؤسسة وحمايتها من الإختلاس والتلاعبات .

4 - التحقق من دقة المعلومات المحاسبية والمالية لإستخدامها في إتخاذ القرارات المالية .

5 - وضع إقتراحات وتعديلات وتقارير مما يهدف إلى تحسين الكفاءة والمردودية الإنتاجية و المالية من خلال إقتراحات مجدية وبالتالي تقديم إرشادات ونصائح للمؤسسة .

6 - الحد والمنع من زيادة إرتكابا للأخطاء المحاسبية .

7 - محاولة تقييم وتقويم للنتائج المحققة خلال الدورة المحاسبية مع الأهداف العامة و الثانوية التي تم تحديدها ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة .

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، محمد السيد سرايا ، دراسة متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2006 ، ص 162 .

الفرع الثالث : خدمات المراجعة المحاسبية الداخلية .

بوجود المراجعة المحاسبية الداخلية في المؤسسة فإنها تقدم العديد من الخدمات داخل المؤسسة وأهمها¹ :

1 - خدمات وقائية : تتمثل في مجموعة الإجراءات التي يقوم بوضعها المراجع الداخلي لتأكيد

وجود حماية كافية لأصول وممتلكات المؤسسة من السرقة والتلف وحماية السياسة الإدارية ، المالية ، الإنتاجية ، التسويقية من الإنحراف عن التطبيق الفعلي لها دون تبرير مسبق .

2 - خدمات تقييمية : تتمثل في مجموعة أساليب وإجراءات يقوم بوضعها المراجع الداخلي

للتأكد من سلامة وفعالية نظام مهمته التنسيق مع المراجع الخارجي في إستخدام نفس الأدوات والأساليب ، كما تتمثل هذه الأساليب كذلك في تقييم مدى الإلتزام بسياسات الإدارة من قبل الموظفين

3 - خدمات إنشائية : تتمثل في الإقتراحات والتحسينات التي يراها المراجع ضرورية والتي

يقدمها للمؤسسة والتي تخص مثلاً جهاز الرقابة الإدارية ، سيرورة نظامها المالي ، الطرق الفنية للإنتاج .

4 - خدمات علاجية : تتمثل هذه الخدمات في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المراجع

الداخلي في عملية تصحيح وإكتشاف للأخطاء المحاسبية أو في التوصيات التي يقوم المراجع الداخلي برفعها للإدارة العامة ضمن تقريره والتي يرى ضرورة لتطبيقها لأجل تحسين آلية

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 165 .

التسيير داخل المؤسسة ، إن دليل تعدد أوجه الخدمات للمراجعة المحاسبية الداخلية هو وجود شخص المراجع الداخلي طوال السنة بالمؤسسة وقدرته على تشخيص واقع المؤسسة

المطلب الثالث : وظيفة المراجعة الداخلية وأركان المراجعة المحاسبية وخطوات المراجع الداخلي

الفرع الأول : وظيفة المراجعة الداخلية .

إن وجود وظيفة مراجعة داخلية في المؤسسة أصبح أكثر من ضرورة لأجل متابعة وفحص نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ، حيث ينصب إهتمام ودور المراجع الداخلي على عملية إعداد برنامج للمراجعة ويتحمل بقدر الإمكان كل مسؤولياته المدنية والجنائية والتأديبية¹.

ونظرا لكبر حجم المؤسسات وتشابك أنشطتها أدى بالضرورة إلى البحث عن وجود أداة إدارية لأجل متابعة نظام الرقابة الداخلية حيث تقع مسؤولية وضع هذا النظام على عاتق المراجعين الداخليين وتبعية تنفيذه .

ولأجل تطوير نظام الرقابة الداخلية أو المراجعة الداخلية داخل المؤسسة ضرورة وجود أربع مسؤوليات هي :

- 1 - وضع الإجراءات الرقابية .
- 2 - التطبيق لهذه الإجراءات .
- 3 - التحقق من مدى الإلتزام بها .
- 4 - التقييم الدوري لها .

¹ - أحمد عبد المالك ، فتحي رزق السوافيري ، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية ، دارالجامعة للنشر ، مصر ، 2002 ، ص 70 .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

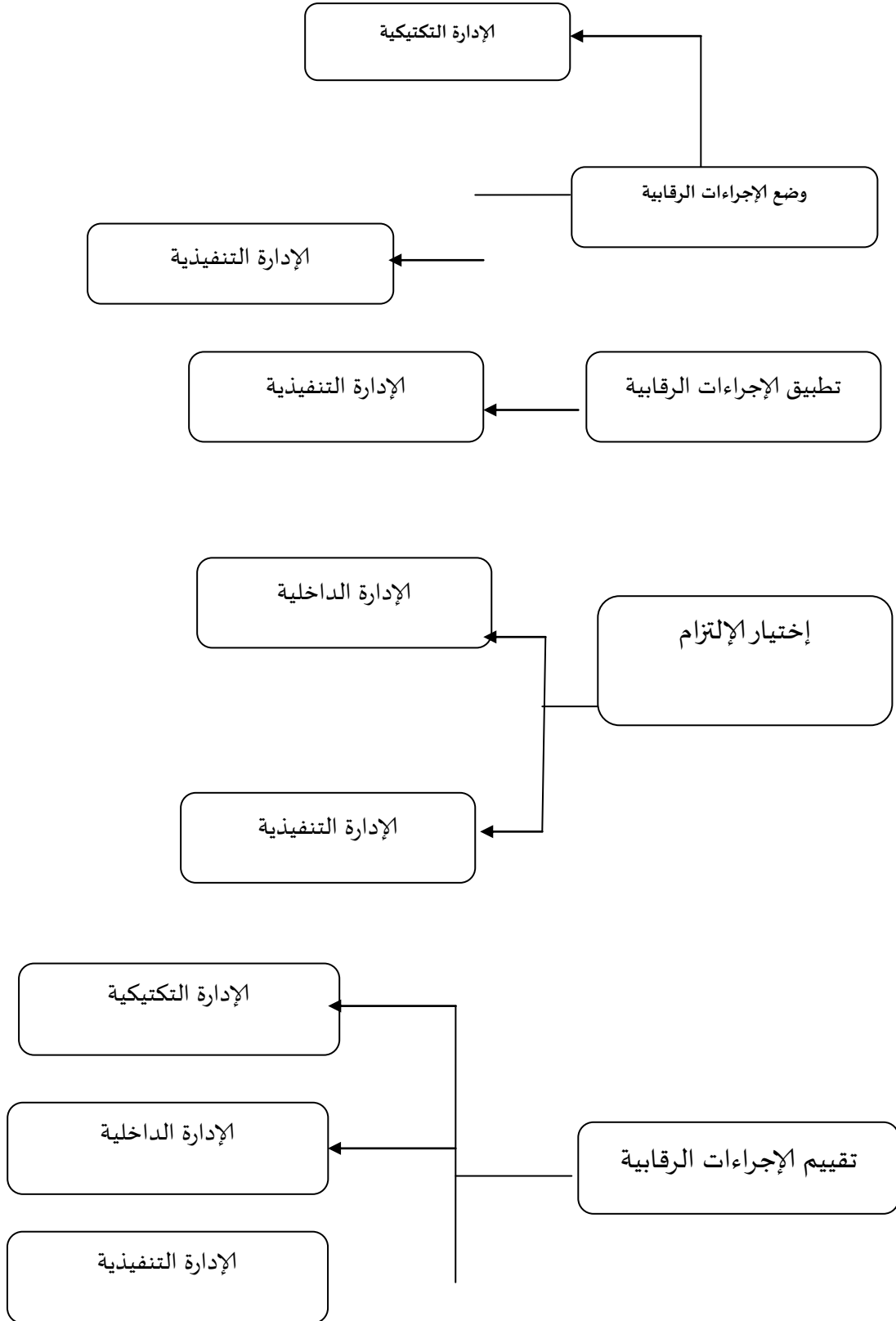
تقتصر مسؤولية المراجع الداخلي على إختيار الإلتزام بالإجراءات الرقابية وتقييم هذه الإجراءات

كما يلي :¹

والشكل الموالي يبين مسؤوليات تطوير لنظام الرقابة الداخلية أو المراجعة الداخلية .

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 90 .

الشكل رقم 11 : مسؤوليات تطوير نظام الرقابة الداخلية .



المصدر: أحمد عبد المالك ، فتحي رزق السوافيري ، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية ، ص 90 .

- 1 - وضع الإجراءات الرقابية: تقع مسؤولية وضع الإجراءات الرقابية على عاتق الإدارة التكتيكية والإدارة التنفيذية على أن تقوم هذه الأخيرة بتولي تنفيذ الإجراءات والمتابعة الدورية لها .
 - 2 - التطبيق لإجراءات الرقابة: يلتزم قسم المراجعة الداخلية بإختيار هذا الإلتزام ، بينما تتولى الإدارة عملية التقييم بفعالية نظام الرقابة الداخلية بهدف تحسينه والوصول إلى أحسن نظام رقابة داخلية يستجيب للأهداف .
 - 3 - التحقق من مدى الإلتزام: إن وضع الإجراءات الرقابية ومتابعة التنفيذ لها يعتبران من وظيفة إتخاذ القرارات الإدارية وجزء لا يتجزأ من الإجراءات التنفيذية ، حيث أن عدم إلمام المراجع الداخلي للعمليات فسوف لن يستطيع الإختيار الدقيق والسليم والتقييم الفعلي لإجراءات الرقابة بكل موضوعية .
 - 4 - التقييم الدوري للإجراءات الرقابية: هو ذلك الإجراء الذي يهدف إلى تأكيد مدى تحقيق الأهداف المسطرة وتكلفة تحقيق ذلك أي متابعة التنفيذ للسياسات الموضوعية .
- حتى يمكن الوصول إلى أداء فعال لنظام الرقابة الداخلية وقيام قسم المراجعة الداخلية بكامل مهامه ضرورة تكامل مختلف الوظائف أو المهام السابقة مع بعضها البعض .

الفرع الثاني : أركان المراجعة المحاسبية الداخلية .

حتى تحقق المراجعة المحاسبية الداخلية وظائفها وتقديم خدماتها خدمة للمؤسسة والمستعملي القوائم المالية يرتبط هذا الأداء بمجموعة أركان أو عناصر ضرورية ، تتخلص هذه الأركان في ¹ :

1 - الفحص والتدقيق : يعتبر ركنا أساسيا في المراجعة الداخلية حيث يتمحور من التأكد من

صحة المعطيات المحاسبية والمالية لمخرجات النظام المحاسبي من حيث :

- دقة التسجيل للمعطيات المحاسبية في دفاتر المؤسسات .

- التحديد الدقيق لطرفي العملية المدين والدائن .

- التأكد من الصحة القانونية للمستندات المبررة لعملية التسجيل .

يعتبر التحقق عنصرا جوهريا سواء في المراجعة المحاسبية الداخلية أو في المراجعة الخارجية غير أن

جوهر الإختلاف بينهما يكمن في أن هذه الأخيرة تعتمد على عنصرا العينات في الفحص بينما

المراجعة المحاسبية الداخلية فهي تعتمد على عنصرا الفحص الكامل .

2 - التحليل : يتمثل الفحص الإنتقادي لمختلف السياسات الإدارية التي تتبعها المؤسسة

وإجراءات الرقابة الداخلية المستعملة وكذلك الفحص الإنتقادي للسجلات المحاسبية

ومختلف التقارير لإستخراج نقاط القوة والضعف .

وتعتبر أدوات التحليل المالي التحليل عن طريق النسب المالية والميزانيات المقارنة والتحليل عن طريق

الروافع المالية ورؤوس الأموال العاملة من الأدوات المهمة التي يستخدمها المراجع الداخلي في تحليل

القوائم المالية وإيجاد العلاقات بينهما والتحليل والتفسير للنتائج الموجودة .

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، محمد السيد سرايا ، المحاسبة والمراجعة ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2006 ، ص 166

- 3 - الإلتزام : في سبيل أن يتأكد المراجع الداخلي من مدى إلتزام العاملين المنفذين لمختلف السياسات الإدارية المرسومة والأداء والتنفيذ للعمليات المخططة وفقا للنظم المرسومة كذلك والقرارات الإستراتيجية الواجب الوصول إليها .
- يستعين المراجع الداخلي ببعض القانونيين أو المستشارين أصحاب الخبرة و الدراية في الشؤون القانونية للتأكد من الإلتزام بهذه القرارات والسياسات المرسومة .
- 4 - التقييم : هو تحديد الحصيلة والنتائج المتواصل إليها من العناصر السابقة حيث تتمحور مهمة المراجع الداخلي هنا في تقييم ما يلي :
- الكفاءة للسياسات الإدارية ومختلف الإجراءات المتبعة .
 - الحكم على مدى فعالية هذه السياسات وما هي السبل والتحسينات الضرورية للرفع منها .
- يهدف المراجع الداخلي من وراء هذا التقييم لأجل محاولة الترشيد في إستخدام الموارد المالية والمادية في المؤسسة وكذلك لأجل محاولة الرفع وتحسين لأداء في المؤسسة ككل .
- 5 - التقرير: هو الأداة التي يعبر فيها المراجع الداخلي رأيه وأداء إثبات لمهامه داخل المؤسسة ، حيث يعبر المراجع الداخلي في تقريره عن :
- مختلف المشاكل التي صادفها أثناء أداء مهامه .
 - ما هي نقاط القوة والضعف التي توصل إليها وما هي الإجراءات المتخذة في سبيل ذلك .
 - مختلف الإقتراحات والتوصيات التي يراها ضرورية لمعالجة نقاط الضعف .
- حصيلة النتائج النهائية من خلال عملية المراجعة الداخلية على أن يرفع هذا التقرير للإدارة العليا المشرفة على عملية المراجعة الداخلية لأجل التنفيذ لما جاء في التقرير من توصيات وملاحظات وكل التحفظات التي يراها المراجع الداخلي في هذا الشأن ليعتبر بمثابة أداة من

أدوات إتخاذ القرارات المالية وأداة إثبات لصحة معلومات القوائم المالية من حيث تطبيق للمعايير والقواعد اللازمة .

الفرع الثالث : خطوات المراجع الداخلي .

تمر مهمة المراجع الداخلي بمجموعة مراحل ثابتة ومنتظمة بهدف الوصول إلى أدلة وبراهين وإبداء رأي محايد حول القوائم المالية للمؤسسة ، حيث يمكن تصنيف مهمة المراجع الداخلي إلى ثلاث خطوات أساسية¹.

أولاً: تحضير مهمة المراجعة الداخلية .

يقوم المراجع الداخلي في هذه المرحلة بتحضير وإعداد مجموعة من الوثائق والأعمال نلخص أهم هذه الوثائق والأعمال في العناصر التالية :

1 - الأمر بالمهمة : يتمثل في توكيل كتابي لا يتجاوز الصفحة الواحدة يتحصل عليه المراجع الداخلي بأمر من المدير العام ، يعلم هذا الأمر المسؤولين الرئيسيين الذين يدخلون حيز التدخل للمراجعة الداخلية ، حيث يسمح هذا الأمر بالمهمة بالدخول إلى كافة مصالح المؤسسة ومزاولة نشاطه .

2 - خطة التقرب : تسمح خطة التقرب بتنظيم مرحلة الدراسة حيث يتطلب من المراجع الداخلي جمع مختلف المعلومات الأولية حول المؤسسة محل المراجعة ، مثل نشاطها ، أدوات التسيير فيها ، جمع تقارير المراجعين السابقين ، ثم التعرف على مختلف الأخطار وفرص التحسين .

¹ -Olivier . Le Mant : La Conduite D'une Mission D'audit Interne , Edition Dounond , Ifaci , 1991 , P 64 .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

على المراجع الداخلي أن يأخذ بعين الإعتبار المهمة المسندة إليه والإستماع إلى إنشغالات المدير العام ، وأن يحدد بدقة مواضع المراجعة التي يسعى إليها بصفة دقيقة .

1 - جدول القوة والضعف الظاهرة : يلخص جدول القوة والضعف مرحلة تحليل المخاطر الواقعية على أساس الأهداف المعروضة في خطة التقرب .

يسمح هذا الجدول بترتيب الأخطار بهدف تحضير التقرير الموجه ، ويظهر جدول القوة والضعف وفق الشكل التالي :

الجدول رقم 03 : جدول القوة والضعف الظاهرة .

الموضوع	الهدف	الرمز	الرأي		التعليق
			قوة	ضعف	

Source : Olivier . Le Mant : La Conduite D'une Mission D'audit Interne , Edition Dounond , Ifaci , 1991 , P 64 .

2 - التقرير التوجيهي : يهدف التقرير التوجيهي إلى تحديد الخطوط العريضة للمراجع الداخلي وحدود تدخله ، فهو يعبر عن الأهداف المرسومة والمطالب بتحقيقها .

3 - برنامج التحقيق : عبارة عن وثيقة داخلية في مصلحة المراجعة الداخلية تهدف إلى بيان مهام المراجعين الداخليين وتخطيط عملهم والمتابعة الدورية لأعمالهم .

ثانيا. مرحلة العمل الميداني : تستوجب هذه المرحلة على المراجع أن يبدي قدرته على التحليل والإستنباط.¹

وعليه يقوم المراجع الداخلي بالخطوات التالية :

- تنظيم مهمته عبر الزمن من بداية مهمة المراجعة إلى غاية توزيع التقرير ، فتنظيم مهمة المراجع تبين مدى التقدم في مهمته .
- ورقة التغطية : هي الوثيقة التي تثبت تحقيق مهمة معينة من جهة وتبين بصفة واقعية النتائج المستخلصة من جهة أخرى ، فهي ورقة ربط بين العمل الميداني وبرنامج التحقق كذلك النتائج المستخلصة لمصلحة المراجعة الداخلية .
- ورقة كشف وتحليل المشكل : هي ورقة عمل مؤلفة من طرف المراجع الداخلي يسجل ويوثق فيها كل إختلال في وظيفة ما يجب أن يعلن عنه في ورقة الكشف والتحليل على الشكل التالي :

- المشكل الذي يلخصه .
- الأحداث التي تبينه
- الأسباب التي تشرحه .
- النتائج المتوقعة .
- الإقتراحات المقدمة .

أما حالة عدم وجود أي مشكل فيمكن الإستغناء عن هذه الورقة لأنها لا تستعمل لوصف الإجراءات الموضوعة .

¹ -jaque renard , theorie et pratique de l'audit interne , edition d'organisation , 5 eme edition , paris , 2004 , p 204 .

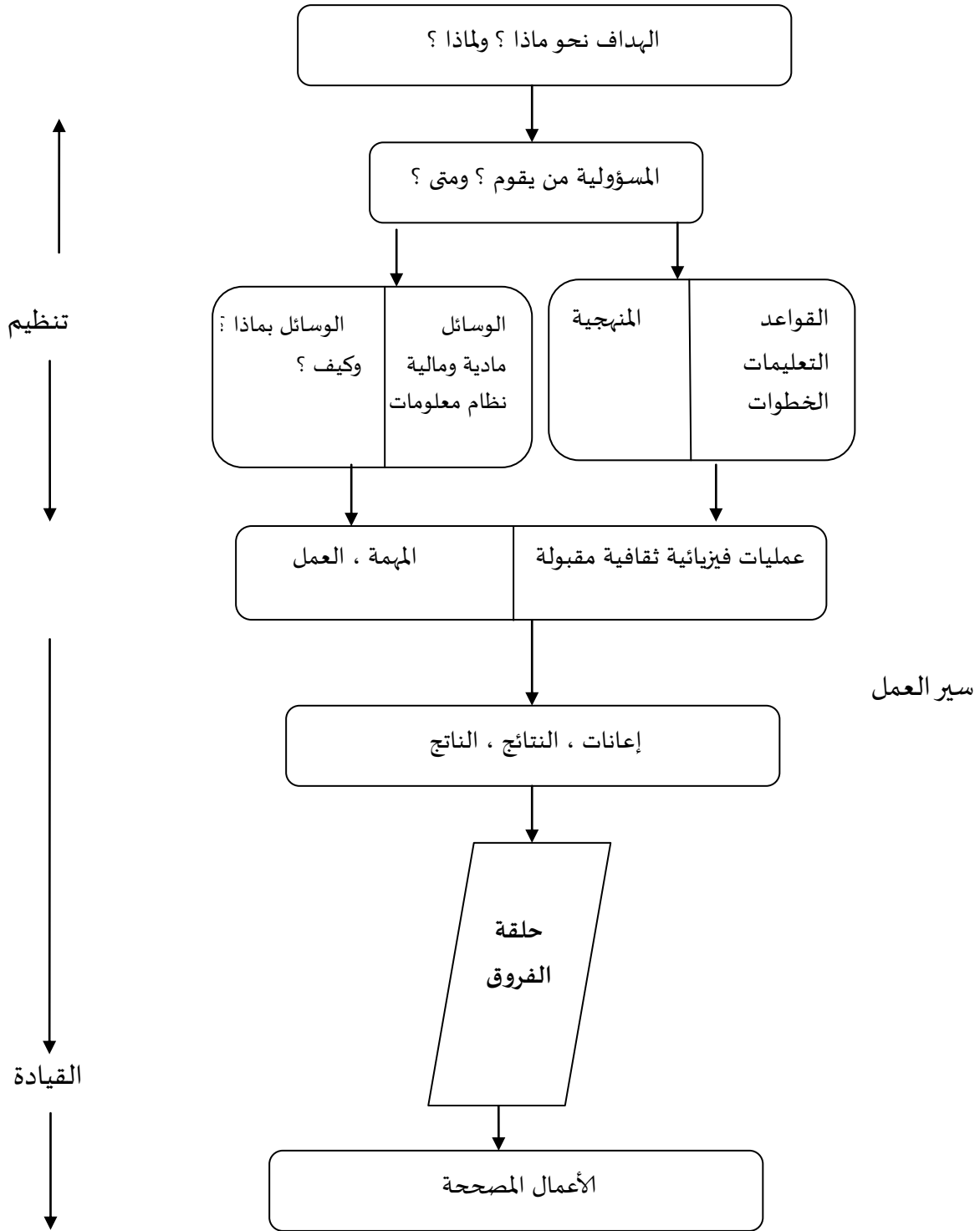
الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

ثالثا : إنهاء مهمة المراجعة .

ينهي المراجع الداخلي مهامه بإعداد تقرير يذلي فيه برأيه ويعلن إلى المسؤولين الرئيسيين .

والشكل التالي يبين خطوات مهمة المراجع الداخلي .

الشكل 12 : خطوات مهمة المراجع الداخلي .



Source : olivier . le mant : la conduit d'une mission d'audit interne , édition dounond , ifaci , 1991 , p 24 .

المبحث الثاني : المسار العملي للمراجعة المحاسبية الداخلية .

المطلب الأول : منهجية المراجعة المحاسبية الداخلية .

لكل عمل مهما كان نوعه منهجية متبعة بحيث يتوقف العمل على مدى دقة هذه المنهجية ،
ومنهجية عمل المراجعة المحاسبية الداخلية تشمل ثلاث خطوات رئيسية¹ .

الفرع الأول : المرحلة التمهيدية .

في هذه المرحلة يقوم المراجع بجمع وكسب معلومات عامة عن المؤسسة من حيث حجمها ، تاريخها ،
نشاطها ومحيط نشاطها الإقتصادي ونظام التسيير المطبق ، وهذا بقصد تكوين الملف الدائم
للمؤسسة الذي يتضمن معلومات محاسبية ومالية عنها ، كل ذلك يقود غلى تكوين خلاصة أولية
عن المؤسسة ومنه إستطاعته القيام بالتقييم الأولي .

إن نجاح عملية المراجعة المحاسبية الداخلية يتوقف على مدى قدرة إلمام المراجع الداخلي بهذه
المرحلة حيث أن نجاح أو فشل مهام المراجع الداخلي يرتكز حول هذه المرحلة التمهيدية .

الفرع الثاني مرحلة التحليل المعمق .

بعد إنتهاء المراجع الداخلي من المرحلة الأولى أين يكون قد كون الملف الدائم تأتي مرحلة التحليل
المعمق والتي تقسم بدورها إلى مرحلتين :

أولا . المراجعة المحاسبية : تختص بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وتنقسم
بدورها هذه المرحلة إلى :

¹ - ناصر دادي عدون ، نواصر محمد فتحي ، دراسة الحالات المالية ، دارالأفاق ، الجزائر ، 1991 ، ص 190 .

1 - مرحلة مسك الإجراءات : يقوم المراجع هنا بدراسة ثبات إجراءات التسيير لكافة وظائف المؤسسة ، ويستخدم هذا الراجع الداخلي لبعض الرموز المتفق عليها دوليا كإجراء أو أسلوب لبيان ثبات أو تغير أساليب التسيير ، وفي حالة وجود رمزين أو أكثر لا يتماشيان فهنا تتمثل في قائمة من الأسئلة معدة وفق أسلوب مختصر يجب عليها صاحب الوظيفة التي يريد المراجع الداخلي الحصول على معلومات عنها ، وتكون شكل هذه الأسئلة إما مفتوحة أو مغلقة .

2 - مرحلة إختبار التطابق : يقوم المراجع الداخلي هنا من التأكد من مدى مطابقة المكتوب نظريا مع المطبق في الواقع العملي ، ويهدف المراجع من وراء ذلك للتأكد من وجود لنظام الرقابة الداخلية وسلامة إجراءاته التنفيذية .

3 - مرحلة التقييم الأولى لنظام الرقابة الداخلية : تعتبر هذه المرحلة حصيلة أو نتيجة المرحلة السابقة وفيها يستخلص المراجع الداخلي نقاط القوة والضعف للنظام المحاسبي المطبق في المؤسسة من حيث قواعد التسجيل المحاسبي وخضوعه للمعايير المتفق عليها والمبادئ المحاسبية .

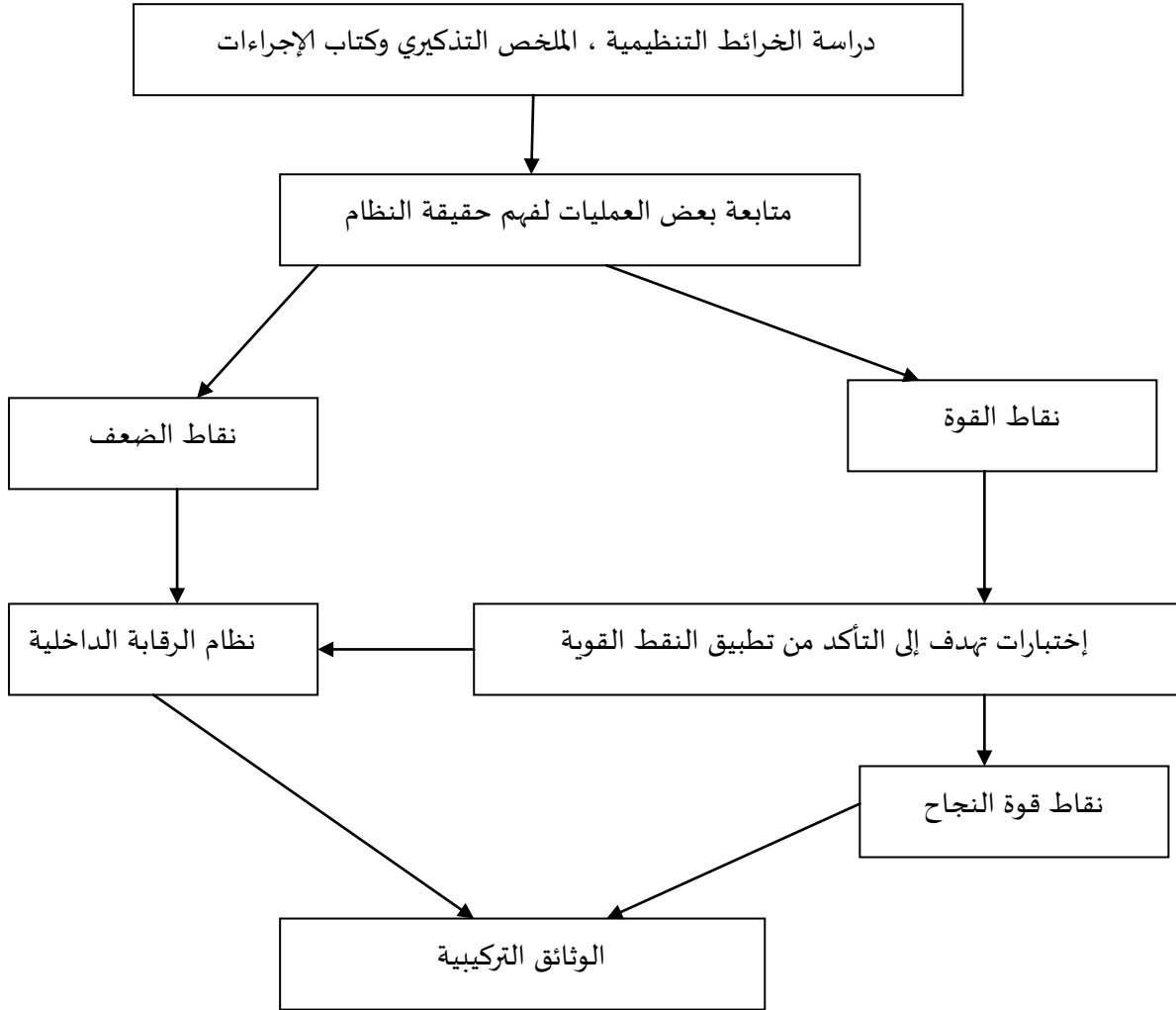
4 - مرحلة إختيار الدوام : يهدف المراجع الداخلي من وراء هذه الإختبارات إلى الخروج بقناعة ذاتية لتطابق الشيء المكتوب وبين ما هو واقع ومعمول به فعلا داخل المؤسسة ، وبالتالي عليه إجراء لبعض الإختبارات بصفة متكررة ودائما طالما انه موجود على مدار السنة في المؤسسة .

إن إيجابية إختبارات الدوام للمراجع الداخلي دليل على سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ، أما في حالة النتيجة السلبية ومنه ضعف جهاز الرقابة الداخلية فإن النتيجة هو إبداء تقرير سلبي عن ذلك .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

والشكل التالي يبين مرحلة التحليل المعمق للمراجعة المحاسبية .

الشكل رقم 13 : رسم بياني لمرحلة التحليل المعمق للمراجعة المحاسبية .



المصدر: ناصر دادي عدون ، نواصر محمد فتحي ، دراسة الحالات المالية ، دارالأفاق ،

الجزائر، 1991 ، ص 193 .

ثانيا : المراجعة العلمية .

هي مجموعة تقنيات يستعملها المراجع الداخلي لأجل تقييم أداء وظيفة معينة داخل المؤسسة وفق معايير وأسس علمية محددة سلفا ، حيث يعتمد على معايير خاصة بكل وظيفة على إعتبار أن مراقبة التسيير والتسيير عامة يعتمد على معايير خاصة بكل وظيفة على إعتبار أن مراقبة التسيير عامة يعتمد على جملة من المعايير ، وفي حالة وجود هذه المعايير يقوم المراجع الداخلي بإختبار أدائها الأولي .

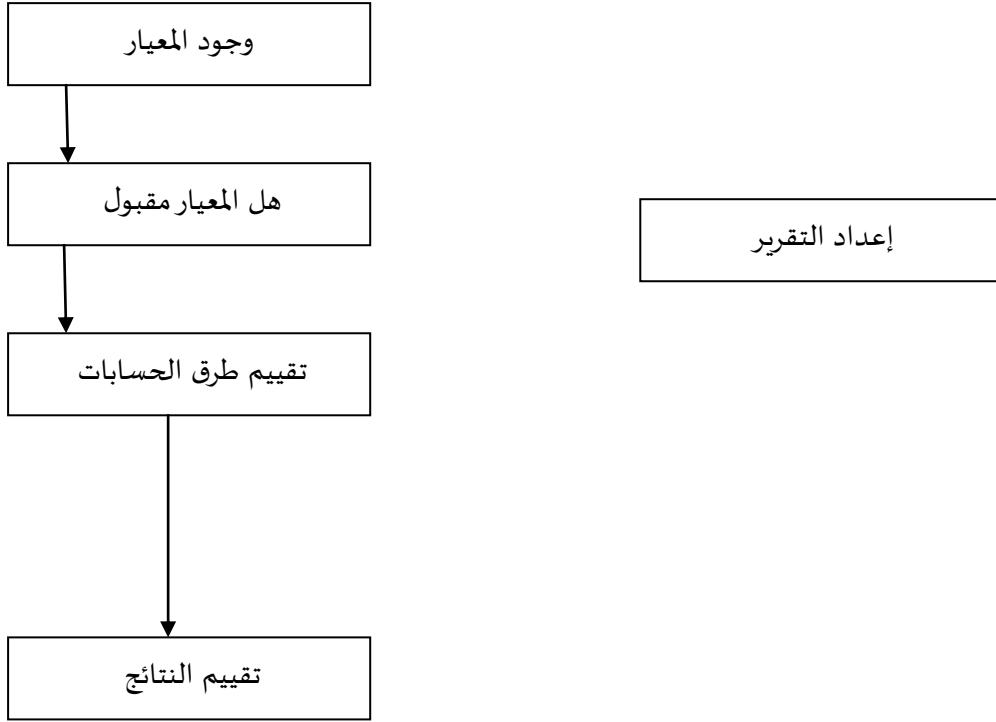
أما في حالة عدم وجود هذه المعايير فيعتمد المراجع الداخلي على خبرته ومؤهلاته العلمية المكتسبة في إعدادها لكونها تدخل ضمن مهامه .

بعد هذه المرحلة يصل المراجع الداخلي إلى إستنتاج هل أن هذه المعايير ذات قناعة وموضوعية أم لا ؟ فإذا كانت هذه المعايير ذات قناعة ومقبولة يقوم المراجع عندها بعملية التصحيح لبعض الطرق المحاسبية وتقييمها في حالة وجود بعض الطرق المحاسبية الخاطئة في التسجيل وغير صحيحة .

أما المرحلة الأخيرة من هذه المراجعة وهي التقييم للنتائج المتوصل إليها والبحث عن الأسباب للنتائج السلبية ، ثم محاولة التصحيح إن أمكن لها .

والشكل الموالي يبين لنا المراحل المتسلسلة للمراجعة العلمية .

الشكل رقم 14 : مخطط المراجعة العلمية .



المصدر: ناصر دادي عدون ، نواصر محمد فتحي ، دراسة الحالات المالية ، دار الأفاق ، الجزائر ، 1991 ، ص 194 .

الفرع الثالث : مرحلة فحص الحسابات وإختبارها.¹

بعد حصول المراجع الداخلي على كمية من المعلومات المحاسبية والمالية وانظمة التسيير داخل المؤسسة والتقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية وإستنتاج نقاط القوة والضعف ، تأتي المرحلة الأخيرة والهامة من مراحل منهجية المراجعة المحاسبية الداخلية وهي مرحلة الفحص الدقيق لحسابات المؤسسة ، فإذا كانت المراحل السابقة تعتبر بمثابة مراحل تمهيدية لكونها تقدم وضعية حسابات المؤسسة ومصداقية هذه الحسابات ، غير أن الواقع والسلوك المهني للمراجع

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 195 .

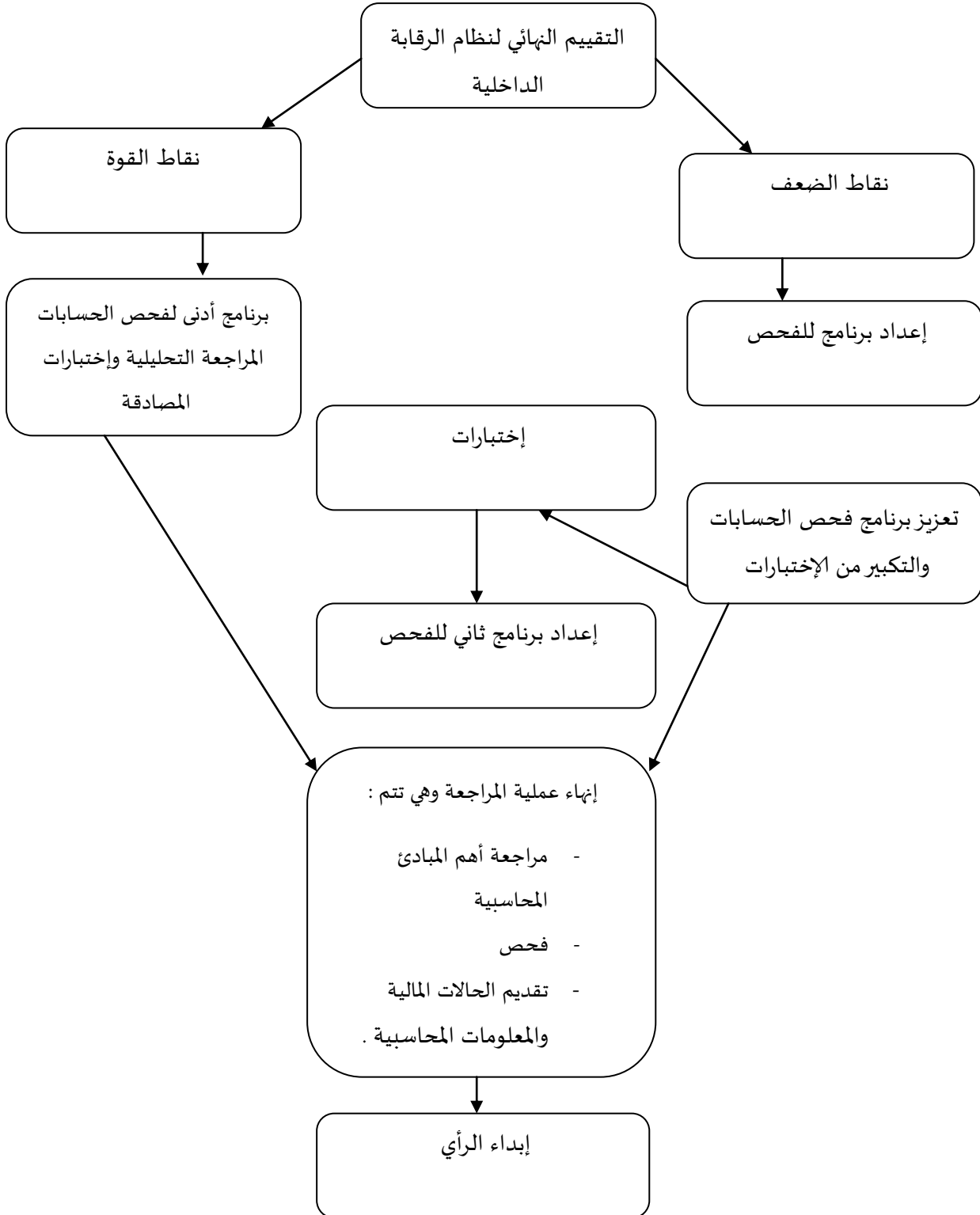
الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

الداخلي وضميره لا يكون مرتاح إلا إذا قام بعملية الفحص الذاتي لهذه الحسابات ولا يكفي المراجع الداخلي بالإجراءات المكتوبة فقط بل عليه إستخراج نقاط القوة والضعف وإعداد برنامج أدنى للفحص يقوم من خلال من التأكد من أنه لم يخطئ في تحليل نظام الرقابة الداخلية هو مرضي يتولى التأكد من صحة الأرصدة عن طريق أسلوب المراجعة التحليلية ، مثل المقارنة للقوائم المالية لسنوات متتالية .

أما في حالة توصل المراجع الداخلي إلى قناعة أن أداء نظام الرقابة الداخلية سلبي يتولى إعداد برنامج لفحص الحسابات لإستخراج مصادر نقاط الضعف ومحاولة تصحيحها بإستخدام مختلف الإختبارات الممكنة .

وبإنتهاء المراحل السابقة يقوم المراجع الداخلي بإعداد تقرير كتابي يقدم للإدارة العامة مدعم برأي شخصي حول مصداقية القوائم المالية ومتضمن جملة من التوصيات والتحسينات التي يراها ضرورية والشكل الموالي يبين خطوات مرحلة فحص الحسابات وإختبارها .

الشكل رقم 15 : رسم بياني لمرحلة فحص البيانات



المصدر: ناصر دادي عدون ، نواصر محمد فتحي ، دراسة الحالات المالية ، دارالأفاق ، الجزائر

، 1991 ، ص 197 .

المطلب الثاني : معايير المراجعة المحاسبية الداخلية .

تستمد المراجعة المحاسبية الداخلية عملها من جملة معايير المراجعة الداخلية في أداء عملها والإلتزام بقواعد العمل الميداني للوصول إلى جودة في تقاريرها .

فمعايير المراجعة هي " مقياس أو معايير الأداء المتعارف عليها لتنفيذ مهمة المراجع " ¹.

فالمعيار هو القاعدة أو الأساس الذي يعتمد عليه المراجع الداخلي في تنفيذ وأداء مهامه ، لذلك تعتبر بمثابة مرجع أساسي ، ونهج للممارسة المهنية ، واجبة التقيد بها والإحترام الكامل لها ، حيث يمكن إعتبارها بمثابة نمط سير أو النهج السلوكي والعملي لأداء المراجع .

نص المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على معايير المراجعة المتعارف عليها في المجموعات الثلاثة الآتية : ²

الفرع الأول . المعايير العامة . تتمثل المعايير العامة في :

- معيار التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية : لأجل الوصول إلى كفاءة مهنية في ميدان المراجعة الداخلية والإلمام بالجوانب المحاسبية وقواعد العمل الميداني للمراجعة كان ضرورة أن تبدأ هذه المهمة بالتحصيل العلمي لشهادة في الإختصاص المطلوب وهو المحاسبة.

كما يتطلب على المراجع اليوم وظل التطورات الحاصلة في ميدان تطبيق معايير المحاسبة الدولية أن يولي المراجع ضرورة مواصلة تحديث مكتسباته العلمية والعمل على تحديثها بما

¹ - محمد السيد ناغي ، المراجعة إطار النظرية والمراسلة ، مكتبة الجلاء ، المنصورة ، مصر ، 1998 ، ص 34 .

² - شركس م . ومراجعة المفاهيم والإجراءات في النظم المحاسبية والإلكترونية ، الطبعة الأولى ، دارذات السلاسل ، الكويت ،

1978 ، صص 25-26 .

يتماشى والتغيرات الحاصلة في الميدان سواء في الميدان العلمي أو حتى التكنولوجي لإكتساب تقنيات وأساليب ممارسته مهنية جديدة ، بينما التأهيل العلمي أو الخبرة المهنية وهي الممارسة الميدانية للمراجع والتدريب الجيد والفعال في مكاتب الخبرة المحاسبية لإكتساب مهارات جديدة وتنميتها من أصحاب الخبرة العالية الذين يجب عليهم مد يد العون للمتدربين في ميدان المراجعة ومحاولة إمدادهم بالخبرة المكتسبة سلفا .

إن شرط التأهيل العلمي والعملي قد لا تكون كافية للحكم على المراجع بالكفاءة المهنية المطلوبة ، لذلك ينبغي أن تنظم ملتقيات دورية وندوات وتربصات ميدانية يستطيع المراجع من خلالها تنمية قدراته الفكرية والعلمية والميدانية على حد سواء ، وتمكنه من الإيفاء بمتطلبات معيار التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية¹ .

كما أن التأهيل العلمي وإكتساب الشهادات العلمية لوحدها تعتبر غير كافية للممارسة المهنية بمهنة المراجعة ما لم يتبعها ممارسة عملية في الميدان لإكتساب المزيد من الخبرة والإطلاع على أحدث تقنيات الإستعمال لمهنة المراجعة ، لذلك يعتبر التأهل العلمي والعملي شيئا متكاملان .

- معيار الإستقلال : يسعى مستعملو المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولدة لها ، للحصول على معلومات ذات مصداقية للإعتماد عليها في إتخاذ القرارات منها المالية خاصة في المستقبل .

لذلك وحتى يمكن الإعتماد على مخرجات النظام المحاسبي والمالي وإعتبار هذه المعلومات بمثابة قاعدة قرار سواء للمؤسسة أو مستعملي الكشوفات المالية للمؤسسة ضرورة أن يتصف المراجع الداخلي بنوع من الإستقلال والحياد في مهامه والنزاهة التامة .

¹ - محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ، الجزائر ، ص 40 .

فالثقة ومصداقية تقارير المراجع هي حصيللة أو ميزة شخص المراجع الناتجة عن الحياد

الذي يتبعه المراجع الداخلي عند مراجعته للقوائم الحالية للمؤسسة بكل نزاهة

وموضوعية حتى تكون موضع ثقة لدى مستعمليها .

إن تحديد مدى الإعتماد على هذه المعلومات يكون على أساس مدى إستقلالية المراجع وحيادية

عمله ، لذلك وجوب توافر النقطتين التاليتين لتحديد مدى إستقلالية المراجع .¹

أ - عدم وجود مصالح مادية للمراجع : أي أن لا تكون للمراجع مصالح مادية في المؤسسة

المراجع لدفاترها مثل أن يكون مساهم في رأس مالها مثلا ، وأن لا تكون لأحد أقاربه مصالح

من نفس النوع لأن وجود هذه المصالح المذكورة قد تؤثر على إستقلاليته في إبداء الرأي

الفني المحايد في القوائم المالية الختامية .

ب -الإستقلال الذاتي : وهو الإستقلال المهني التام في أداء مهنة المراجعة ، أي بمعنى عدم تدخل

المؤسسة في شؤون المراجع أثناء قيامه بعملية الفحص للقوائم المالية ، كما تسيير

الإستقلالية إلى عدم وجود أي مشكل من أشكال الضغوط المفروضة على شخصية المراجع

لذلك يمكن إعتبار أن عنصر الإستقلالية الذاتية وعدم وجود لمصالح مادية للمراجع في

المؤسسة بمثابة شرطان أساسيان للتمييز عن مدى إستقلال المراجع كليا وضرورة توافرها

في نفس لحظة أداء مهنة المراجعة الداخلي .

2-معيار العناية المهنية : يجب على المراجع بذل العناية المهنية الكاملة وتخصيص كامل جهده

إنطلاقا من بداية مرحلة المراجعة الداخلية إلى غاية إعداد التقرير .

¹ - محمد التهامي طواهر وأخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 40 .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

فالحكم على أداء المراجع الداخلي لا يكون إلا من خلال بذل لهذا الأخير لكل العناية وضرورة أن يتصف بقواعد السلوك المهني ومعيار العناية اللازمة لذلك .

فمعيار العناية المهنية يوجب على كل شخص يعمل في مكتب المراجع تخطيط عملية المراجعة تخطيطا كافيا ، وجمع قدر كاف من أدلة الإثبات المقنعة وإعداد أوراق المراجعة بعناية وتقييم القوائم المالية ، وإعداد التقرير الذي يحتوي على رأيه بكل دقة¹ .

ولأجل الوصول إلى العناية المهنية المطلوبة ضرورة توافر الشروط التالية :²

- محاولة الحصول على أنواع المعرفة المتاحة بغية التنبؤ بالأخطاء غير منتظرة .
- أخذ بعين الإعتبار الظروف غير عادية في برنامج المراجعة من أجل الحذر عند الفحص للعناصر المرتبطة .
- التقييم المعمق لنظام الرقابة الداخلية لتحديد مواطن القوة والضعف .
- العمل على إزالة الشكوك أو الإستفسارات المتعلقة بالمفردات ذات الأهمية في إبداء الرأي .
- العمل بإستمرار من أجل تطوير مجال خبرته المهنية .

الفرع الثاني : معايير العمل الميداني .

ترتبط هذه المعايير بعملية تنفيذ المراجعة ، وتمثل مبادئ المراجعة التي تحكم طبيعة ومدى القرائن الواجب الحصول عليها بواسطة إجراءات المراجعة والمرتبطة بالأهداف العريضة الواجب تحقيقها

¹ مصطفى حسنين خضير ، المراجعة ، المفاهيم والمعايير والإجراءات ، مطابع جامعة الملك سعود ، السعودية ، 1996 ، ص 45 .

² محمد التهامي طواهر وأخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 43 .

من إستخدام هذه الإجراءات¹.

وتشتمل هذه المعايير على ثلاثة²:

أولا. يجب أن يكون العمل مخططا له بدقة : بإعتبار عملية التخطيط هو العمود الفقري لعملية المراجعة الداخلية من حيث توزيع الوقت الكافي على جميع مراحل المراجعة مع مراعاة كذلك الإمكانيات المادية المتاحة .

وضمن هذا الإطار يحدد المراجع الداخلي الأهداف التالية من وراء عملية المراجعة والتخطيط لها .

- التوضيح بدقة لنطاق الفحص التي سوف تخصصها المراجعة المحاسبية الداخلية .
- إستخدام نظام الرقابة الداخلية لمقارنة العمل المنجز بما هو متوقع ، وفي هذا الإطار يستخدم المراجع الداخلي مساعديه في إنجاز عملية المراجعة وتحت إشرافه .
- يعتبر برنامج المراجعة الدليل التوجيهي لعمل المراجع والمراجعة بصفة عامة وذلك لإحتوائه على كل ما يجب القيام به طوال فترة المراجعة .
- يحدد مسؤولية المراجع الداخلي ومنه المهام الموكلة له ومنه ضرورة التوقيع على كل عمل قام به طوال فترة المراجعة .

يعد نظام الرقابة الداخلية المطبق من طرف المؤسسة إحدى أهم المحددات لجودة نوعية المعلومات المالية وكذلك لجودة المراجعة ، حيث أن الإلتزام بقواعد ومقومات نظام الرقابة الداخلية يساعد على تحصيل نتائج ممثلة في المعلومات المالية التي تكتسي أهمية بالغة لدى

¹ - محمد سمير الصبان ، عبد الله العظيم الهلال ، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات ، الدار الجامعية ، مصر ، 2002 ص 85 .

² - إدريس عبد السلام أشنيوي ، المراجعة معايير وإجراءات ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت 1996 ، ص 33 .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

أصحاب القرار، ومنه ضرورة التقييم الفعال لنظام الرقابة الداخلية بإستخدام آليات للرقابة وطرق علمية دقيقة وضرورة وجود عنصر الخبرة والمهارة الكافية، يستخدم المراجع الداخلي إحدى الطرق التالية لتقييم نظام الرقابة الداخلية .

1 - طريقة الإستقصاء عن طريق الأسئلة : تشمل هذه الطريقة على قائمة من الأسئلة

النموذجية تخص وظائف المؤسسة وعملياتها¹.

وتخص الأسئلة الفصول الآتية :

- الأسئلة المتعلقة بالمشتريات .
- الأسئلة المتعلقة بالمخزون والإنتاج .
- الأسئلة المتعلقة بالمبيعات .
- الأسئلة المتعلقة بالخرينة .
- الأسئلة المتعلقة بالمستندات والأسهم .
- الأسئلة المتعلقة بالإستثمارات .
- الأسئلة المتعلقة بالأموال الجماعية .
- الأسئلة المتعلقة بالإعلام الآلي .

2 - طريقة التحديد الوضعي لنظام الرقابة الداخلية : يقوم المراجع الداخلي وفق هذه الطريقة

بالتشخيص الوضعي لنظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة من خلال تحديد لمواطن

¹ -hamini.a : le contrôle interne et élaboration du bilan comptable , entreprise publique économique , opu , alger , 1991

الضعف والقوة وما هي المقومات والإجراءات المتبعة مثل تحديد الصلاحيات

والإختصاصات والمسؤوليات داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

3 - طريقة الملخص الكتابي : وفق هذه الطريقة يقوم المراجع الداخلي بتحديد ملخص كتابي

يحدد فيه بدقة وبالتفصيل لماهية الإجراءات والطرق التي يجب توافرها في النظام السليم

للمراقبة الداخلية بهدف الإسترشاد به في تقييم نظام الرقابة الداخلية بهدف الإسترشاد به

في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع المراجعة .

يتبع المراجع الداخلي في سبيل تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أربعة خطوات

أساسية كما يلي :¹

• الخطوة الأولى : الفحص المبدئي .

• الخطوة الثانية : إختيار الألتزام بالإجراءات والسياسات .

• الخطوة الثالثة : الإختبارات الأساسية .

• الخطوة الرابعة : إعداد التقرير .

ثالثا : الحصول على قرائن كافية .

لأجل الوصول إلى إعداد تقرير يبدي المراجع فيه وبطريقة محايدة حول مدى معلومات

مدى صحة المعلومات المالية للكشوفات المالية للمؤسسة ، يسعى في هذا الإطار المراجع

الداخلي إلى البحث والتدقيق عن كافة الأدلة والقرائن الكافية لتكون بمثابة دعم لتقريره .

¹ - توماس ويليام وأمسون هنكي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، ترجمة حجاج .أ ح وسعيد ك د ، دار المريح للنشر ، الرياض السعودية 1989 ، ص 367 .

يستخدم المراجع الداخلي في هذا الإطار نوعين من الأدلة يعتمد عليها في صياغة تقريره لتكون دعم مادي له وهي :

1 - الأدلة من المصادر الداخلية : وتشمل سجلات المؤسسة سواء المحاسبية أو غير ذلك مثل دفتر اليومية ، دفتر الشيكات ، أوامر الشراء ، إذن الخروج والدخول فيما يخص المخزونات .

2 - الأدلة من مصادر خارجية : وتشمل الكشوفات البنكية وملاحظات وإستفسارات والعملاء والموردين ، مصالح الضرائب ، وكالات التأمين .

الفرع الثالث : معيار إبداء الرأي

يعد بمثابة أخر معيار من معايير المراجعة الواجب الإلتزام بها من طرف المراجع الداخلي وهو ضرورة إصدار رأي فني ومحايد معبر حول مدى مصداقية وصحة معلومات القوائم المالية الختامية للمؤسسة ، وذلك في شكل تقرير يقدم للإدارة العامة .

لذلك يعد تقرير المراجع وفق للعناصر التالية :¹

1 - يجب التوضيح في التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد تم تصويرها وعرضها وفق

للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

2 - يجب أن يوضح التقرير مدى ثبات المؤسسة على إتباع هذه المبادئ والقواعد المحاسبية

بينما في حالة عكس ذلك يجب الإشارة إلى ذلك وتقديم الإضافات اللازمة وعرض

للكشوفات المالية وفقا للطرق القديمة والجديدة مع إظهار لكافة الفروقات .

¹ - محمد سمير الصبان ، نظرية المراجعة وأليات التطبيق ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص 83 .

3 - يجب أن تفضح القوائم المالية عن المركز المالي وإظهار نتيجة النشاط بطريقة ملائمة وإلا يجب أن يتضمن التقرير الإيضاحات اللازمة لذلك .

4 - ضرورة أن يشمل التقرير على إبداء الرأي على كافة القوائم المالية كوحدة واحدة ، وذلك بإعداد تقرير وفق أحد الأنواع التالية :

- تقرير نظيف .
- تقرير تحفظي .
- تقرير سالب .
- تقرير عدم إبداء الرأي .

تكمن الأهمية العلمية والعملية لمعايير المراجعة المحاسبية الداخلية أو معايير المراجعة الداخلية بصفة عامة في تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :¹

- 1 - تحديد المبادئ الأساسية التي يجب إتباعها عند إنجاز مهام المراجعة الداخلية .
- 2 - توفير إطار مرجعي لإنجاز وترقية تشكيلة واسعة من نشاطات المراجعة الداخلية التي بإمكانها خلق القيمة المضافة .
- 3 - وضع معايير لتقييم سير المراجعة الداخلية ككل .
- 4 - تسير عملية تحسين الأعمال التنظيمية والعمليات .

¹ - مساهل ساسية ، مرجع سابق ذكره ، ص 19 .

المطلب الثالث : تقنيات المراجعة المحاسبية الداخلية .

لأجل التخطيط السليم والفعال للمراجعة المحاسبية الداخلية والوصول إلى تقييم لنظام الرقابة الداخلية وتشخيص لمكوناته وإجراءاته ، يستخدم المراجع الداخلي جملة من التقنيات والأدوات يعتمد عليها في جمع هذه الأدلة وتبرير النتائج .

إن أهم التقنيات التي يعتمد عليها المراجع الداخلي في جمع المعلومات تتمثل أساسا في فحص الوثائق الداخلية والخارجية محصل عليها ، إستعمال الإستبيان لتحصيل المعلومات والمقابلات التي تتم مع مختلف الأشخاص الذين بإمكانهم توفير معلومات ملائمة ويضاف إلى مجموع هذه التقنيات الملاحظة المباشرة¹.

الفرع الأول : فحص الوثائق .

الوثيقة كل ركيزة مرئية ، مسموعة ، مسموعة ومرئية ، إلكترونية تنتج من طرف أو لصالح المؤسسة².

فعملية الحصول والإطلاع على الوثائق الممكن الحصول عليها تشمل أساس وقاعدة للإنطلاق عمل المراجع الداخلي لكونها تشمل جملة من المعلومات والأنشطة المراد مراجعتها ، وكذلك لجميع المتعاملين الخارجين للمؤسسة مثل العملاء ، الموردين ، البنوك .

لذلك تعتبر مهمة البحث وتوافر هذه الوثائق من أولى إهتمامات المراجع الداخلي حيث أن توافرها من بدء عملية المراجعة الداخلية يسهل عمل المراجع ومنه ربح الوقت .

¹ - مساهل ساسية ، مرجع سابق ذكره ، ص 34 .

² -bruno camus , au dit marketing , les éditions d'organisation , paris , 1998 , p53 .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

ويستعمل المراجع الداخلي في سبيل الحصول على هذه الوثائق ما يسمى بخريطة تداول أو تدفق الوثائق الداخلية والخارجية داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، والتي تعرف بأنها " تصوير لتدفقات المعلومات التي سيدرسها المراجع والوثائق تحتوي على هذه المعلومات داخل وحدة معينة أو بين الوحدات " ¹.

ومنه تتشكل هذه الخريطة المسار أو النهج الذي يسلكه المراجع في تتبع تدفق وسير الوثائق والمعلومات المالية والمحاسبية داخل المؤسسة .

الفرع الثاني : الإستبيان والمقابلة ².

قد لا يستطيع المراجع الداخلي الحصول على القدر الكاف من الوثائق والمعلومات المالية والمحاسبية اللازمة وفق الطريقة الأولى ومنه يلجأ إلى تقنية أخرى من تقنيات جمع المعلومات والتي هي من أدوات علم الإجتماع وهما :

أولا / الإستبيان :

يعتبر الإنسان أداة ملائمة للحصول على معلومات ومعطيات وحقائق حول واقع معين ، وهو عبارة عن قائمة من الأسئلة ، يجيب عنها كتابيا من قبل المستجوبين ، حيث غالبا ما يستخدم المراجع ما يسمى " إستبيان الرقابة الداخلية " ، هذا الإستبيان يسمح بتقييم نظام الرقابة الداخلية .

حيث من خلال جملة الأسئلة المطروحة بهدف المراجع الداخلي إلى الحصول على معلومات حول صحة إجراءات نظام الرقابة الداخلية سواء في وظيفة معينة أو نشاط معين هو موضع مراجعة .

¹ -olivier lemant , groupe de recherches , la conduite d'une mission d'audit interne , édition dunod , paris , 1995 , p 173 .

² -مساهل ساسية ، مرجع سابق ذكره ، ص 34 .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

على أن يعد هذا الإستبيان بطريقة بسيطة في شكل مغلق يحمل إجابات بنعم أو لا ، حيث تمثل الإجابة ب " نعم " حول الوضعية المرضية على فعالية نظام الرقابة الداخلية ، بينما الإجابة ب " لا " فهي تدل على وجود نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية .

ثانيا / المقابلة :

المقابلة هي محادثة شخص بغرض إستجوابه عن أعماله ، آرائه إلخ وتعرف أيضا على أنها جلسة أسئلة وأجوبة يسعى من خلالها المحاور إلى الحصول على معلومات معينة ، تعتمد المراجعة الداخلية على هذه التقنية خلال مراحل إنجاز مهمة المراجعة .

المرحلة الأولى : تفيد المقابلة في تحصيل بعض الآراء والإقتراحات وتحصيل للوثائق الهامة التي يرى المراجع ضرورة للحصول عليها من أجل تسهيل وتوجيه مهمته .

المرحلة الثانية : أثناء بدء عملية المراجعة تفيد المقابلة من عملية التأكد من صحة مصادر المعلومات و إعتبارها أداة لإختيار برنامج المراجعة .

المرحلة الثالثة : عند نهاية مهمة المراجعة يستطيع المراجع الداخلي بإستخدام تقنية المقابلة من إجراء التصحيحات اللازمة لعمل المراجعة والحصول على توصيات وتوضيحات من أهل الإختصاص .

الفرع الثالث : الملاحظة المباشرة .

تعد إحدى التقنيات ذات الفعالية التي يستخدمها المراجع الداخلي في جمع المعلومات الكافية والتأكد من الوجود المادي لممتلكات المؤسسة ، حيث تسمح الملاحظات المباشرة التي يجريها المراجع

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

الداخلي ومساعديه في عملية الجرد الفعلي لأصول الشركة والتأكد من الملكية القانونية لها وصحة الأوراق التجارية المستعملة .

فالملاحظة المباشرة هي الجرد الفعلي لكامل عناصر أصول الشركة عند إستحالة وجود دفاتر الجرد في المؤسسة مما يسمح بإعطاء تصور دقيق عن ممتلكات المؤسسة .

وفي هذا الإطار ينبغي على المراجع الداخلي أن يقوم بالعمل التالي :¹

- 1 - التحقق من عقود الملكية للأصول المختلفة كالعقارات والسيارات والآلات ...إلخ .
- 2 - التحقق من توافر الشروط القانونية في الأوراق التجارية المستحقة على العملاء .
- 3 - التحقق من أصناف البضاعة والمخزون التي تستخدمها المؤسسة .
- 4 - التحقق من أن النقدية الموجودة في الخزينة حقيقية وليست أوراق مزيفة .
- 5 - التحقق من إجراءات الجرد الفعلي التي قامت بها الشركة هي نفس الإجراءات المتبعة عند القيام بالجرد سنويا ولا يوجد أي تغيير في هذه الإجراءات أثر على نتيجة النشاط أو المركز المالي للشركة .

المبحث الثالث : مساهمة المراجعة المحاسبية الداخلية في رشادة عملية إتخاذ القرار المالي .

تزداد الرشادة الإقتصادية والمالية للقرارات المالية المتخذة في المؤسسة كلما كانت مخرجات النظام المحاسبي والمالي المعتمد في المؤسسة والذي يتكون عادة من الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، قائمة التدفقات النقدية و الوثائق الملحقه والمراجعة المحاسبية الداخلية لها لإكتشاف وتصحيح الأخطاء قبل عرضها كقاعدة معلومات لإتخاذ القرار .

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، محمد السيد سرايا ، المحاسبة والمراجعة ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2006 ، ص

المطلب الأول : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الداخلية وفعاليتها في إتخاذ القرار المالي .

الفرع الأول : الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية وأهداف البيانات المالية .

أولا/الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية .

قبل بيان الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية يجدر بنا تعريف للمحاسبة المالية ومفهوم نظام المعلومات المحاسبي .

أ - مفهوم المحاسبة المالية : " تهتم المحاسبة المالية أساسا بالتسجيل والتقرير عن البيانات والأحداث الإقتصادية للمنشأة ، وبالرغم من أن تقارير المحاسبة المالية تقدم معلومات مفيدة للإدارة إلا أنها تقارير موجهة أساسا لخدمة جهات خارجية مثل ، الملاك ، الدائنين الجهات الحكومية ، جهات الرقابة الرسمية ، والجمهور " .¹

ب - مفهوم نظام المعلومات المحاسبي : " يختص نظام المعلومات المحاسبية بصفة عامة بمعالجة وتشغيل بيانات الأحداث الإقتصادية المالية والتقرير عن نتائج ومخرجات هذا التشغيل في صورة تقارير محاسبية " .²

إذن تشكل مخرجات النظام المحاسبي والمعدة وفق القواعد المحاسبية والمراجعة محاسبيا من طرف المراجع الداخلي مدخلات لمستخدمي القوائم المالية التاليين :³

¹ - عبد الوهاب نصرعلي ، شحاتة السيد شحاتة ، مبادئ المحاسبة المالية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 ، ص 20 .

² - ناصر نور الدين عبد اللطيف ، أساسيات المحاسبة المالية في المنشآت الخدمية والتجارية والصناعية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص 47 .

³ - شعيب شنوف ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 184-185 .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

المستثمرون : يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة بالأسهم .

العاملين : يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية وإستقرار المؤسسات التي يعملون بها ، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة مؤسساتهم على توفير المكافآت و منافع التقاعد وفرص التوظيف .

المقرضين : يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد إستحقاقها .

الموردين : يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها ، وعلى عكس المقرضون فإن الدائنون التجاريون يركزون إهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير ويستثنى من ذلك حالة إعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل كعميل رئيسي .

العملاء : يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المؤسسة خاصة حالة إرتباطهم أو إعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل .

الجهات الحكومية : تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لإستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها .

الجمهور العام : تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة مثل تقديم فرص العمل بالإضافة إلى الأطراف السابقة الذكر المستفيدة من المعلومات المحاسبية للمراجعة المحاسبية الداخلية فإن الأطراف التالية هي كذلك تستفيد من إستخدام المعلومات المحاسبية وهي :¹

¹ - حيدر محمد بني عطا ، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص 89 .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

الإدارة : وهي المسؤولة عن إعداد التقارير المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية ذات أثر مالي وتوصيلها إلى أصحاب العلاقة .

مهنة المحاسبة والمراجعة كونها الجهة المسؤولة عن فحص وتدقيق ومراجعة الحسابات وتحديث و تطوير مبادئ المحاسبة والمراجعة .

تشكل مخرجات النظام المحاسبي الراجع طبقا للمراجعة المحاسبية الداخلية إحتياجات داخلية للمؤسسة و إحتياجات لأطراف خارجة عن المؤسسة .

ثانيا : أهداف القوائم المالية

إن الغاية أو الهدف من نشر وتقديم البيانات المالية هو إبراز حقيقة الوضع المالي للمؤسسة كما أنها تعد بمثابة كقاعدة قرار للجهات السابقة في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية خاصة الإستثمارية والمالية .

إلى ذلك فقد حددت لجنة true blood المنبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكيين أهداف القوائم المالية في اثني عشر هدفا وهي :¹

- توفير المعلومات المفيدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية .
- خدمة المستخدمين الذين ليس لهم سلطة على طلب المعلومات مباشرة وهي تعتمد على التقارير المالية كمصدر للمعلومات عن الوحدة الإقتصادية .
- توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والمقرضين من أجل التنبؤ والمقارنة ولتقييم التدفقات النقدية من حيث الكمية والتوقيت وعدم التأكيد .

¹ - نفس المرجع السابق ، ص ص 90-91 .

- تزويد المستخدمين بالمعلومات المفيدة لإجراء التنبؤات والمقارنة لمعرفة قدرة المؤسسة على تحديد الدخل أو ما يسمى بالقدرة الإرادية للمنشأة .
- توفير المعلومات اللازمة حول قدرة الإدارة موارد الوحدة الإقتصادية بكفاءة وفعالية .
- توفير المعلومات الوقائية والتفسيرية التي تساعد في التنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة الوحدة الإقتصادية في تحقيق الدخل .
- تقديم قائمة بالمركز المالي والمفيدة في مجال التنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة المنشأة على تحقيق الدخل
- تقديم قائمة بالدخل الدوري من أجل تقييم قدرة المنشأة على تحقيق الدخل في المستقبل
- تقديم قائمة بالتقديرات المالية من أجل التنبؤ والمقارنة وتقييم الأحداث الإقتصادية المتوقعة .
- توفير معلومات مفيدة في مجال تقييم كفاءة الإدارة في إستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة في تحقيق أهداف المنظمة .
- التقرير عن الأنشطة التي لها أثر على المجتمع بصفة عامة ، أي المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة .
- إستخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ بخطر الإفلاس¹ .

¹ - شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ، الجزء الثاني ، مكتبة الشركة الجزائرية ، بوداود ، 2009 ، ص 334 .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

وقد أكد مجلس معايير المحاسبة المالية fasb أهداف البيانات المالية في مفاهيم المحاسبة المالية رقم 1 و الصادرة عام 1978 بعنوان أهداف التقرير المالي لمشروعات الأعمال والتي حددها في ثماني أهداف كما يلي :¹

- 1 - توفير معلومات نافعة للمستثمرين والدائنين الماليين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين لأغراض إتخاذ قرارات الإستثمار وقرارات الإقتراض والقرارات المماثلة .
- 2 - توفير معلومات تساعد المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين على تقييم مقدار وتوقيت وعدم التأكد بالنسبة لكل من :
 - متحصلاتهم النقدية المستقبلية من المكونات أو الفوائد .
 - متحصلاتهم المستقبلية من بيع وإستهلاك أو إستحقاق الأوراق المالية أو القرص .
- 3 - توفير معلومات عن :
 - الموارد الإقتصادية للمنشأة .
 - الحقوق عن هذه الموارد .
 - تأثير المعاملات والأحداث والظروف التي تغير تلك الموارد والحقوق عليها .
- 4 - توفير معلومات عن الإدارة المالي للمنشأة خلال فترة معينة .
- 5 - توفير معلومات عن الدخل من العمليات ومكونات هذا الدخل .
- 6 - توفير معلومات عن :
 - مصادر وأوجه إنفاق السيولة بالنسبة للمنشأة .
 - الأموال التي تقتريها المنشأة وسدادها للقروض .

¹ - محمد سليم وهبه ، 2005 " البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية " مجلة المحاسب المجاز ، لبنان ، الثلاثي الثالث ، العدد 23 ، ص 18 .

• حركة رؤوس الأموال الخاصة .

7 - توفير معلومات عن أداء إدارة المنشأة لإلتزاماتها إتجاه المساهمين .

8 - توفير معلومات نافعة للإدارة والمديرين لأغراض إتخاذ القرارات .

يتضح من الأهداف السابقة أنها ترتكز على ثلاثة أهداف رئيسية من وراء إعداد ونشر القوائم

المالية وهما :

أ - ضرورة توفير معلومات للأطراف الخارجية كالدائنين والمستثمرين سواء الحاليين أو

الخارجين مع التأكيد على ضرورة بيان قيمة الإيرادات المحققة .

ب - إتخاذ القرارات المالية المختلفة كقرار الإستثمار والتمويل ، حيث أن الغاية من وراء هذه

المعلومات هي إتخاذ القرار لما تملكه هذه المعلومات هذه المعلومات من خصائص ذات قيمة

ت - ضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي نافع يمكن الإستفادة منه جانب

مستخدمي المعلومات وأن المنفعة ترتبط بالمعلومات وفائدتها من وجهة نظر معدي القوائم

المالية أي أنها تلتصق بالمعلومة¹ .

كما يتضح من الأهداف السابقة أن القوائم المالية ، تعد المنتج الرئيسي لنظام المحاسبة المالية

التي تقوم بمعالجة الأحداث المالية المختلفة وعرضها خلال السنة لإنتاج مخرجات تساعد

متخذي القرارات الإدارية في إتخاذ قرارات رشيدة ، فمن الكم الهائل من الأحداث والبيانات

¹ - معي الدين حمزة ، 2007 ، " دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق عمان للأوراق المالية " مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد ، 23 ، العدد الأول ، ص 147 .

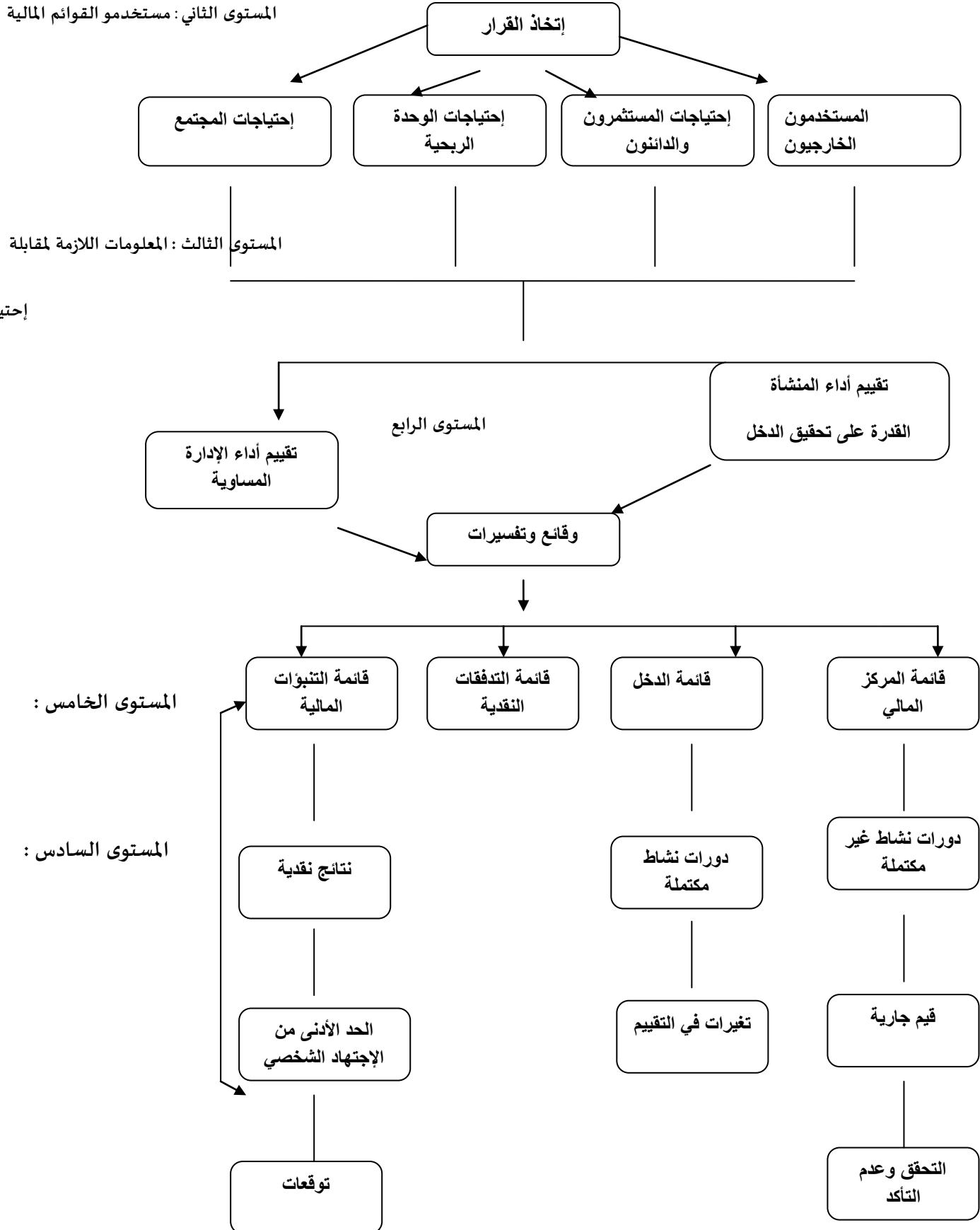
الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

المالية التي تقع خلال السنة ينتج نظام المعلومات المحاسبية للقوائم المالية السنوية التي تعكس الحالة المادية والإقتصادية للمشرع.¹

والشكل الموالي يوضح بناء الهيكل للأهداف في التقارير.

¹- يوسف محمد جربوع ، 2007 " مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في المستوى الأول : الهدف العام .

الشكل رقم 16 : هيكل الأهداف في التقارير المالية .

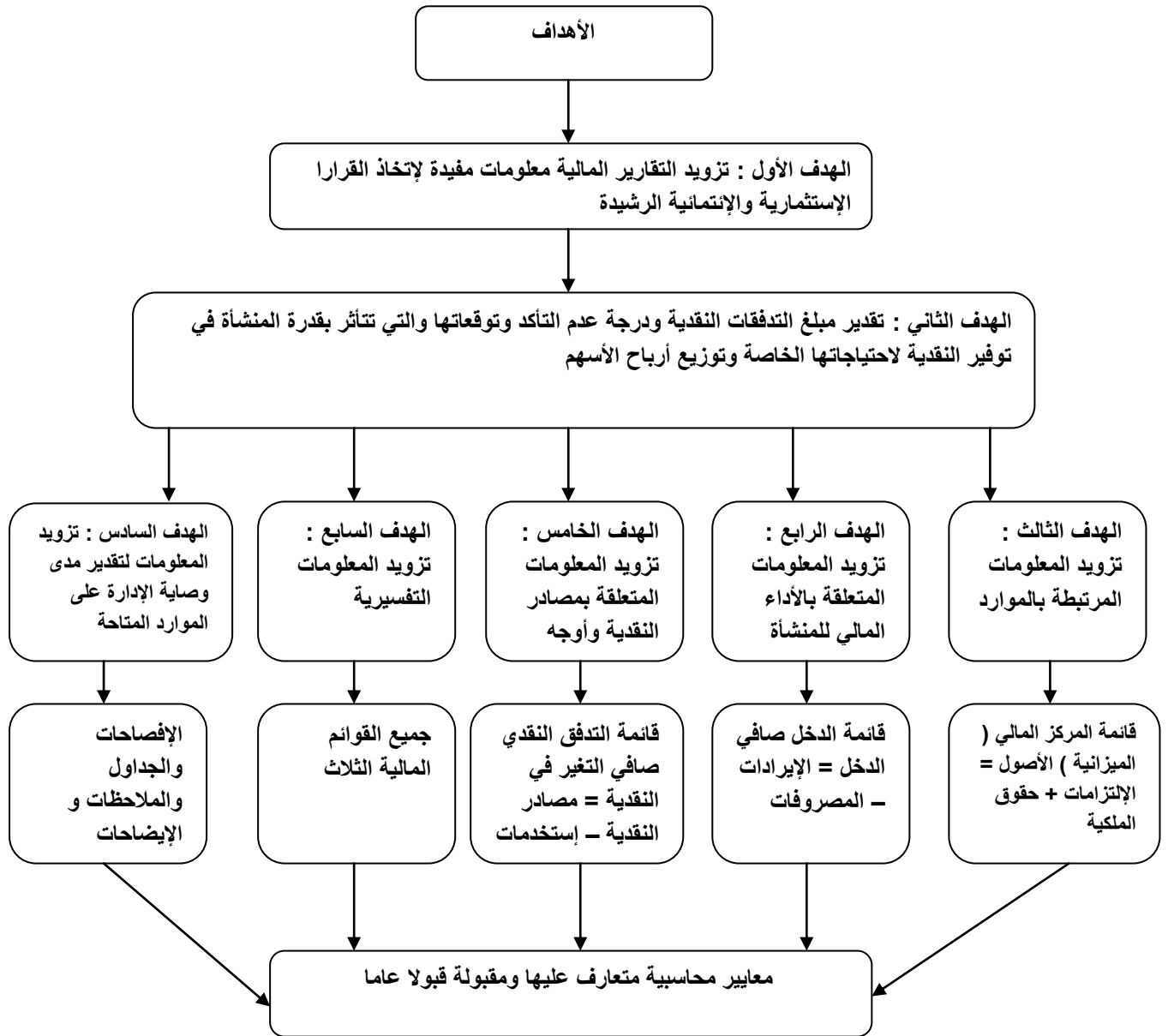


الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

المصدر: حيدر محمد علي بني عطا ، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص 92 .

بينما الشكل التالي يوضح الأهداف من نشر التقارير والقوائم المالية في المؤسسات الربحية والمحددة بسبعة أهداف .

الشكل رقم 17 : أهداف نشر القوائم المالية .



المصدر: حيدر محمد علي بني عطاء مقدمة في نظرية المحاسبية والمراجعة ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص 94 .

يتضح من الأشكال السابقة أن المراجعة المحاسبية الداخلية تهدف إلى توفير معلومات محاسبية في شكل قوائم مالية وتقارير لمستخدمي هذه القوائم سواء المؤسسة أو أطراف خارجية كالمقرضين والمستثمرين المحتملين لتقييم أداء المؤسسة وإتخاذ القرارات المالية .

الفرع الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

تعد المعلومات المحاسبية المفيدة وذات الجودة الأكثر فعالية في إتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة لما تتسم به من خصائص مختلفة ، هذه الخصائص تعد بمثابة أداء لتقييم مدى جودة المعلومات المحاسبية و المالية ، وتكون هذه المعلومات المحاسبية كمية كالقوائم المالية¹ .

مثال ذلك الميزانية وجدول حسابات النتائج ، قائمة التدفقات النقدية ، فمن الطبيعي أن تقدم المراجعة المحاسبية الداخلية خدمة للتأكد من صحة الأرقام الموجودة في القوائم المالية وهذا ما ذهبت إليه لجنة خاصة عن خدمات التأكد سميت بلجنة أليوت Elliott committee ، حيث سمح عمل هذه اللجنة للمراجع أن يقوم بإعداد تقرير ليس فقط عند مصداقية وإمكانية الإعتماد على المعلومات أو التوقيت المناسب لتلك المعلومات وإنما أيضا للتأكيد على جودة هذه المعلومات حيث عرفت خدمة التأكد بأنها " خدمات التأكد هي الخدمات المهنية المستقلة التي تحسن جودة المعلومات أو سياقها لمستخدمي القرارات "²

¹ - أحمد حلمي جمعة وآخرون ، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص 8 .

² - أمين السيد أحمد لطفي ، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ، ص 9 .

وحتى تكون المعلومات المحاسبية والمالية ذات جودة في عملية إتخاذ القرارات المالية لا بد وأن تتميز بالخصائص الموالية .

أولاً : الخصائص الأساسية .

تعمل الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على تعزيز المعلومات التي توفرها البيانات المالية مما يجعلها ذات قيمة ومنفعة لمستخدمي القوائم المالية وتمثل الخصائص الأساسية في :

أ - الملائمة : يقصد بالملائمة كخاصية من خواص المعلومات المحاسبية قدرتها على التأثير في القرار المتخذ ، فالمعلومات المحاسبية الملائمة هي تلك المعلومات التي لها القدرة على إحداث تغيير في قرار المستخدم للمعلومات وبالتالي إيجاد فرق في إتخاذ القرار.¹

ولكي تكون المعلومة ملائمة لإتخاذ القرار يجب توافر الخصائص الجزئية التالية :

1 - القدرة التنبؤية : تسير القدرة التنبؤية بقدرة المعلومات المحاسبية في تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المستقبلية وتخفيض درجة عدم التأكد لدى مستخدم القرار.²

وقد عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية من خلال البيان الثاني لسنة 1980 بأنها " خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة " .

حيث كلما كانت للمعلومة قيمة تنبؤية أكبر سمح لها بأن تكون أكثر ملائمة لمتخذ القرار .

2 - التوقيت الملائم : يقصد بها أن يتحصل متخذ القرار على المعلومة المحاسبية وقت الحاجة إليها ، أي في التوقيت المناسب حيث عدم توفر المعلومة وقت الحاجة إليها سوف لن يكون لها أي تأثير على القرار المتخذ ، حيث أن المعلومات الماضية تساعد متخذ على بناء تنبؤات مستقبلية وليس إتخاذ قرارات حالية .

3 - التغذية العكسية : تسمح المعلومة الملائمة بإعادة تقييم أو تغيير التوقعات للمرحلة السابقة ومنه إعادة تقييم أو تأكيد صحة القرارات السابقة وهو ما يسمى بالتغذية العكسية

¹ - حيدر محمد علي بني عطا ، مرجع سابق ذكره ، ص 96 .

² - نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .

للمعلومات المحاسبية أي قدرتها على تأكيد الماضي وصدق القرار أو تصحيح التوقعات السابقة .

ب -الموثوقية أو الإعتماد :ويقصد بها إمكانية الإعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق بها عند إتخاذ القرار وحتى تتوفر خاصة الإعتمادية لا بد أن تتمتع المعلومات المحاسبية بقدر كاف من الموضوعية وأن تمثل المعلومات الظاهرة موضوع البحث بصدق ومحايد وبعيد عن التمييز وخالية من الأخطاء إلى حد منطقي ومقبول وتمثل عرضاً أميناً وصادقاً للمعلومات¹ .

وقد عرفها البيان الثاني لى fasb كما يلي : " هي خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتمييز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله " .

ومنه فالموثوقية هي أمانة المعلومات المحاسبية المقدمة البعيدة عن التمييز والمنطقية في تعبيرها .

ولكي تكون المعلومات المحاسبية ذات موثوقية ويمكن الإعتماد عليها لابد أن نتبع الخصائص التالية

1 - قابلية الصحة والتحقق :ويقصد بها توافق وتطابق الأرقام والنتائج المتوصل إليها من طرفين إستخدما نفس أساليب القياس .

وحتى تكون البيانات المالية والمحاسبية صحيحة وقابلة للتحقق لابد من إستخدام نظام محاسبي ثابت ودقيق يسمح بمنع نفس المعطيات .

2 - الحياد : تكون المعلومة المحاسبية تتصف بالحياد كلما كانت خالية من التحيز أي عرض

للنتائج و المعلومات بطريقة لا تغلب مصالح فئة عن فئة أخرى من مستعملي هذه المعلومات المحاسبية .

¹ - حيدر محمد علي بني عطا ، مرجع سابق ذكره ، ص 98 .

3 - العرض الصادق الأمين : تكون المعلومة المحاسبية معبرة بصدق وأمانة كلما كان توافق الأرقام و المعلومات المحاسبية مع الظاهرة المراد لا التعبير عنها وهذا مما يجعل من هذه المعلومات المحاسبية قوة تأكيدية لإتخاذ القرارات المالية على أساسها .

ثانيا : الخصائص الثانوية .

تعتبر الخصائص الثانوية الصفات اللاحقة والمكملة للخصائص الرئيسية حيث درجة الترابط بينهما تجعل المعلومات المحاسبية للمراجعة المحاسبية الداخلية تقدم معلومات ذات جودة لأصحاب القرار وتمثل الخصائص الثانوية في :

أ - القابلية للمقارنة تعني القابلية للمقارنة أن إجراء المقارنة بين المعلومات يؤدي إلى التوصل إلى إستنتاجات سليمة ، ومن ثم إذا كانت مقارنة المعلومات يؤدي إلى التوصل إلى إستنتاجات مضللة فإن هذه المعلومات تكون غير قابلة للمقارنة .

وفي الواقع فإنه إذا كانت معلومات معينة معدة وفقا لأسس قياس تختلف عن تلك المستخدمة في قياس معلومات ثانية ، فإن المعلومات الأولى تكون غير قابلة للمقارنة مع المعلومات الثانية .¹

ب - الثبات : نقول عن المعلومات المحاسبية أنها تتميز بالثبات عندما تطبق الوحدة المحاسبية نفس المعالجة المحاسبية على نفس الحدث من فترة إلى أخرى .²

غير أنه لابد من الإفصاح في التقارير الملحقة في القوائم المالية في حالة قيام الشركة بتغيير مبدأ محاسبي أو طريقة محاسبية مثل تغيير طرق الإهلاك أو طريقة نفاذ المخزون ، ويمكن

¹ - محمد سليم وهبة ، مرجع سابق ذكره ، ص 98 .

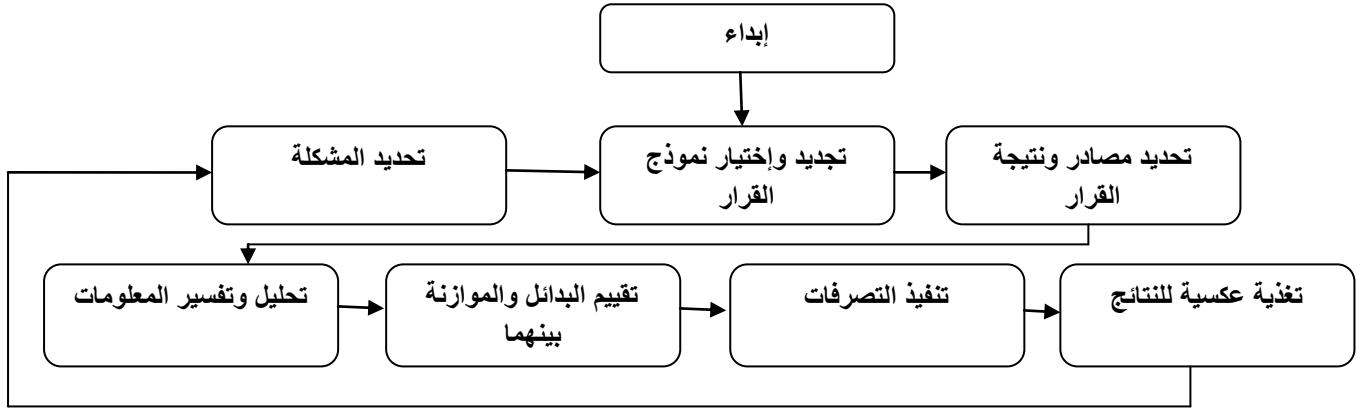
² - عمر ديلمي 2009 ، أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الإقتصادية ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة باتنة ، الجزائر ، ص 100 .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

عرض دور المعلومات المحاسبية وجودتها في إتخاذ القرار من خلال الشكل التالي الذي

يوضح دور المعلومات في إتخاذ القرار داخل المؤسسة .

الشكل رقم 18 : إتخاذ القرار ودور المعلومات .



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي ، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد ، الدار الجامعية

مصر ، 2007 ، ص 10 .

من الشكل أعلاه يتضح أن للمعلومات المحاسبية المقدمة وفق الخصائص الأساسية والثانوية لها

تشكل مصدرا في عملية الأختيار والمفاضلة بين البدائل المتاحة لإختيار القرارات المالية خاصة .

الفرع الثالث : دور المراجع الداخلي في مصداقية المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات المالية .

إن تزايد الإهتمام بالقوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة والتي يلتزم الإفصاح عنها عند نهاية كل

دورة مالية ، من طرف مستخدمي القوائم المالية سواء المؤسسة أو المستخدمين الخارجيين مثل

المساهمين الجدد ، المقرضين كان لابد أن تتم هذه القوائم المالية بنوع من المصداقية والإيضاح

حتى تكون قاعدة بناء قراراتهم المالية .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

من هنا جاء دور المراجع الداخلي وعلى الرغم من إستقلاليتة الجزئية بإعتباره موظفا في المؤسسة ليلعب دورا هاما كبيرا في إضفاء الدقة والمصداقية للقوائم المالية قبل أن تكون مخرجات نهائية يستند عليها في إتخاذ القرارات المالية ، لأن التلاعب في أرقام وبيانات هذه القوائم يعد بمثابة غمس وتدليس ، ومنه فكفاءة وخبرة المراجع الداخلي وإلتزامه بقواعد السر المرمي يجعل من القوائم المالية بعد المصادقة عليها ضمن تقاريره المختلفة أن تكون بمثابة وسيلة رئيسية وفعالة لأجل الحكم على أداء المؤسسة ومنه إتخاذ القرارات .

ومنه يتمثل دور المراجع الداخلي في تقديم التسهيلات للمؤسسة والمستخدمين الخارجيين للقوائم المالية لتكون ذات أهمية مما يسهل عملية إتخاذ القرار.

المطلب الثاني : نظام الرقابة الداخلية وفعاليتة في جودة المراجعة المحاسبية الداخلية :

الفرع الأول : مفهوم الرقابة الداخلية وأنواعها .

لقد تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية حسب مراحل التطور التي مرت بها ، وتنوع الجهات التي تناولت تعريف للرقابة الداخلية .

أولا : مفهوم نظام الرقابة الداخلية .

التعريف الأول : عرف نظام الرقابة الداخلية بأنه " الخطة التنظيمية والمقاييس الأخرى المصممة لتحقيق الأهداف التالية :

- حماية الأصول .
- إختبار دقة ودرجة الإعتماد على البيانات المحاسبية .
- تشجيع العمل بكفاءة .

- تشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية " .¹

التعريف الثاني : " نظام الرقابة الداخلية هو تخطيط التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على الأصول ، إختيار دقة البيانات المحاسبية ومدى الإعتماد عليها وتنمية الكفاية الإنتاجية وتشجيع السير للسياسات الإدارية في طريقها المرسوم " .²

التعريف الثالث : عرف نظام الرقابة الداخلية حسب المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين على أنه " الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الإستغلال ، والإبقاء على المحافظة على السير وفقاً للسياسات المرسومة " .³

التعريف الرابع : نظام الرقابة الداخلية هو " عبارة عن سيرورة موضوعة من طرف مجلس الإدارة ، المسيرين ، وموظفي التنظيم ، موجه إلى ضمان تحقيق الأهداف التالية :

- تنفيذ العمليات بنجاحة .
- صحة المعلومات المالية .
- تطبيق القوانين واللوائح السارية المفعول .⁴

¹ - عبد الفتاح ونور أحمد ، الرقابة ومراجعة الحسابات ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، مصر ، دون سنة نشر ، ص 263 .

² - محمد سمير الصبان ، محمد الفيومي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990 ، ص ص 215-216 .

³ - birien . r et senecal . j .control interne et vérification , édition préparation inc , canada , 1984 , p 36 .

⁴ -coopers , lybrand ; la nouvelle pratique du contrôle interne organisation , paris , 5 eme tirage ; 2000 , p 24 .

التعريف الخامس : عرف نظام الرقابة الداخلية حسب منظمة الخبراء والمحاسبين المعتمدين الفرنسية بأنه " نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضمانات التي تساعد في التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحرية ، الإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرية وتحسين النجاعة ، ويبرز ذلك بالتنظيم وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة " ¹

من التعريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية يمكن أن نعرف نظام الرقابة الداخلية على أنه الخطة التنظيمية و الفعالة التي تسمح بالمحافظة على ممتلكات المؤسسة وترقية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية لأداء المراجعة المحاسبية الداخلية ، أي أنها مجموعة من الإجراءات التنظيمية المتسلسلة داخل هيكل المؤسسة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة .

ثانيا : أنواع الرقابة الداخلية ومكوناتها .

يمكن تقسيم الرقابة الداخلية إلى الأنواع التالية

أولا : الرقابة الإدارية : وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية ودراسة الوقت وتقارير الأداء ورقابة الجودة والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية وإستخدام الخرائط والرسوم البيانية ومختلف برامج التدريب للمستخدمين .²

¹ -lionel .c et gerard .v audit et control interne , aspecte financier , opération et stratégique , 4 eme édition , dalloze , paris , 1992 , p 35 .

² - خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية ، داروائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص 168 .

وحتى يتحقق هذا النوع من الرقابة عن طريق العناصر التالية :¹

- 1 - تحديد الأهداف العامة الرئيسية للمشروع وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام التي تساعد في تحقيق الأهداف العامة الرئيسية .
- 2 - وضع نظام لرقابة الخطة التنظيمية في المشروع لضمان تحقيق ما جاء بها من إجراءات وخطوات وبالتالي تحقيق الأهداف الموضوعية .
- 3 - وضع نظام لتقدير عناصر النشاط في المشروع على إختلاف أنواعها بشكل دوري في بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس في عقد المقارنات وتحديد الإنحرافات السلبية بصفة خاصة .
- 4 - وضع نظام خاص للسياسات والإجراءات المختلفة للعناصر الهامة في المشروعات للإسترشاد بها مثل سياسات الشراء والبيع والإنتاج ، التوظيف ، تسعير المنتوجات .
- 5 - وضع نظام خاص لعملية إتخاذ القرارات يضمن سلامة إتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح المشروع وما يهدف إلى تحقيقه من أهداف وما يصل إليه من نتائج .

ثانيا : الرقابة المحاسبية .

وتشمل على الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى إختيار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات ودرجة الإعتماد عليها ، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال :- إتباع نظام القيد المزدوج - إتباع نظام المصادقات - إعتماد قيود التسوية

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، محمد السيد سرايا ، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة في المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2006 ، ص ص 223-234 .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

من موظف مسؤول - وجود نظام مستندي سليم - إتباع نظام التدقيق الداخلي - فصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين.¹

وحتى يتحقق هذا النوع من الرقابة المحاسبية تستند المؤسسة على العناصر التالية:²

- 1 - وجود نظام محاسبي متكامل وسليم .
- 2 - وضع وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات المشروع .
- 3 - وضع نظام سليم لمجرد الأصول وممتلكات المشروع وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها
- 4 - وضع نظام لمراقبة وحماية موارد المشروع وأصوله وممتلكاته ومتابعتها للتأكد من وجودها و إستخدامها فيما خصصت له .
- 5 - وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات سجلات محاسبة المسؤولية عن أصول المشروع مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجود في حيازة المشروع على أساس دوري .
- 6 - وضع نظام لإعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية في نهاية الفترة من مسؤول واحد أو أكثر في المشروع .

¹ - خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ذكره ، ص 168 .

² - كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 231 .

الفرع الثاني : إجراءات ومكونات نظام الرقابة الداخلية .

أولاً : إجراءات نظام الرقابة الداخلية .

يستعمل نظام الرقابة الداخلية وسائل متعددة بغية إكمال العمل المحاسبي وتحقيق الأهداف المرجوة منه .¹

وذلك بإستخدام مجموعة إجراءات كفيلة بجعل نظام المعلومات المحاسبي يقدم معلومات ذات جودة عالية ومعبرة عن مصداقية القوائم المالية ، وتتمثل هذه الإجراءات في :

1 - إجراءات تنظيمية وإدارية : تشمل هذه الإجراءات العناصر التالية :²

- تحديد إختصاصات الإدارة والأقسام بشكل يضمن عدم التداخل بين الصلاحيات .
- توزيع الواجبات بين الموظفين ومع وجود لرقابة موظف على موظف آخر .
- التقسيم للعمل بين الإدارات والموظفين .
- تنظيم الأقسام بحيث يتم تجميع الموظفين لنشاط واحد في مكتب واحد .
- إيجاد روتين معين يتضمن خطوات كل العمليات بالتفصيل وذلك حتى لا يترك فرصة لأي موظف التصرف الشخصي إلا بموافقة شخص آخر مسؤول .
- إعطاء تعليمات صريحة وصارمة بتوقيع كل موظف على المستندات لإثبات العمل الذي قام به .
- القيام بالحركة النقلية بين الموظفين بشرط أن لا يتعارض ومصالح المؤسسة .

¹ - محمد التهامي طواهر وأخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 231 .

² - خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ذكره ، ص 171 .

2 - إجراءات تخص العمل المحاسبي :

تتمثل هذه الإجراءات في القيود التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسة لأجل إحكام السيطرة على العمل المحاسبي في المؤسسة منعا للغش والتلاعب في الحسابات وذلك لإضفاء مصداقية على معلومات القوائم المالية وتشمل هذه الإجراءات :

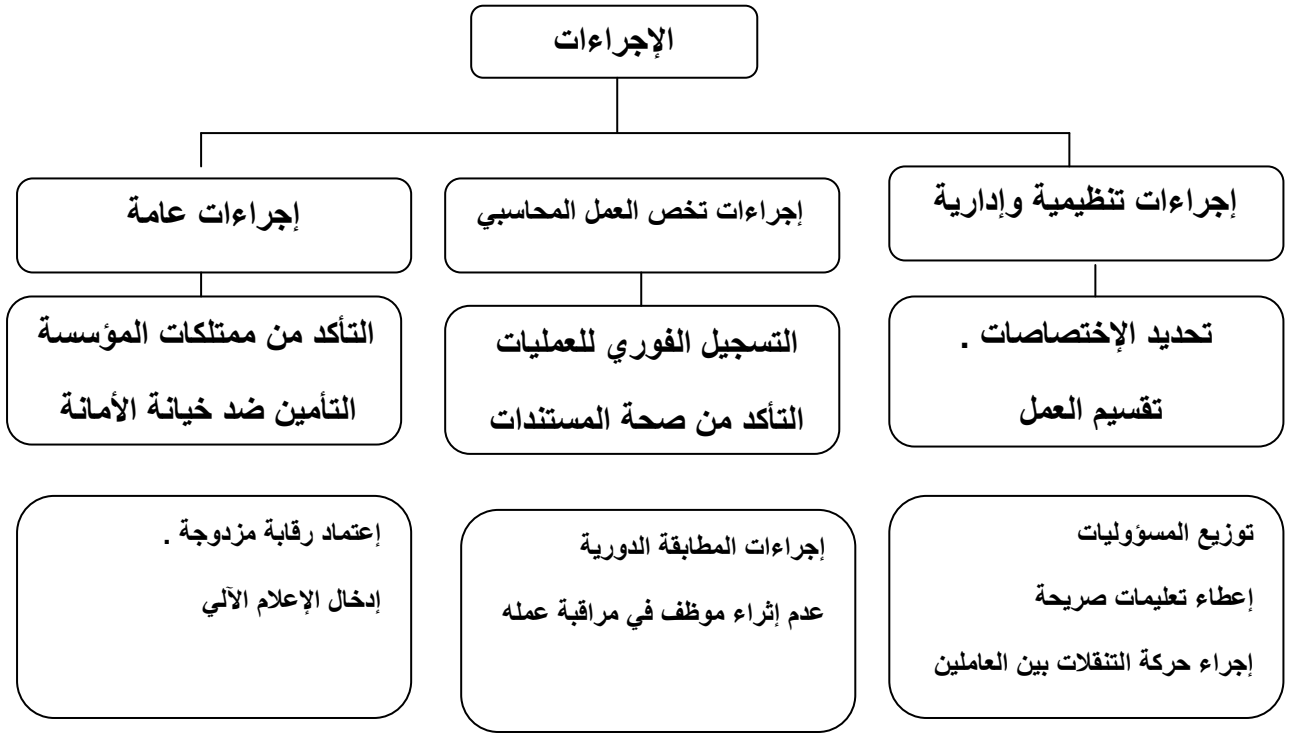
- ضرورة التسجيل الفوري للعمليات التي تقوم بها المؤسسة بإستخدام الدليل المادي لكل عملية مثل الفواتير ووصلات الإستلام ، الشيكات ، وضرورة التأكد من صحة العملية .
 - القيام بإجراء صحة التأكد من المستندات طبقا للنموذج الأصلي للمستند المستعمل داخل المؤسسة .
 - القيام بمطابقات دورية بين مختلف مصادر المستندات وهذا من طرف أشخاص آخرين ضمان لنزاهة العملية ولإكتشاف الأخطاء والإنحرافات ضمن كشوفات تسمى كشوف المقاربة .
 - منع الموظف من مراقبة عمله ضمانا لنزاهة نظام الرقابة .
- 3 - إجراءات عامة : تعتبر الإجراءات العامة إجراءات مطابقة للإجراءات السابقة حيث أن تفاعل هذه الإجراءات مع الإجراءات السابقة يسمح بأن يكون نظام الرقابة نظاما فعالا وتتمثل هذه الإجراءات في :
- تأمين ممتلكات المؤسسة من الأخطار .
 - التأمين ضد خيانة الأمانة خاصة للموظفين في قسم النقدية للمؤسسة .
 - إعتقاد رقابة مزدوجة خاصة على النقدية وذلك بإعتقاد الإمضاء المتعدد للشيكات خاصة .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

- ضرورة إستخدام نظام الإعلام الآلي الذي يسمح بتخزين الكم الهائل من المعلومات ومنح نتائج ذات دقة وفي وقت قصير .

والشكل الموالي يبين مختلف الإجراءات لنظام الرقابة .

الشكل رقم 19 : إجراءات نظام الرقابة الداخلية .



المصدر: محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات ، مرجع سابق ذكره

، ص 123 .

ثانيا : مكونات نظام الرقابة الداخلية .

حتى تحقق المؤسسة أهداف نظام الرقابة الداخلية فهي تعتمد على خمسة عناصر من الرقابة

تقوم تصميمها وتنفيذها يطلق عليها مكونات الرقابة الداخلية والتي تتمثل في :

بيئة الرقابة : تعتبر بيئة الرقابة أساس للمكونات الأخرى أو الأرضية التي تقوم عليها وتعمل فيها لتحقيق نظام رقابي فعال .¹

تتكون بيئة الرقابة من مجموعة من العوامل يمكن تصنيفها إلى صنفين من العوامل وهي :

أ - عوامل متعلقة بالإدارة وتشمل :

- نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية .

- القيم الأخلاقية السائدة لدى العاملين والإدارة .

- معايير السلوك وكيفية إستخدامها ميدانيا لتشجيع المستخدمين .

ب -عوامل متعلقة بتنظيم المؤسسة وتشمل :

- الهيكل التنظيمي الكفاء .

- تحديد السلطات وتوزيع المهام .

1 - تقدير الخطر : يهتم هذا المكون بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة

والتعرف على إحتمال حدوثها ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها إلى مستويات مقبولة .²

حيث كلما إستطاعت المؤسسة من تقليل الأخطار بإستخدام نظام الرقابة الفعال كانت

نتيجة المراجعة جمع أدلة قليلة عن حجم الأخطار مقارنة مع فشل المؤسسة في التعرف

والتقدير للخطر .

2 - أنشطة الرقابة : يتمثل هذا المكون في مختلف السياسات والإجراءات التي تستخدمها

المؤسسة لأجل التأكيد لصحة تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية وسلامة هذا النظام

¹ - فتحي رزق السوافيري ، سمير محمد كامل ، محمود مصطفى ، الإتجاهات في الرقابة والمراجعة الداخلية ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر ، 2002 ، ص 19 .

² - ألفين أرينز ، جيمس لوبك ، المراجعة مدخل متكامل ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2002 ، ص 384 .

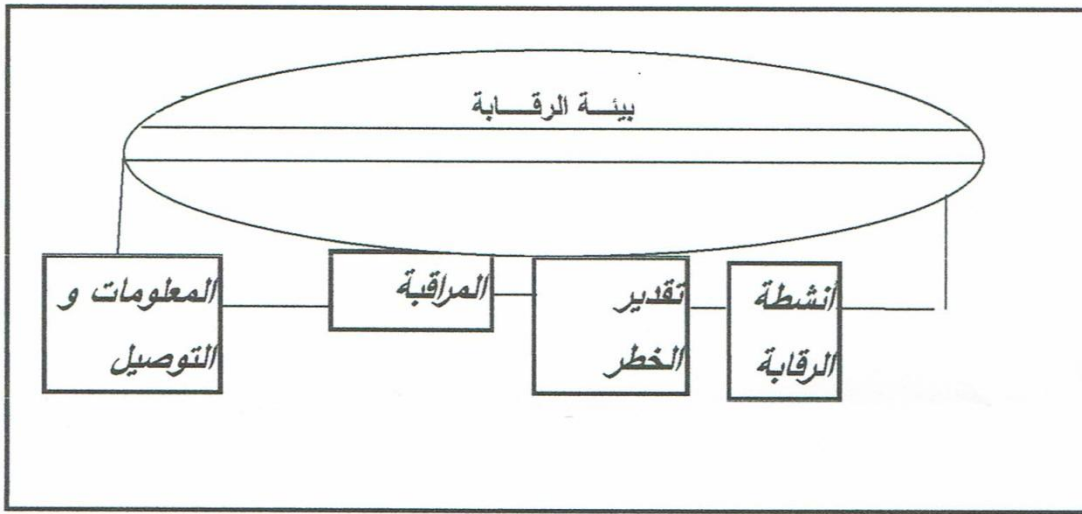
الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

وتشمل أنشطة الرقابة رقابة التشغيل ، متابعة التشغيل ، رقابة على إعداد التقارير المالية والرقابة على الإلتزام التي تهدف للتحقق من مدى إلتزام العاملين بالمؤسسة على تطبيق القوانين الداخلية .

3 - المعلومات والتوصيل : يهدف هذا المكون إلى البحث على أحسن المعلومات لأجل تحقيق أهداف المؤسسة بصفة عامة وذلك في أقل وقت ممكن وتوصيلها إلى مختلف المؤسسات الإدارية .

4 - المراقبة : يسمح هذا المكون بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري لنظام الرقابة الداخلية . والشكل الموالي يمثل مختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية حيث تعد بيئة الرقابة بمثابة المظلة للمكونات الأخرى .

الشكل رقم 20 : مكونات نظام الرقابة الداخلية .



المصدر: ألفين أريئز، جيمس لوبك ، المراجعة مدخل متكامل ، دار المريح للنشر، الرياض ، 2002

، ص 383 .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

الجدول رقم 04 : المكونات الخمس لنظام الرقابة الداخلية .

المكونات	وصف المكونات	تقسيمات فرعية إضافية في حالة القابلية للتطبيق
بيئة الرقابة	التصرفات السياسية والإجراءات التي تعكس الإتجاه العام للإدارة العليا ، أعضاء مجلس الإدارة و ملاك الوحدة عن الرقابة وأهميتها	المكونات الفرعية لبيئة الرقابة : - الأمانة والقيم الأخلاقية . - الإلتزام بالأهلية أو الصلاحية . - مشاركة مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة . - فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل . - الهيكل التنظيمي
		- تخصيص السلطة والمسؤولية . - سياسات وممارسات الموارد البشرية
تقدير الخطر	تعريف وتحليل الإدارة للأخطار المناسبة عند إعداد القوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبية المتعارف عليها	مزاعم الإدارة التي يجب مقابلتها : - الوجود أو الحدوث . - الإكتمال . - التقييم أو التوزيع - الحقوق والإلتزامات - العرض والإفصاح .
أنشطة	السياسات والإجراءات التي تضعها	- فئات أنشطة الرقابة .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

<ul style="list-style-type: none"> - الفصل الملائم بين الوجبات . - الترخيص الملائم للعمليات المالية والأنشطة . - السجلات والمستندات الملائمة . - الرقابة الفعلية على الأصول والدفاتر - الفحص المستقل للإدارة . 	<p>الإدارة لتحقيق أهدافها من التقرير المالي</p>	<p>الرقابة</p>
<p>يجب تحقيق أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات المالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - الوجود . - الإكتمال . - الدقة . - التبويب . - التوقيت . - الترحيل أو الترخيص . 	<p>الطرق التي تستخدم للتعريف ، تجميع ، تبويب ، تسجيل وتقرير عن العمليات المالية للوحدة و الحفاظ على المسؤولية عن الأصول المرتبطة بها .</p>	<p>المعلومات والتوصيل</p>
<p>غير قابلة للتطبيق</p>	<p>تقدير الإدارة المستمرة أو التقدير الفتري لها لجودة أداة الرقابة الداخلية لتحديد ما إذا كانت الرقابة يتم تنفيذها طبقا لتصميم الموضوع لها أو يتم تحديد ما إذا</p>	<p>المراقبة</p>

	كانت هناك ضرورة لتعديل نظام الرقابة الداخلية	
--	---	--

المصدر: ألفين أريز، جيمس لوبك ، مرجع سابق ذكره ، ص 391 .

الفرع الثالث : أهداف ومقومات نظام الرقابة الداخلية .

أولا : أهداف نظام الرقابة الداخلية :

للرقابة الداخلية هدف عام أو أهداف إجرائية ، فهدف نظام الرقابة الداخلية العام هو التوفيق بين التصرفات و السلوك للعاملين والموظفين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعى إلى تحقيقها.¹ ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الأهداف التالية :

1 - حماية الأصول من السرقة والضياع : لأجل ضمان حقوق المساهمين في راس مال الشركة

وتنمية مواردهم وجب على المؤسسة فرض حماية مادية ومحاسبية لكل أصولها عن طريق التسجيل الفوري والتسلسلي للأحداث الجارية وذلك حماية من أخطار السرقة وضياعها .

2 - التأكد من الإلتزامات بالسياسات ولوائح المؤسسة : ضرورة متابعة التعليمات والأوامر

التي أصدرتها المؤسسة هذه الأخيرة يجب أن تكون سهلة ومفهومة وموجهة إلى أشخاص

معينين كما يجب القيام بالرقابة اللاحقة لهذه الأوامر والتوجهات للتأكد من التطبيق

الفعلي لها .

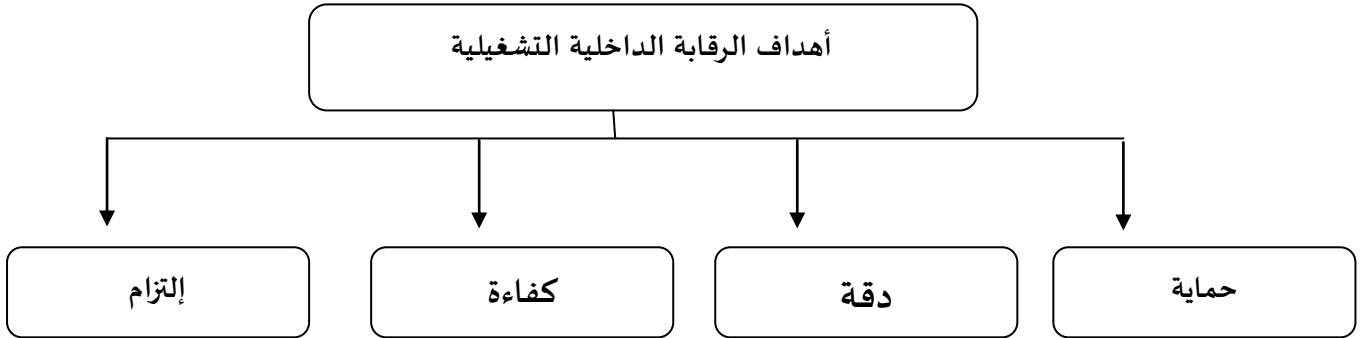
¹ - وليام توماس وامرسون هنكي ، تعريب أحمد حامد حجاج ، كمال الدين سعيد ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، دار المريخ للنشر، الرياض 1986 ، ص 11 .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

3 - التشجيع للعمل بكفاءة : وذلك بتقييم أداء العاملين في المؤسسة لرفع وتحسين الأداء ومحاولة تخفيض التكاليف حيث يعمل نظام الرقابة الداخلية على محاولة الرفع من مردودية وأداء العامل عن طريق التحفيزات المالية .

4 - ضمان دقة وأمانة نوعية المعلومات : إن إنعدام نظام معلوماتي محاسبي غالبا ما يؤدي إلى تشتتها ومنه معلومات غير معبرة على الوضع المالي للمؤسسة لذلك يتطلب وجود نظام معلوماتي دقيق يعمل على توصيل المعلومات في الوقت المناسب والشكل الموالي بين أهداف الرقابة الداخلية .

5 - الشكل رقم 21: أهداف الرقابة الداخلية التشغيلية .



المصدر: وليام توماس وإمرسون هنكي ، تعريب أحمد حامد حجاج ، كمال الدين سعيد ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، دارالمريخ للنشر، الرياض ، 1986 ، ص 11 .

ثانيا : مقومات نظام الرقابة الداخلية : إن وجود نظام قوي للرقابة الداخلية على النموذج المحاسبي من شأنه أن يسمح لنظام المعلومات المحاسبية من توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة

عن وضعية المؤسسة الحقيقية من جهة ومن جهة ثانية يمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها المرسومة في الخطة العامة.¹

لذلك تعتبر المقومات بمثابة الأساس لنظام الرقابة الداخلية الذي يستند إليه ليكون ذو فعالية ويمكن تلخيص هذه المقومات في العناصر التالية :

- 1 - وجود هيكل تنظيمي محكم : حتى يستطيع نظام الرقابة الداخلية من تحقيق الأهداف المرجوة منه ينبغي وجود هيكل تنظيمي يحدد الوظائف والأنشطة داخل المؤسسة مجسدا لعملية الفصل بين الوظائف و المسؤوليات والعلاقة بينهما ومبرزا لتقسيم العمل داخل المؤسسة الذي من شأنه رفع الكفاية الحدية وتخفيض التكاليف .
- 2 - نظام معلومات محاسبي : وجود نظام معلوماتي سليم ومتكامل ومنظم للدفاتر والسجلات يسمح بإيصال المعلومات في الوقت المناسب مع ضرورة مراعاة أن يتم وضعه وقف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
- 3 - إجراءات تفصيلية : يسمح هذا المقوم بمنع التداخل في الصلاحيات لأجل خلق رقابة ذاتية أي رقابة موظف على موظف آخر وذلك منعا للغش والتلاعب في المعلومات .
- 4 - إختيار أكفاء العاملين : كما للعنصر البشري من دور ريادي داخل المؤسسة ولأجل فعالية وجودة نظام الرقابة الداخلية ينبغي مراعاة شروط التوظيف من حيث الشهادة والخبرة والإلتزام بسياسات المؤسسة ، كما أن الحوافز المالية من شأنها أن تزيد من كفاءة ومردودية أداء العاملين .

¹ - وليام توماس وإمرسون هنكي ، تعريب احمد حامد حجاج ، كمال الدين سعيد ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، دار المريخ للنشر، الرياض ، 1986 .

5 - رقابة الأداء : لأجل تخفيض الإنحرافات في أداء العاملين تتبع المؤسسة في ذلك الطريقة المباشرة في عملية رقابة العاملين من طرف المسؤول على العمل لأجل رفع الأداء ومحاولة تخفيض الإنحرافات أو بإستخدام الطريقة المباشرة مثل نظام الموازنات التقديرية وطريقة التكاليف المعيارية التي تسمح بإستخراج الإنحرافات وتحليل هذه الفروقات لأجل تحديد المسؤوليات ومنه محاولة تصحيحها لرفع الأداء .

6 - إدخال الإعلام الألي : لأجل سرعة ودقة ونزاهة المعلومات المحاسبية وتقليل التكلفة وسهولة الحصول على هذه المعلومات ، يكون من الضروري إستخدام نظام ألي للمعالجة الذي من شأنه تدعيم نظام الرقابة الداخلية .

الفرع الرابع : العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمراجعة المحاسبية الداخلية .

يسمح وجود مراجعة محاسبية داخلية في المؤسسة من زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية والعمل على تقوية هذا النظام مما يسمح بالوصول إلى تحقيق نتائج مرضية والمتمثلة في الحصول على قوائم مالية ذات مصداقية وموضوعية ، حيث تسمح المراجعة المحاسبية الداخلية بتحقيق :

متابعة الفحص لنظام الرقابة الداخلية وإستخلاص مواطن الضعف والقوة والتلاعب في التوصيات والأوامر الموضوعية ضمن نظام الرقابة الداخلية .

- التأكيد على سيرورة نظام الرقابة الداخلية بكونه يشمل كل الوظائف داخل المؤسسة وهو في نشاط متواصل .

- تسمح المراجعة المحاسبية الداخلية لنظام الرقابة الداخلية من الوصول إلى تحقيق الأهداف العامة و الجزئية للمؤسسة والمتمثلة في :

- جودة ودقة البيانات المالية .
 - الحماية لأصول الشركة .
 - تزايد الثقة في مخرجات النظام المحاسبي والمالي للمؤسسة .
 - التأكد من الأداء الإيجابي والفعال للموظفين .
 - مدى إلتزام الموظفين بالإجراءات والتعليمات والسياسات المطبقة داخل المؤسسة .
- يسمح وجود مراجعة محاسبية داخلية بوجود نظام رقابة داخلية يتلائم ومتطلبات المؤسسة والحفاظ على كفاءته .

المطلب الثالث : أثر تقارير المراجع الداخلي في إختيار البدائل .

الفرع الأول : مفهوم التقرير ومعايير إعداد التقرير .

أولا : مفهوم التقرير .

يعتبر التقرير أخر مهمة يقوم بها المراجع الداخلي بعدما يكون قد إنتهى من جميع الإجراءات العلمية للمراجعة بما فيها إجراءات فحص نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة .

كما يعد التقرير بمثابة العنصر الأخير من عناصر المراجعة الداخلية باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيها المراجع الداخلي عن ما يلي :¹

- 1 - الصعوبات التي واجهها والأسباب المتعلقة بذلك .
- 2 - مواطن القوة والضعف والسياسات والإجراءات .
- 3 - مختلف الإقتراحات والتوصيات لأجل علاج مواطن الضعف وإقتراح الحلول .

¹ - كمال الدين مصطفى الداهاوي وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 168 .

4 - النتائج التي توصل إليها من خلال عملية المراجعة الداخلية .

إذن تقرير المراجع الداخلي هو خلاصة نشاطه السنوي داخل المؤسسة المعبر عن رأي محايد ومستقل في أن المؤسسة تستجيب وتطبق القواعد المحاسبية المتعارف عنها ، وأن القوائم المالية كمخرجات للمراجعة المحاسبية الداخلية تستجيب كذلك للقواعد المحاسبية والمعايير المتعارف عليها وعلى أن يرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا المسؤولة المباشرة .

إذن فالتقرير هو عبارة عن وثيقة مكتوبة معبرة عن رأي فني ومحايد حول القوائم المالية للمؤسسة التي تم فحصها ومدى دقتها وصحتها .

ثانيا : معايير إعداد التقارير .

إذا كانت عملية إعداد القوائم المالية هي من مسؤولية الإدارة في المؤسسة فإن مسؤولية المراجع الداخلي هي مسؤولية لاحقة في المؤسسة إبداء رأي في ما إذا كانت هذه القوائم المالية تعبر بوضوح عن حقيقة المركز المالي للمؤسسة حتى تكون بمثابة مرجع ومستند مادي لأصحاب القرار من مستعملي هذه القوائم المالية .

لذلك تعتبر معايير إعداد التقارير بمثابة الأسس أو القواعد التي يجب أن يراعيها المراجع الداخلي عند إعداد تقرير المراجعة وهي :

1 - معايير استخدام المبادئ المحاسبية : يجب أن يتضمن التقرير الإشارة إلى أن الحسابات

والقوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية عليها ويتطلب من ذلك من المراجع

الداخلي إبداء الرأي فيما إذا كانت المبادئ المستخدمة في إعداد الحسابات الختامية

والقوائم المالية تعتبر مبادئ معترف بها أم لا.¹

2 - مدى تجانس إستخدام المبادئ المحاسبية : يقتضي هذا المعيار أن يبرر المراجع الداخلي في

تقريره فيما إذا كانت المبادئ طبقت في الفترة الحالية تتميز بعنصر الثبات إذا ما قورنت

بالفترات السابقة .

كما يتطلب هذا المعيار ضرورة توافر بيانات محاسبية وسجلات منتظمة ودقيقة عن السنوات

الماضية ، حيث يتمكن المراجع من إبداء الرأي عن ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية ، وأن عدم

توافر عنصر الدقة في مثل هذه البيانات والسجلات يمنع المراجع الداخلي عن إبداء رأيه .

كما يلتزم المراجع الداخلي بضرورة الإفصاح في تقريره عن كل التغيرات الهامة غير مرتبطة

بالمبادئ المحاسبية التي أدت إلى حدوث أثار في المركز المالي ويكون ذلك في شكل ملاحظة.²

3 - معيار الإفصاح الكامل في القوائم المالية : يجب أن تفصح القوائم المالية المعدة من طرف

المؤسسة عن حقيقة المركز المالي للمؤسسة ونتيجة النشاط و إلا وجب على المراجع أن

يشمل تقريره على التوضيحات اللازمة ، وعليه فإن المراجع الداخلي لا يدلي بأي توضيحات

إلا إذا كانت القوائم المالية عاجزة عن تقديم الإفصاح الكلي والكافي .

ونظرا لتعدد الفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية ، فيجب أن تعد القوائم المالية

¹ - خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،

عمان ، 1998 ، ص 71 .

² - محمد سمير الصبان ، عبد الوهاب نصر علي ، المراجعة الخارجية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص 78 .

بحيث لا تظل أي فئة من هذه الفئات وبالتالي أي معلومات مضللة تحتوي عليه القوائم

المالية ، سوف تؤدي حتما إلى إتخاذ قرارات غير سليمة.¹

4 - معيار إبداء الرأي في القوائم المالية : يجب أن يعبر المراجع الداخلي عن رأيه في القوائم

المالية كوحدة واحدة ، بينما في حالة الإمتناع عن إبداء الرأي في بعض الأمور فعليه أن

يتضمن تقريره العوائق والأسباب التي أدت إلى ذلك ، كما يتضمن تقرير المراجع نوع

الفحص الذي قام به ودرجة المسؤولية عن القوائم المالية قبل الغير.²

الفرع الثاني : أدوات كتابة التقرير والأطراف المعنية بالتقرير.

أولا : أدوات كتابة التقرير.

إن الهدف من تقرير المراجع الداخلي أو المراجعة الداخلية بصفة عامة وهو تحقيق الوظيفة

الإعلامية ، لذلك إن كتابة التقرير وحتى يكون ذو مصداقية ومعبر عن واقع وحقيقة عمل المراجع

الداخلي طيلة فترة المراجعة فإن هذه الفعالية للتقرير تكون بإستخدام الأدوات التالية :³

1 - تجميع العمليات الضرورية قبل البدء : تعتبر المرحلة الأولى عند كتابة التقرير حيث يقوم

المراجع الداخلي بالبحث والجمع للأرقام والحقائق الواضحة والمرتبطة والمنظمة وذلك مما

يسمح بربح الوقت .

2 - إستخدام أسلوب الحوار والمحادثة في الكتابة : تكون كتابة التقرير أكثر دقة كلما كانت في

صورة محادثة أو حوار مع ضرورة الإشارة إلى أسماء أشخاص المراجعة .

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 79 .

² - خالد راغب الخطيب وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 73 .

³ - محمد سمير الصبان وآخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 374 .

- 3 - إستخدام العبارات القصيرة والبسيطة : لأجل التمكن من إستقطاب الأشخاص ضرورة التركيز على طرح جمل قصيرة وذلك لتسهيل الإجابة وعدم الإزعاج للقارئ .
- 4 - إستخدام الأفعال المبنية للمعلوم : وذلك لتسهيل الوضوح وأكثر جاذبية وسهلة الفهم .
- 5 - إستخدام كلمات مألوفة واضحة : يجب إختيار عبارات وكلمات دقيقة وسهلة وشائعة الإستعمال .

العناوين : ضرورة إختيار عناوين للمساعدة على الحصول على المعلومات بأقل وقت ممكن ، كما أن يجب الأخذ بعين الإعتبار للنقاط التالية عند وضع العناوين :

- إستخدام عناوين رئيسية للموضوع الرئيسي وعناوين فرعية لما يتفرع عنه حيث لا ينبغي تجاوز 4 عناوين في الصفحة الواحدة ولا يفضل وجود صفحات دون عناوين .
- يجب أن تكون العناوين متسلسلة وخاضعة لنظام سليم حتى يتمكن القارئ من الإلمام بمحتوى التقرير .
- 1 - تأكيد الإنضمام على أفكار معينة : حتى يجلب المراجع الداخلي إثبات القارئ ضرورة وضع خطوط تحتية أو خط أسود أسفل الجمل أو العبارات ذات الدلالة .
- 2 - إستخدام مسافات بيضاء خالية من الكتابة : لأجل جاذبية الصفحة والكتابة فيها ، غير أنه لا ينبغي الإفراط في المسافات البيضاء .
- 3 - إستخدام فقرات قصيرة : وذلك لتمكن القارئ من فرصة القراءة والتوقف لأجل الفهم .
- 4 - إستخدام الرسوم البيانية : يجب على المراجع أن يولي إهتمام للرسوم البيانية والنماذج في تقريره لأجل توصيل المعلومة بأكثر فعالية ، خاصة لغير المحاسبين .

ويستخدم في ذلك برامج الإعلام الآلي ذات الجودة العالية والسرعة في توصيل المعلومات .

ثانيا : الأطراف المعنية بالتقرير: يخدم تقرير المراجع الداخلي العديد من الجهات التي يهملها الوقوف

على حقيقة مخرجات النظام المحاسبي لكي تستند عليها في إتخاذ القرارات ومن هذه الجهات :

1 - شخص المراجع : يعتبر تقرير المراجع الداخلي من نتائج وتوضيحات وتوصيات بمثابة أداة

إتصال بينه وبين الإدارة .

- يمثل حصيلة نشاطه طوال السنة .

- يتضمن التقرير الرأي المحايد والتوصيات والأمور الضرورية التي يراها كتحسين نظام رقابة

معين .

- يعتبر التقرير دليل للمراجع الداخلي في المراجعة السنوية اللاحقة ودليل إثبات القيام

بمهامه .

2 - الإدارة التشغيلية :

- يقدم التقرير تحضير للمستخدمين لدى إدارة المؤسسة .

- يعتبر التقرير بمثابة أداء لتقييم نظام الرقابة الداخلية .

- يعتبر بمثابة أداء لتقييم الأداء التشغيلي .

3 - المساهمون والملاك :

- يمكن التقرير من الإطلاع على حقيقة المركز المالي للمؤسسة كلما كان المراجع الداخلي

إتسم بنوع من الإستقلالية في إبداء الرأي .

- الإعتماد على التقرير في التخطيط للمستقبل من حيث إمكانية الإستثمار والإطلاع على

سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة .

4 - الإدارة العليا :

- المساعدة على التنبؤ والتخطيط المستقبلي .
- يقدم تقرير المراجعة الداخلية نظرة عامة وشاملة حول مختلف الأنشطة داخل المؤسسة .
- الإطلاع على نتائج المراجعة لباقي الأنشطة ومنه تقييم مردودية وأداء الأطراف المعنية بالمراجعة .

- 5 - المراجع الخارجي : يعد بمثابة مرجع ودليل للمراجع الخارجي فالمراجع الخارجي وحتى يستطيع تقييم نظام الرقابة الداخلية والحكم عليه فهو يستند على تقرير المراجع الداخلي ، وعليه يعمل تقرير المراجع الداخلي على تخفيف تكاليف مهام المراجع الخارجي وإختصار وقته .

الفرع الثالث : أنواع التقارير ودورها في إتخاذ القرار .

أولا : أنواع التقارير .

يستخدم المراجع الداخلي لإبداء رأيه حول صحة المعطيات الناجمة عن نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة بإستخدام أحد أنواع التقارير التالية المعبرة عن رأيه المحايد التي يراها ضرورية¹ .

- 1 - التقرير النظيف : يعتبر التقرير النظيف الموضح لرأي المراجع الإيجابي حول المعلومات المحاسبية أحد الأنواع القليلة ، حيث يعبر ذلك على أن القوائم المالية ومخرجات النظام المحاسبي تمت طبقا للقواعد والأسس المحاسبية المتعارف عليها .
- 2 - كما يدل هذا التقرير على إستخدام المؤسسة لنظام رقابة محاسبية داخلي ذو مقومات وإجراءات سليمة وخلو الإجراءات المحاسبية من أي خطأ .

¹ - محمد التهامي طواهر وأخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص 54 .

- 3 - إعداد المراجع الداخلي لتقرير نظيف يدل عليها إتباعها للمعايير المحاسبية المعروفة والتأكيد على سلامة النظام المحاسبي الداخلي للمؤسسة .
- 4 - هذا ما لا يمنع من أن المراجع الداخلي قد يمتنع عن إصدار التقرير النظيف لبعض الإعتبارات منها عدم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كليا أو جزئيا .
- عدم تماثل الطرق المحاسبية من فترة لأخرى .
- عدم كفاية الأدلة والإيضاحات الضرورية للمعالجة المحاسبية .
- غياب بعض المعايير المتعارف عليها مثل عدم إستقلالية المراجع بالنسبة للمؤسسة .
- عدم توافر السجلات والدفاتر والمستندات وعدم صحة المبالغ التعويضية التي يجب أن تلتزم بها المؤسسة .
- 5 - التقرير التحفظي : يعد التقرير التحفظي بمثابة التقرير المكمل للنوع الأول أي إمتداد له حيث يشير فيه المراجع إلى جملة التحفظات التي يراها ضرورة لوجودها قصد الوصول إلى معلومات ذات تعبير حقيقي لوضعية المؤسسة ، حيث يلتزم هنا بالإشارة إلى كافة هذه التحفظات بكل صراحة وضوح وبيان مدى تأثيرها على الوضعية الحقيقية ومدى مصداقية القوائم المالية وسلامة وصحة المركز المالي للمؤسسة ، بقدر ما يجب أن لا تؤثر أو تظلل المركز المالي للمؤسسة وجميع القوائم الختامية .
- 6 - التقرير السالب : يقوم المراجع بإصدار هذا النوع من التقارير في حالة إعتقاد المراجع الداخلي على تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها بكل دقة ووضوح ، ورأى أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي للمؤسسة لم يتم إعدادها وفقا للقواعد المحاسبية ولم يتم عرضها وتقديمها وفق ذلك أيضا .

فالتقرير السلبي وتأثيره العكسي على قراءة القوائم المالية يجب إصدار هذا الرأي وتأكيدَه على أن هناك خروج فعلي وخطير عن المبادئ المحاسبية .

7 - تقرير عدم إبداء الرأي : يتم إصدار هذا التقرير عندما يرى المراجع وعدم إستطاعته الوصول والحصول على البراهين والأدلة لإبداء الرأي ، أو نتيجة ضغوطات الإدارة التي تفرضها على المراجع أو نتيجة لظروف خارجية عن نطاق الطرفين .

ثانيا / دورها في إتخاذ القرارات المالية :

تكتسي التقارير التي يعدها المراجع الداخلي أهمية بالغة سواء للإدارة العليا في المؤسسة أو للأطراف الخارجية مثل الملاك أو المستثمرين الذي يهمهم الوقوف على حقيقة التقارير المالية التي قام بها المراجع لأجل إخفاء الثقة والمصداقية عليها ، فإذا كانت هذه التقارير هي حصيلة نتيجة عمل المراجع الداخلي ووسيلة إتصال بينه وبين الإدارة العليا من خلال إبداء رأي محايد مدعم بالأدلة والبراهين والتوضيحات فإن أهمية التقارير تدعي ذلك من حيث أنها تعتبر بمثابة قاعدة ومخرجات لنظام محاسبي مصادق عليه ومدعم من طرف المراجع على صحة ومصداقية القوائم المالية في حالة إصداره للتقرير النظيف مما يضيف مصداقية عليها وقيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين والمقرضين هذا التقرير الذي يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات كقرار الإستثمار والتمويل بناء على تأشيرة المراجع حيث تعبر عن صحة وجودة ونوعية المعلومات المحاسبية للقوائم المالية وتأكيد درجة الإعتماد عليها هذا من جهة المؤسسة .

أما من جهة المتعاملين الخارجيين فتقرير المراجع على صحة ونوعية المعلومات المحاسبية كذلك يتيح فرصة الإعتماد على المعلومات التي تم الإفصاح عنها وإعتمادهم عليها في إتخاذ القرارات .

الفصل الثاني : المراجعة المحاسبية الداخلية وعلاقتها بإتخاذ القرار المالي

إن تقرير المراجع وإثباته لمصداقية القوائم المالية من حيث أنها تعتبر فعلا عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وتم إعدادها طبقا للقواعد والمعايير المتعارف عليها ، تعتبر كأداة لإتخاذ القرارات المالية سواء للمؤسسة ومستخدمي القوائم المالية الخارجين .

خلاصة الفصل الثاني :

المراجعة المحاسبية الداخلية هي الفحص الإنتقادي لمختلف أوجه نظام الرقابة الداخلية ومختلف المعلومات والبيانات المالية للمؤسسة من دفاتر ومستندات قصد إبداء رأي فني محايد ومستقل من قبل مراجع داخلي في المؤسسة .

حتى تقوم المراجعة المحاسبية الداخلية بدورها الفعال داخل المؤسسة فهي تستند إلى منهجية منظمة بدءا بالمرحلة التمهيدية فالتحليل المعمق وصولا إلى التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية وإلى إستخدام تقنيات لفحص مختلف الوثائق المحاسبية والمالية ولنظام الرقابة الداخلية كأسلوب الفحص للوثائق ، الإستبيان و المقابلة والملاحظة المباشرة كأخر تقنية يلجأ إليها المراجع الداخلي عند إستحالة أو عدم كفاية التقنيين الأوليين ولا تكف المنهجية والتقنيات لذلك ما لم تعتمد المراجعة المحاسبية الداخلية على معايير تعتبر بمثابة القاعدة أو الأسس التي يعتمد عليها المراجع في تنفيذ مهمته .

إن مخرجات القوائم المالية للمراجعة المحاسبية الداخلية وما تمتاز بها من خصائص نوعية أساسية وثنائية تشكل أحد الدعائم المادية للمؤسسة والمتعاملين الخارجيين في إتخاذ قراراتهم وكذلك فإن نظام المراجعة الداخلية وفعاليتها بفعل المراجعة الداخلية وجودة أدائه يشكل كذلك إحدى ركائز تقوية ومصداقية القوائم المالية .

تشكل تقارير المراجع الداخلي المبنية على رأي محايد ومستقل وبطريقة فنية دعم للمصداقية وموثوقية القوائم المالية فهو يشكل كذلك قاعدة معطيات لبناء القرارات المالية للإدارة خاصة لكونه موجهة أليا لها ، فهو وجه الإدارة أمام الغير للحكم على صحة نظام مالي محاسبي .

خاتمة

خاتمة :

إن المراجعة المحاسبية الداخلية عملية منظمة ومتسلسلة لأجل الوقوف على مدى دقة التسجيل المحاسبي ، مدى مطابقته للقواعد المحاسبية والمبادئ ومعايير التسجيل المعترف بها لأجل إبداء رأي فني ومحاييد على مدى مصداقية وشفافية مخبرات القوائم المالية للنظام المالي والمحاسبي المطبق داخل الشركة .

فالمراجعة المحاسبية الداخلية تشكل القاعدة الصلبة للمنظومة الرقابية التي تضمن سلامة البيانات المالية الموجهة إلى عملية إتخاذ القرار لكونها أداة إكتشاف الأخطاء والتلاعب في تسجيل العمليات بالدفاتر المحاسبية ، كما يسمح نظام الرقابة الداخلية بضمان المتابعة الجيدة لآلية تنفيذ السياسات المنتهجة إضافة إلى اللوائح والقوانين والتنظيمات الداخلية ، ونظرا لهذه الأهمية فإن الرقابة الداخلية تعتبر وسيلة ناجحة لإكتشاف الأخطاء ومنع تكرار حدوثها مستقبلا وعلى هذا الأساس يتم تقييم ضعف وقوة هذا النظام بشكل مستمر بغية تحسينه ورفع جودته .

إن وجود رقابة داخلية فعالة وذات كفاءة وإستمرارية للعمل يسهل تفعيل دور المراجعة المحاسبية الداخلية في توصيل وإستنتاج نتائج أو معطيات خالية من الأخطاء وتقديمها إلى مستخدمي القوائم المالية لإتخاذها في عملية إتخاذ القرارات المالية ، وحتى القرارات التسييرية الأخرى ، فبوجود رقابة داخلية أولية يعزز ويساهم في المنع من وجود الأخطاء والغش في التسجيل ومنه حماية لأموال وممتلكات الشركة من السرقة والضياع وبالتالي الرفع من أداء المراجعة المحاسبية الداخلية ذاتها .

أما بوجود رقابة داخلية لا حقة فهي تساهم في عملية الإظهار والإكتشاف المحاسبية والإنحرافات ومنه محاولة تقديم حملة من الإقتراحات والتوصيات لحظة حدوثها وذلك للحد أو التقليل من حدوثها مستقبلا .

فالرقابة اللاحقة ما هي إلا وسيلة لتقوية ودعم نظام الرقابة الأولية لأجل توصيل نتائج جيدة وذات قيمة ومنه زيادة رشادة إتخاذ القرار المالي .

تسمح تقارير المراجع الداخلي المبنية وفق أسس علمية ومبادئ متعارف عليها خالية من الإبهام أو عدم الوضوح من القابلية للتطبيق الميداني من حيث الإقتراحات والتوصيات المقدمة بما يعزز الثقة ورضا الشركة على عمل المراجع الداخلي وإعتماد تقاريره في عملية المفاضلة بين البدائل .

كما تعد تقارير المراجعة الداخلية مرآة وجهة إدارة الشركة أمام المساهمين لتبرير حقيقة مصداقية وعدالة القوائم المالية .

تبرز المراجعة المحاسبية الداخلية الدور الفعال لها في عملية الإسترشاد بها في تحسين نوعية القرارات المالية المتخذة في المؤسسة والمساعدة في وجود نظام رقابة داخلي يسهر على حماية ممتلكات الشركة والعمل على السير الحسن للتسيير داخل الشركة من خلال تقارير الرقابة الداخلية ومنه الوصول إلى درجة عالية من الكفاءة .

فمن خلال المعالجة لموضوع بحثنا والتحليل له في الفصول الثلاثة توصلنا إلى نتائج فيما يتعلق بإختيار الفرضيات الثلاث مع تقديمنا لمجموعة إقتراحات .

ففي الجانب المتعلق بإختيار فرضيات البحث فقد أبرزت المعالجة لموضوع البحث إلى النتائج التالية :

فبالنسبة للفرضيات الأولى والقائلة تعتبر المراجعة المحاسبية الداخلية ركيزة أساسية لإتخاذ القرارات المالية الرشيدة بكونها توفر معلومات محاسبية ذات قيمة فالأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية التي تقدمها المراجعة المحاسبية الداخلية بعد التحليل والتدقيق والتصحيح للانحرافات والأخطاء والتي يمكن إيجادها تعد بمثابة قاعدة قرار وبنك معلوماتي ذو مصداقية من حيث قابلية المقارنة لهذه المعلومات وصدق مخرجات النظام المحاسبي والمالي للشركة فالمراجعة المحاسبية الداخلية هي أساس إنطلاق كل قرار مالي .

أما بالنسبة للفرضية الثانية والقائلة إن فعالية المراجعة المحاسبية الداخلية تعتبر أساس رشادة إتخاذ القرارات المالية ، فهذه الفعالية تستمد في أدائها على وجود نظام رقابة داخلي معد بإحكام يعمل على ضمان الوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف الشركة ومنه حماية أصول وممتلكات الشركة ، فالرقابة السابقة أو اللاحقة تزيد من تقوية دور المراجعة المحاسبية الداخلية في الوصول إلى تقديم معلومات ذات قيمة ومنه زيادة رشادة القرارات المالية للشركة فتحسين أداء المراجعة المحاسبية الداخلية مرتبط بوجود نظام رقابة داخلي فعال يعمل على تحقيق الوصول إلى ما تم تقديره وبأقل إنحراف ممكن وبأقل تكلفة ممكنة ، فصدق معلومات المراجعة المحاسبية الداخلية نابعة من وجود نظام رقابة داخلي فعال مكتشف للأخطاء أي مستجل لنقاط القوة والضعف فنقاط قوة الرقابة الداخلية هي قوة ومصداقية وفعالية المراجعة المحاسبية الداخلية

- أما بالنسبة للفرضية الثالثة والقائلة تميز معلومات المراجعة المحاسبية الداخلية تعتبر أساس إتخاذ القرارات المالية فإن إشراك ودور المراجع الداخلي وإنصاف هذا الأخير بقواعد وسلوك العمل المهني فقيام المراجع الداخلي بإعداد تقارير ذات

موضوعية من خلال التوصيات والنصائح وبعض التحسينات التي يراها ضرورية
ورفعها لمتخذي القرار

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً : المراجع بالعربية .

1. الكتب

- 1 - إبراهيم خلدون ، الشريقات ، إدارة وتحليل مالي ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان ، 2000 .
- 2 - إتحاد المحاسبين الدوليين ، أدلة التدقيق ، تعريب عصام مرعي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1987 .
- 3 - أحمد بوراس ، تمويل المنشآت الإقتصادية ، دار العلوم ، الجزائر ، 2008 .
- 4 - أحمد حلي جمعة وآخرون ، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008 .
- 5 - أحمد عبد المالك ، فتحي رزق السوافري ، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية ، دار الجامعة للنشر ، مصر ، 2002 .
- 6 - إدريس عبد السلام أشنيوي ، المراجعة معايير وإجراءات ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1996 .
- 7 - أرشد فؤاد التميمي ، أسامة عزمي سلام ، الإستثمار بالأموال المالية ، دار المسيرة ، الأردن ، 2004 .
- 8 - أسامة الحارس ، المحاسبة الإدارية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2004 .
- 9 - إسماعيل السيد ، نظم المعلومات لإتخاذ القرارات الإدارية ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2000 .

- 10 أمين السيد أحمد لطفي ، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 .
- 11 بشير العلاق ، أسس الإدارة الحديثة ، نظريات ومفاهيم ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الأردن ، 1998 .
- 12 توماس وليام وأمرسون هنكي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ترجمة حجاج أ ، ح و سعيد ك د ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 1989 .
- 13 حسين بلعجوز ، المدخل لنظرية القرار ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 .
- 14 حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي ، الطبعة الأولى ، دار الورق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 .
- 15 -حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي ، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق ، عمان ، الأردن ، 2000 .
- 16 حيدر محمد بني عطا ، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 .
- 17 خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1998 .
- 18 خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999 .
- 19 خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998 .
- 20 -خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة العليا ، مجالات تقييم الأداء الفعال ، الطبعة الثالثة ، مركز الخبرات المهنية ، مصر ، 2004 .

- 21 خليل محمد حسن الشماع ، مبادئ إدارة الأعمال ، وزارة التعليم العالي ، بغداد
1980 .
- 22 صادق الحسيني ، التحليل المالي والمحاسبي ، مطابع المؤسسة الصحافية الأردنية ،
1993 .
- 23 دخيل الشماع ، نقلا عن هاشم رحيم السمورائي في مرجعه ، الإدارة المالية ، منهج
تحليلي شامل ، ليبيا ، الجامعة المفتوحة ، الطبعة الثانية ، 1997 .
- 24 رجب السيد راشد وآخرون ، أصول المراجعة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 .
- 25 زياد رمضان ، مبدأ الإستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 3 ، الأردن
2005 .
- 26 -سعاد نائف نوطي ، الإدارة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 3 ، الأردن ، 2005 .
- 27 -سعاد صادق بحيري ، إدارة توازن الأداء ، دار نشر الثقافة ، 2004 .
- 28 -سعيد توفيق عبيد ، الإستثمار في الأوراق المالية ، مكتبة عين شمس ، بدون تاريخ .
- 29 -سمير محمد عبد العزيز ، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية ، مكتبة ومطبعة
الإشعاع الفنية ، مصر ، 1997 .
- 30 -سهيلة عبد الله سعيد ، الجديد في الأساليب الكمية وبحوث العمليات ، دار حامد
للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2007 .
- 31 شركس م ، و ، مراجعة المفاهيم والإجراءات في النظم المحاسبية الإلكترونية ،
الطبعة الأولى ، دار ذات السلاسل ، الكويت 1978 .
- 32 شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ، مكتب الشركة
الجزائرية ، بوداود ، 2009 .

- 33 شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ، مكتب الشركة الجزائرية ، بوداود ، الجزء الأول ، 2008 .
- 34 ظاهر الكلالدة ، القيادة الإدارية ، دارزهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1997 .
- 35 الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة السابعة ، 2010 .
- 36 الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 .
- 37 عبد العزيز النجار ، الإدارة الذكية ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، 2008 .
- 38 عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قصف ، تنظيم وإدارة الأعمال ، المكتب العربي الحديث للنشر ، الإسكندرية ، 1993 .
- 39 عبد الغفار حنفي ، الإدارة المالية المعاصرة ، مدخل إتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، مصر ، 1991 .
- 40 عبد الغفار حنفي ، الإدارة المالية ، مدخل إتخاذ القرارات ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2007 .
- 41 - عبد الغفار حنفي ، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009 .
- 42 عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص ، أسواق المال وتمويل المشروعات ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 .
- 43 عبد الغني بيسوني عبد الله ، أصول علم الإدارة العامة ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2005 .
- 44 عبد الفتاح ونور أحمد ، الرقابة ومراجعة الحسابات ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، مصر ، دون سنة نشر .

- 45 عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية
الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2000 .
- 46 عبد المعطي رضا الرشيد ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة الإئتمان ، داروائل للنشر ،
عمان ، الأردن ، 1999 .
- 47 عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة ، مبادئ المحاسبة المالية ، الدار
الجامعية ، مصر ، 2005 .
- 48 عطية عبد الحي مرعي ، في المحاسبة الإدارية ، أساسيات التخطيط وإتخاذ القرارات
والرقابة وتقييم الأداء ، " المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2008 .
- 49 علي حسين ، نظرية القرارات الإدارية ، دارزهرا للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008 ،
ص 17 .
- 50 عمار بوحوش ، الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،
الجزائر ، 1984 .
- 51 فتحي رزق السوافري ، سمير محمد كامل ، محمود مصطفى ، الإتجاهات في الرقابة
والمراجعة الداخلية ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر ، 2002 .
- 52 فريد النجار ، البورصة والهندسة المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1999 .
- 53 فيصل جميل السعايدة وآخرون ، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي ، مكتبة
المجمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2004 .
- 54 قاسم نايف علوان ، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق ، دار الثقافة للنشر
والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الإصدار الأول ، 2009 .
- 55 كمال الدين مصطفى الدهراوي ، محمد السيد سرايا ، المحاسبة والمراجعة ، المكتب
الجامعي الحديث ، مصر ، 2006 .

- 56 كمال الدين مصطفى الدهراوي ، محمد السيد سرايا ، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2006 .
- 57 محمد الأحسن الخضيرى ، الديون المتعثرة ، دار أيتراك للنشر والتوزيع ، 1997 .
- 58 محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
- 59 محمد السيد ناغي ، المراجعة إطار النظرية والمراسلة ، مكتب الجلاء ، المنصورة ، مصر ، 1998 .
- 60 محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثالثة ، 2008 ، ص 15 .
- 61 محمد تهامي طواهر ، المراجعة وتدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
- 62 محمد سعيد عبد الهادي ، الإدارة المالية ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008 .
- 63 محمد سمير الصبان ، نظرية المراجعة وأليات التطبيق ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 .
- 64 محمد سمير الصبان ، عبد الله عبد العظيم الهلال ، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات ، الدار الجامعية ، مصر ، 2002 .
- 65 محمد سمير الصبان ، عبد الوهاب نصرعلي ، المراجعة الخارجية ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990 .
- 66 محمد سمير الصبان ، محمد الفيومي ، المراجعة بين النظرية التطبيق ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990 .

- 67 محمد صالح الحناوي ، جلال العبد إبراهيم ، الإدارة المالية ، مدخل القيمة واتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 .
- 68 محمد عبد الفتاح ياغي ، مبادئ الإدارة العامة ، مطابع الفرزدق التجارية ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، 1983 .
- 69 محمد عطية مطر ، نظرية المحاسبة وإقتصاد المعلومات ، دار حنين للنشر ، الأردن ، 1996 .
- 70 محمد علي شهيبي ، إدارة العمليات والإنتاج في المؤسسات الصناعية والخدمية ، مطبعة جامعة القاهرة ، الطبعة الرابعة ، القاهرة 1989 .
- 71 محمد مطر ، إدارة الإستثمارات ، داروائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الرابعة ، 2006 .
- 72 محمد مطر ، إدارة الإستثمارات ، داروائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة 3 ، 2004 .
- 73 محمد مطر ، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتمائي في الأساليب والأدوات والإستخدامات العلمية ، الطبعة 2 ، داروائل للنشر ، عمان ، 2005 .
- 74 محمود عبد الحليم الخلايلة ، التحليل المالي بإستخدام البيانات المحاسبية ، مطابع الدستور التجارية ، الطبعة الرابعة ، 2007 .
- 75 محي الدين عمرو ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، دون سنة نشر .
- 76 مصطفى حسنين خضير ، المراجعة ، والمفاهيم والمعايير والإجراءات ، مطابع جامعة الملك سعود ، السعودية ، 1996 .
- 77 مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 .

- 78- المنصور ، نظرية القرارات الإدارية ، مفاهيم وطرق كمية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 .
- 79 منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي ، مدخل صناعة القرارات ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 .
- 80 منير إبراهيم هندي ، أساسيات الإستثمار وتحليل الأوراق المالية ، منشأة المعارف ، مصر ، 2008 .
- 81 المهدي طاهر غنية ، مبادئ إدارة الأعمال ، دار الكتب الوطنية ، الطبعة الأولى ، ليبيا ، 2003 .
- 82 موسى اللوزي ، التطوير التنظيمي " أساسيات ومفاهيم حديثة " ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1999 .
- 83 ناصر دادي عدون وآخرون ، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة ، دار المحمدية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2008 .
- 84 ناصر دادي عدون ، نواصر محمد فتحي ، دراسة الحالات المالية ، دار الأفاق ، الجزائر ، 1991 .
- 85 ناصر نور الدين عبد الطيف ، أساسيات المحاسبة المالية في المنشآت الخدمية والتجارية والصناعية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 .
- 86 نواف كنعان ، إتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة 5 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1998 .
- 87 نواف كنعان ، إتخاذ القرارات ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، الإصدار السادس ، الأردن ، 1998 .

88 نواف كنعان ، القانون الإداري ، الكتاب الثاني ، الطبعة 1 ، الإصدار الخامس ، دار

الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 .

89 هوام جمعة ، تقنيات المحاسبة المعقمة ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية

، ط4 ، 2008 .

90 وليام توماس وأمرسون هنكي ، تعريب أحمد حامد حجاج ، كمال الدين سعيد ،

المراجعة بين النظرية والتطبيق ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1986 .

91 وليد ناجي الحياي ، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ، ط 1 ، دار الوراق للنشر

والتوزيع ، عمان ، 2004 .

2. الرسائل والأطروحات :

1 - حسام سعيد أبووظفة (2009) ، دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية

الإستثمارات المالية ، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق

المالية ، رسالة ماجستير منشورة الجمعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .

2 - عبد الله بلعيدي ، 2008 ، التمويل برأس المال المخاطر: دراسة مقارنة مع التمويل

بنظام المشاركة ، رسالة ماجستير في الإقتصاد الإسلامي ، منشورة ، جامعة باتنة .

3 - عمر ديلمي 2009 ، أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية

بالمؤسسة الإقتصادية ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة باتنة ، الجزائر .

4 - كمال محمد سعيد كامل النونو (2009) ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي

المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير منشورة ،

فلسطين .

5 - مساهل سياسية (2004) ، تأثير تكنولوجيا المعلومات على وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة ، دراسة حالة eriad سريطف ، رسالة ماجستير ، منشورة ، جامعة باتنة

3. المقالات والبحوث :

- 1 - حنان بن عوالي ، عبوهودة (2009) ، فعالية التحليل الكمي في إتخاذ القرارات " ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس حول التقنيات الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية (27-29 جانفي) ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة .
- 2 - هوام جمعة ، كوردي و داد " أثر الهندسة المالية الحديثة على فعالية دور التدقيق وحوكمة الشركات " ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة (11 – 12 أكتوبر 2010) جامعة 20 أوت سكيكدة .

4.المجلات والدوريات :

- 1 - محمد سليم وهبه ، 2005 " البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية " مجلة المحاسب المجاز ، لبنان ، الثلاثي الثالث ، العدد 23 .
- 2 - محي الدين حمزة ، 2007 ، " دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق عمان للأوراق المالية " مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 23 ، العدد الأول .
- 3 - يوسف محمد جربوع ، 2007 ، " مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين ، " مجلة الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، المجلد 15 ، العدد الثاني .

ثانيا : باللغة الأجنبية

1. BETRICE ET FRANCIS GRAND GUILLOT, ANALYSE FINANCIERE, LES OUTILS DU DIAGNOSTIC FINANCIER 8em EDITION, GUALINO EDITEUR, PARIS, 2007.
2. BIRIEN.R ET SENEAL.J; Contrôle Interne Et Vérification, Edition Préparatoire Inc, Canada, 1984.
3. BRUNO CAMUS , AU DIT MARKETING, LES EDTIONS D'ORGANISATION, PARIS, 1998.
4. CHAR LES – HENRI D'ARCIMOLES ET HENRI – YVES SAULQUIN, FINANCE APPLIQUEE, PARIS, VUIBERT, 1995.
5. Coopers, Lybrand ; La Nouvelle Pratique Du Contrôle Interne Organisation, PARIS, 5ème Tirage, 2000.
6. DANIEL SOPEL, Les Editions D'organisation D'entreprise, PARIS,1997.
7. ELIE COHEN, GESTION FINANCIERE De L'entreprise Et Financière De Développement, EDICEF,1991.
8. GEORGE LANGLOIS ET MICHELE MOLLET, MANUEL DE GESTION FINANCIERE, EDITION BERTI, 2011.

9. GITMANL.J : PRINCIPALES OH MANGERIEL
FINANCE: NEW YOURK HAR PERED A. ROW
PUBLISHERS: 1976.
10. HAMINI.A : Le Contrôle Interne Et Elaboration Du
Biton Comptable, Entreprise Publique Economique, OPU,
Alger 1991.
11. HENIR BOUQUIN, JEAN-CHARLES
BECOUR,AUDIT OPERATIONNELE,EDITION
ECONOMICA,PARIS, 1996.
12. J.P. COUVREUR, La Décision D'investir Dans
L'entreprise, ED, ESF, 1982.
13. Jaque Renard, THEORIE Et Pratique De L'audit Interne,
Edition D'organisation, 5ème Edition, PARIS , 2004.
14. JEAN MARIE MUDOYE, LE FONDS DE
ROULEMENT, EDITION, ENTREPRISE MODERNE,
PARIS.
15. JEAN FRONCOIS DHENIN, BRIGITTEFIURNIE, 50
THEME D'initiation A L'ECONOMIE D'ENTREPRISE.
EDITION BERAL, PARIS 1998.

16. LASARY, ECONOMIE D'ENTREPRISE IMPRIMERIE ES-SALAM , ALGER, 2001.
17. LIONEL.C ET GERARD.V ; AUDIT Et Control Interne, Aspecte Financiers, Opération Et Stratégiques, 4eme Edition , DALLOZE, Paris, 1992.
18. OLIVIER LEMANT, GROUPE DE RECHERCHES LA CONDUITE D'UNE MISSION D'AUDIT INTERNE, EDITION DUNOD, PARIS, 1995.
19. OSLOM, D ET COURTNY,J,DECISION SUPPORT MODELS AND EXPERTSYSTEM, MAC MILAN ,NY, 1990.
20. P. Conso, Gestion Financière De L'entreprise, DUNAD, 7eme EDITION, 1989
21. P. Conso, Gestion Financière De L'entreprise, DUNAD, 8eme EDITION, 1996.
22. P.VIZZAVONA, GESTION FINANCIERE, 9eme EDITION, BERTI, ALGER, 1999.
23. PATRICE VIZZAVONA, GESTION FINANCIERE, 8eme EDITION, 1995.
24. Paul Benyamine, Pour Une Bonne Pratique De L'audit, DGAFP, PARIS, 1990.

25. PHILIPPE, PIERRE TCHERKAWSKY, PRATIQUE De
L'audit Opérationnel, Les Editions D'organisation, Paris,
1989.

26. ROSS.S.A.R. WESTERFILD AND B.D JORDAN ,
“FUNDAMENTALS OF CORPORATE FINANCE

27. SOLOMONE: THE THEORY OF FINANCIAL
MANGEMENT: NEWYOURK

A. COLOMBIA,UNIVERSITY, PRESS: 1963.

28. TURGEON BERNARD, LA PRATIQUE DU
MANAGEMENT, MACGROW.HILL CANADA, 2ed, 1989.